الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤



مكتبة مدبولي

دكتور عبد العظيم رمضان

الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤

مكتبة مدبولى

تقديم الطبعة الثانية

قد يدهش بعض القراء لقبولى اعادة طبع هذا الكتاب ، الذى صدر فى طبعته الأولى عام ١٩٧٥ ، بعد أن انتقلت من موقف المتعاطف مع ثورة يوليو الى موقف الناقد لها ، المهاجم بقسوة سلبياتها ! وفى الواقع أننى وافقت على ذلك عمدا لسببين : الأول ، اثبات أن الحقائق التاريخية لا تتأثر بموقف المؤرخ الفكرى سلبا أو ايجابا — بمعنى أن موقف المؤرخ الفكرى لا يخفى حقيقة ولا يختلق واقعة ، وانما هو يقدم الحقائق كما وقعت تماما ، او قريبا مما وقعت ، طالما كان يملك الوثائق التى تمكنه من اعادة تركيب صورة الحدث التاريخى • وانما تختلف فقط رؤيته التاريخية ، التى تتعلق به وحده ، فرؤية المتعاطف تختلف عن رؤية الناقد ، ولكنها فى نهاية الأمر تسجل موقف المؤرخ من الحدث التاريخى ولا تغير من حقائق الحدث التاريخى •

ولقد كانت رؤيتى لثورة يوليو ، حين كتبت هذه الدراسة رؤية ايجابية ، اذ لم يكن قد تكشف لى وقتذاك ما تكشف لى فيما بعد من سلبياتها التى اثرت سلبا على مستقبل مصر ، ولذلك كنت ارى فى انتصارها على القوى الوطنية والتقدمية فى ذلك الحين مما يخدم حركة التاريخ • على أن دراساتى التاريخية التالية لانجازات الثورة ، ودراستى لحرب يونية ١٩٦٧ التى قدمتها تحت عنوان :

« تحطيم الآلهة » ـ قد غيرت هذه الرؤية ، اذ بت أكثر اقتناعا بأن انتصار القوى الوطنية والتقدمية في ذلك الحين كان يخدم مستقبل مصر بأفضل مما خدمها انتصار الثورة – على الرغم من انجازاتها الكثيرة المحققة ـ لأن الشعب على الدوام أكثر قدرة على تحقيق مصالحه من أية مجموعة حاكمة تفرض وصايتها عليه ، حتى ولو كانت مخلصة في تحقيق مصالحه ، كما أن ضمانات الديمقراطية أقوى من ضمانات الدكتاتورية العسكرية للانجازات الوطنية ٠

وربما كان مما عزز رؤيتي الجديدة ، هو ما تكشف لي من أن كسر احتكار السلاح – على سبيل المثال ـ وهو انجاز كبير من انجازات ثورة يوليو ـ لم يمنع هزيمة يونية ١٩٦٧ ، ولم يحل دون أن تفقد مصر سلاحها وعتادها العسكرى في سيناء بدون استخدام تقريبا ! ، لأنه لا فائدة من سلاح يعمل تحت قيادة عسكرية جاهلة تركز أبصارها على السلطة والحكم بأكثر مما تركزه على أداء دورها الطبيعى في حماية حدود البلاد ٠ كذلك فان ثورة القومية العربية كانت انجازا كبيرا هز قوائم الاستعمار ، وبلغت ذروتها بالوحدة المصرية السورية ، ولكن الأخطاء الفادحة التى ارتكبت أثناء الوحدة انتهت بها الى خاتمة مفجعة ، وبعدها لم تتحقق أية وحدة يعتد بها ، بل انه لم يعد هناك الآن مفكر عربى يستطيع أن يتنبأ بوحدة عربية حتى نهاية هذا القرن على الأقل !

أما قرارات يولية الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، فقد تمخضت عن رأسمالية دولة لا يوجد وجه شبه بينها وبين الاشتراكية الحقيقية ، وبعدها تحولت الى رأسمالية فردية بقوانين الانفتاح الاقتصادى ، وتوقف التحول الاشتراكى كلية ٠

على كل حال فان هذه الرؤية الجديدة لثورة يوليو لم تغير من الحقائق التاريخية الواردة في هذه الدراسة ، كما أن الرؤية القديمة لم تنحرف بها ٠

فالحقائق التاريخية تخضع لمنهج علمي صارم هو منهج البحث التاريخي ، أما رؤية المؤرخ فتخضع لأيديولوجيته الاجتماعية وفكره السياسي ، وهما قابلان للتغير حسب تجربة المؤرخ وصدقه مع نفسه •

وبالنسبة لى — كمؤرخ وككاتب سياسي — فلم تتغير أيديولوجيتي الاجتماعية ، التى تنبع أصلا من انتمائي الطبقي وثقافتي ، ولكن فكرى السياسي هو الذى تغير ، لأنه يخضع لمتغير أصلا ، وهو الجديد الذى يتكشف من الحقائق التاريخية والأحداث السياسية •

ولقد كانت دراستي لحرب يونية ١٩٦٧ ، التى صدرت تحت عنوان : « تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية ١٩٦٧ » هى الفيصل فى هذا التغيير الذى طرأ على فكرى السياسي • فقد أنارت لى من حقائق حكم عبد الناصر ما كان كفيلا بردى عن التقييم الأول الى تقييم جديد • فالشعب يتعلم من التاريخ ، والمؤرخ هو أول فرد فى الشعب يتعلم من التاريخ ، لأنه هو الذى يكتشف الحقيقة التاريخية ، ويميز الأسطورة من التاريخ •

على كل حال فقد كان هذا هو السبب الأول الذى دعانى الى الموافقة على اعادة طبع هذا الكتاب بنصه الأول دون تعديل تقريبا ، الا فيما تطلب النص من ضبط العبارة أو الواقعة التاريخية بالحذف أو الاضافة أو التغيير • أما السبب الثانى ، فيتمثل فى النظرة الشمولية للصراع السياسي الذى حدث بين ثورة يولية والطبقة البورجوازية القديمة التى كانت تحكم قبل الثورة • فقد قدمت فى هذا الكتاب دراسة متكاملة عن نشأة هذه الطبقة وتطورها وانجازاتها وسلبياتها — وهو عمل غير مسبوق فى اى عمل علمى ، بل انه — فى حدود علمى — لم تلحقه دراسة من نوعه •

ومن هنـا رأيت أن اعادة طبـع هذا الـكتاب قد يحقق بعض الفائدة للقارىء، وقد يدعوه الى التفكير والمقارنة بين التقييم القديم والتقييم الجديد ·

والله الموفق ···

مصر الجديدة فى أول نوفمبر ١٩٨٨

د· عبد العظيم رمضان

تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الدراسة تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر في الفترة الواقعة بين قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأزمة مارس ١٩٥٤ . وهذه الفترة تمثل مرحلة تحول حاسمة في تاريخ مصر . فقد انتقلت مصر خلالها من النظام الليبرالى الذى خاضت من أجله أشد المعارك ودفعت من أجله دماء الكثير من الضحايا الى نظام جديد . وانتقل الحكم في هذه الفترة بصفة نهائية من يد البورجوازية المصرية الكبيرة الى يد البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية .

وهذا الانتقال لم يتم سلميا ، وانما تم من خلال صراع هائل بين البورجوازية المصرية الكبيرة ، التى كان في يدها الحكم ، والعناصر البورجوازية الصغيرة التى قامت بالثورة والتى أيدتها . ولم يكن هذا الصراع بسيطا ، بل كان صراعا مركبا ومعقدا بسبب التناقضات بين الجناح الزراعى والجناح الصناعى من البورجوازية الكبيرة ، وهى التناقضات التى استفادت منها قيادات ثورة ٢٣ يوليو فى ضرب الجناح الزراعى الحاكم وتثبيت أقدامها ، ومن بعد فى ضرب الجناح الصناعى حين تبين لها ضعفه وتخاذله .

ولأنه كان من المستحيل تحليل او فهم طبيعة الصراع الطبقى الذى حدث فى تلك الفترة التاريخية الهامة ، دون الرجوع الى اصول البورجوازية المصرية الكبيرة ، ودون تتبع حركتها الديالكتيكية ، فلذلك خصصت فصلين لهذا

الغرض تناولت فيهما التاريخ الاجتماعي والسياسي لهذه الطبقة التي ملأت حياة مصر على طول قرن وربع من الزمان ، واستطاعت من خلال معارك وطنية عنيفة ، سخرت فيها كافة امكانياتها وطاقاتها الاقتصادية والسياسية ، أن تستخلص من براثن الاحتلال البريطاني والامبريالية الغربية معاقل وطنية كانت تتخذها هذه القوى الأجنبية مرتكزا لضرب مصالح الشعب المصري ، ولكنها وهي تحرر مصر من القيود الاستعمارية والامبريالية ، كانت تفرض قيودها هي بدورها على الطبقات الجماهيرية التي لولا مساندتها لما امكن انتزاع النصر وفك قيود الاستعمار ، وكانت أيضا تنشيء ، بالتالي ، الى جانب التناقض القديم تناقضا جديدا ، ظل مع التناقض القديم يغذيان حركة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمصر طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . وكانت الفترة من يولية ١٩٥٢ الى مارس ١٩٥٤ ، ذروة الدراما الاجتماعية والسياسية ، حيث اخذ الصولجان السياسي الذي ظل في يد الطبقة البورجوازية الكبيرة في الفترة السابقة ينتقل الى يد ثوار يوليو ١٩٥٢ ، لينتقل بدوره بعد ذلك في حركته المحتومة الى يد الطبقات الجماهيرية عبر التحولات الكبرى الديموقراطية والاشتراكية في مسيرة الثورة .

ولن اتعرض في هذا التقديم للمتاعب التي صادفتني في جمع مادة هذه الدراسة من مصادرها الأولى ، ويكفي انها في معظمها مدفونة في بطون الصحف والوثائق وفي صدور أصحابها . ولكن القارىء قد يلمس انني كنت موزعا بين التعاطف مع الثورة ، والتعاطف مع القوى الليبرالية التي لقيت مصرعها على يد الثورة ، وهذا التوزع ربما كان امرا طبيعيا بالنسبة لمؤرخ عاصر الأحداث ، وكانت له « رؤية معاصرة » تختلف عن « رؤيته التاريخية » لها بعد نيف وعشرين عاما . على ان هذا التعاطف مع ذلك كان اشبه بوقفة تابينية لمريض عزيز مات .

أما تعاطفي مع الثورة ، فهو يتمثل في الموقف الفكري العام للدراسة المؤيدة للثورة واستمرارها • وهذا التعاطف نابع من ايمان عميق بحركة التاريخ واتجاهها المحتوم الى الامام • وللانصاف فانه نابع أيضا من انني اكتب هذه الدراسة بعد نيف وعشرين عاما من الثورة ، أي بعد ان شاهدت التحولات الديموقراطية والاشتراكية العظيمة التي احدثتها في تربة البلاد الاجتماعية والاقتصادية • هذا الموقع التاريخي الذي اكتب منه قد أعطاني ميزة لم تتوفر للأسف الشديد للقوى التقدمية الليبرالية والاشتراكية التي التفت حول علم الليبرالية في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وهي تظن أنها تقف ضد دكتاتورية عسكرية لا ثورة حقيقية • في ذلك الحين كان موقع هذه القوى لا يتيح لهـا رؤية ، أو حتى التنبؤ ، بالتحولات السياسية والاجتماعية الثورية العظيمة التي تمت على يد عبد الناصر : كسر احتكار السلاح ، تاميم قناة السويس ، ثورة القومية العربية ، تطوير الاصلاح الزراعي ، قرارات يولية ١٩٦١ الاشتراكية والقرارات المكملة لها ••• الخ • ومن المحقق ان هذه القوى لو اتيح لها ان تتنبأ بهذه التحولات الكبرى ، لتغير موقفها من الثورة ، وهو ما حدث فعلا بعد ذلك ، وكانت هذه القوى أقوى نصير للثورة في وجه الرجعية والامبريالية •

على كل حال ، فلعل هذا الحديث عن التعاطف يدفع البعض الى التساؤل عن الحيدة التاريخية ! وفي الواقع انه يجب التفرقة بين الحيدة التاريخية والتناول العلمي المنهجي ، فالحيدة التاريخية بالمعنى الحسابي أو الكيميائي لا وجود لها • والمؤرخ موقف فكري ، ومن هذا الموقف تكتسب كتابته التاريخية اهميتها أو عدم اهميتها • أما التناول العلمي المنهجي فهذا هو المطلوب من المؤرخ • ان المطلوب من المؤرخ هو ان يلتزم بمنهج البحث العلمي التاريخي ويطبق مقاييس الدراسة العلمية التاريخية بكل أمانة ودقة ، من

ناحية الرجوع الى المصادر الأصلية ، والتحقق من صحة الوثيقة ، والمقارنة والمناقضة ، وأصول الاستقراء والاستنباط ... الخ • ليبنى دراسته على أساس متين من الوقائع التاريخية الصحيحة • فاذا أمكن للمؤرخ أن يقيم بحثه التاريخي على هذا الأساس ، فانه لا يزول فقط التعارض أو التناقض بين موقفه الفكرى والحيدة التاريخية ، بل ان الحيدة التاريخية القائمة على الموقف الفكرى تكون قد اكتسبت قيمتها العلمية التى لا اهمية لها بدونها •

مصر الجديدة فى أول فبراير ١٩٧٥

د• عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

البورجوازية المصرية
أصولها وتطورها

الفصل الأول

البورجوازية المصرية
اصـــولها وتطورها

قد يكون من الضرورى ، قبل أن نعالج موضـــوع تطور البورجوازية المصرية فى عهد ثورة ٢٣ يوليو ، أن نمهد لذلك بمدخل أساسى نحدد فيه ، من جانب ، موقفنا من بعض القضايا النظرية ، ونعالج فيه ، من جانب آخر ، بعض ما يتصل بأصول البورجوازية المصرية وتطورها حتى قيام الثورة ٠

ولعل أهم ما ينبغى علينا أن نعنى به فى هذا المدخل ، هو أن نجيب على بعض الأسئلة ذات الصـــفة الجدلية أو التاريخية ، أولها ، ماذا نعنى بلفظ « بورجوازية » اطلاقا ؟ ٠ ثانيا ، ما هو مفهوم « البورجوازية المصرية » ؟ ٠ ثالثا ، ما هو الدور التاريخى للبورجوازية المصرية قبل الثورة ، وما هو طابعهـــا ؟ ٠ رابعا ، ما هى مراحـــل تطور ونمو البورجوازية المصرية منـــذ نشـــأتها ؟ ٠ خامســـا ، ما هى طبيعة وخصـــائص المؤسســـات الســـياسية والدستورية التى أقامتها البورجوازية المصرية قبل الثورة ؟ ٠ سادسا ، ما هو تأثير البورجوازية المصرية فى البنـــاء الفوقى ، وما هى طبيعـــة الصراع بـــين الأنظمة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة ؟ ٠

وفيما يتصل بمفهوم « البورجوازية » ، فان هذا اللفظ يرتبط فى نشأته أساسا بظهور طبقة التجار الراسمالية الجديدة فى المجتمع الاقطاعى فى أوروبا

فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادى ، والتى أخذت تتمركز فيما يعرف باسم Burg او Bourg ، وهى مدن ترجع الى العهـد الرومانى او العصر الاقطاعى ، وتقع غالبيتها على مفترق الطرق او عند مصب الأنهار • ومن هنا أطلق على هؤلاء التجار اسم Burgenses وظل هذا الاسم طويلا مرادفا لكلمة تاجر ، قبل أن يتطور الى Bourgois (١) •

وعلى هذا النحو يمكن تعريف البورجوازيه بأنها الطبقة الرأسمالية التى تقوم على نظـام اقتصـادى يختلف عن نظـام الاقطاع(٢) • وهذا التعريف يساعدنا على تحديد مسألتين : **الأولى** : ماهية الأقسام والأجنحة التى ينطوى عليها مفهوم البورجوازية • **ثانيا** : ما هو مفهوم البورجوازية المصرية •

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فتتألف البورجوازية عند ماركس وانجلز من ملاك وسائل الانتاج الذين يعيشون على « القيمة الفائضة » Surplus value باشكالها الثلاثة : الريع (للأرض) والفائدة (للمـال) والربح (للتجارة والصناعة) • اى أنها تشمل كبار ملاك الأرض والتجار والمستصنعين وأرباب البنوك وكبار رجال الأعمـال • ويليهم الطبقة الوسـطى ، أو ما يسـميه الاشتراكيون بالبورجوازية الصغيرة Petty Bourgoisie وتتألف من صـغار المستصنعين وأصحاب الحوانيت وصغار المزارعين والصناع(٣) •

ويدور الخلاف حول الفلاحين • فقد اعتبر ماركس الفلاحين من الدرجات السفلى من الطبقة الوسـطى ، ووضعهم جنبا الى جنب مع صـغار الصناعيين والتجار وأصحاب الايرادات والحرفيين ، واعتبر هذه الفئات محافظة وأكثر من محافظة : « انها رجعية ، فهى تطلب أن يرجع التاريخ القهقرى ويسير دولاب التطور الى الوراء ، واذا كنا نراها تقوم بأعمـال ثورية ، فما ذلك الا لخوفها من أن تتدهور الى صفوف البروليتاريا »(٤) •

على ان الحقيقة أن هناك فارقين هامين بين صغار الفلاحين وصغار الصناع والتجار ، وهما : استخدام العمل المأجور ، والملكية المستغلة • فالفلاح الصغير من الدرجات السفلى لا يستخدم سوى قوة ذراعه فى زراعة ملكيته الصغيرة ، كما ان حاجته وجهله يجعلانه محل استغلال الآخرين • أما صاحب الورشة الصغيرة أو صاحب المتجر الصغير ، فهو اما انه يحتاج الى استخدام العمل المأجور ، واما أنه يستخدم ملكيته فى استغلال الغير واستخلاص أكبر ربح ممكن منهم ، حتى ولو أدى الأمر الى اتباع الأساليب الملتوية من تخزين البضائع واخفائها وتهريبها • وفى كلتا الحالتين فهو ينطوى تحت لواء البورجوازية •

وعلى كل حال ، فان هذا التقسيم الذى ذكرناه للبورجوازية ، يساعدنا على مناقشة النقطة الثانية ، وهى مفهوم البورجوازية المصرية • فهل ينطبق مفهوم البورجوازية المصرية على الراسمالية التجارية والصناعية والمالية فقط ، أم ان هذا المفهوم يمتد ليشمل كبار الملاك الزراعيين ؟

ان أهمية الاجابة على هذا السؤال تتمثل فى انه اذا كانت البورجوازية المصرية الحديثة لا تضم كبار الملاك الزراعيين ، فان تاريخها يبدأ فقط منذ أوائل القرن العشرين • اما اذا كانت تشتمل على كبار الملاك ، فان تاريخها يرجع الى أواخر عهد محمد على •

وفى الواقع أن الكثيرين من اليساريين المصريين يطلقون لفظ البورجوازية عادة على الرأسمالية المصرية التى ظهرت فى أوائل القرن العشرين وانتعشت أثناء الحرب العالمية الأولى ثم شقت طريقها بنجاح فى ميادين المال والتجارة والصناعة فى ظل المناخ الذى هيأته ثورة ١٩١٩ • أما الجناح الزراعى منها فيطلقون عليه اسم « الاقطاعيين » أو « كبار الملاك الزراعيين »(٥) • أما اليساريون الأوروبيون وغيرهم ، فيميزون بين البورجوازية وكبار ملاك

الأرض ، وهم يطلقون على الأخيرين تارة اسم « الاقطاعيين » ، وتارة اسم « طبقة كبار الملاك » أو « ملاك الأرض وأغنياء الريف » ... الخ(٦) .

والقول الحاسم في هذه المسألة ـ فيما نرى ـ يرجع الى تحديد صفة الملكية الزراعية لكبار الملاك ، والعلاقات الاقتصادية التى تربط بينهم وبين الفلاحين . فبينما يعبر البعض أن « احتكار ملكية الأرض هى بذاتها صفة اقطاعية ، فلا يمكن اغفال فصل الاقطاع عن الملكية الكبيرة بالرغم من تطورها الواسع أحيانا فى طريق الراسمالية » ـ فان البعض الآخر يرى أن كبار الملاك فى مصر « هم ملاك رأسماليون ، لانهم ملاك غائبون لا يتحملون تجاه فلاحيهم أية مسئولية اجتماعية أو اقتصادية ، ولا يمارسون أية سلطة قانونية على الفلاحين مثل محاكمتهم وسجنهم . وهم يستمدون دخلهم من تأجير أراضيهم ومن الأرباح التى يحصلون عليها من بيع وشراء الأراضى الزراعية ، بينما لا تقوم أية علاقة عامة بينهم وبين العمال الزراعيين الذين يعملون لحساب المستأجرين »(٧) .

ويمكن حسم هذه المسألة بالاجابة على سؤال آخر هو : هل يعتبر تملك الأرض دون علاقات اقطاعية أو حواجز اقطاعية ، اقطاعا أم رأسمالية زراعية استغلالية ؟ . ذلك انه اذا تحقق أن هذا الشكل من التملك يعتبر رأسمالية ، فان طبقة كبار الملاك تعتبر طبقة بورجوازية وليست طبقة اقطاعية .

على ان المؤرخ السوفيتى « لوتسكى Lutsky » يتخذ موقفا وسطا . فهو يصف كبار ملاك الأرض الذين ظهروا فى منتصف القرن التاسع عشر بأنهم « أنصاف اقطاعيين وأنصاف رأسماليين » ! ويبنى هذا الرأى على ان هؤلاء الملاك كانوا يجمعون بين أساليب الاقتصاد الحديثة وأساليب الاستغلال

القديمة • فهم قد أدخلوا الآلات فى صناعتهم ، وتوسعوا فى زراعة محاصيل التصدير مثل القطن وقصب السكر ، وشيدوا المصانع فى أراضيهم • ولكنهم من جانب آخر استمروا فى استغلال الفلاحين ، وفرض أساليب العصور الوسطى فى الاغتصاب والنهب عليهم ، واجبارهم على السخرة »(٨) •

وهذا الرأى يعد فى نظرنا من قبيل أنصاف الحلول ، بل انه ليظهر بطلانه اذا عرفنا أن النظام الاقتصادى السابق على ظهور هذه الطبقة لم يكن نظاما اقطاعيا أصلا — وان كان هذا القول على أية حال ما يزال محل خلاف محتدم بين المؤرخين(٩) •

وفى الواقع أن العلاقات الانتاجية التى كانت تربط المالك الكبير فى مصر بالفلاح ، كانت تختلف من كل الوجوه تقريبا عن العلاقات التى كانت تربط « السيد » بـ « القن » فى المجتمع الاقطاعى • ففيما يتصل بالمالك الكبير ، فقد رأينا من عرضنا السابق للآراء المختلفة كيف كانت تنطبق عليه صفة « الملاك الرأسماليين » • أما ما يتصل بالفلاح ، فاما أنه كان مالكا صغيرا أو مستأجرا أو أجيرا • وبالنسبة للمالك الصغير فقد كان بعيدا قانونا عن استغلال المالك الكبير له ، لأن سلطانه على ملكيته الصغيرة وتصرفه عليها ، كان مطلقا بحكم القانون • وحتى فى العهد السابق على اقرار حق الملكية الزراعية ، وحين كان حقه على أرضه لا يتعدى حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة ، فقد كانت علاقته مباشرة بالبيروقراطية الحكومية •

أما بالنسبة للمستأجر ، فلم يكن يدين بأية تبعية قانونية أو سياسية للمالك الكبير • فضلا عن ان هذا المالك كان غالبا ما يؤجر أراضيه لملاك آخرين — كما كان يفعل أحمد عمرو باشا الذى كان يملك ستة عشر ألف فدان يؤجرها سنويا جميعا — أو يؤجرها الى مستأجر كبير يقوم بدوره بتأجيرها قطعا صغيرة لصغار الفلاحين(١٠) •

أما العمال الزراعيون في الابعاديات ، فلم يكن هناك أوجه شبه بينهم وبين الأقنان (ولعلهم كانوا أسوأ حالا منهم !) فقد كانوا يعملون حسب عقد شفوى له أشكال متعددة ، ولكنها ترجع كلها الى اصلين أو نموذجين : **الأول** : العمل بالحصة ، **والثاني** : العمل باليومية · وفيما يتصل بعمال الحصة ، فقد كانوا يقيمون في الأطيان التي يزرعونها ، ويحصلون على الربع أو الخمس أو السدس من جميع حاصلات الأرض ، فيما عدا القطن الذى يحاسبون على نصيبهم فيه نقدا · أما العمال باليومية ، فكان بعضهم يقيمون في الابعاديات ، وبعضهم الآخر لا يقيمون بها · وبالنسبة لمن يقيمون في الابعاديات ، فقد كان أجر العامل منهم يتراوح بين قرشين وثلاثة قروش وهو ربح أقل في الغالب من ربح العامل بالحصة · ولهذا كانت هذه الطريقة مفضلة على غيرها · أما بالنسبة للعمال الرحل ، فكانوا يكثرون في الوجه القبلى خاصة ، حيث الأرض المزروعة تضيق بمن عليها ، وحيث تقل زراعة القطن الذى يتطلب عناية متصلة · فكانت مصلحة كبار الملاك تقضى بعدم احتفاظهم بعدد كبير من العمال الدائمين · وفى ذلك الحين لم يكن للمالك بحكم القانون أية حقوق قضائية فى أرضه ، وكان فى وسع العامل المدين أن يهجر أرضه ، وليس للشرطة أن تتدخل لاعادته اليها ، وللمالك أن يقاضيه مدنيا لدفع ما عليه ، ولكنه معدم لا يعبأ بالمقاضاة(١١) ·

وعلى هذا النحو يتبين أن العمال الزراعيين ، من الناحية القانونية البحتة ، كانوا أحرارا من وجهتين : من وجهة أنهم أحرار من كل قيد فى بيع قوة عملهم ، وأحرار لانهم لا يملكون أرضا ولا وسائل انتاج بوجه عام · وتلك صفة بروليتارية وليست قنية ، واستغلال المالك لهم فى هذه الحالة يعتبر استغلالا رأسماليا وليس استغلالا اقطاعيا ·

على كل حال ، فعند هذا الحد يمكننا أن نعالج نقطة أخرى ذات أهمية

قصوى فى تحديد طابع البورجوازية المصرية ، وتلك هى التى تتعلق باصولها الاجتماعية ودورها التاريخى • ويتيسر معالجة ذلك بالمقارنة مع البورجوازيه الأوروبية • فمن المعروف ، تاريخيا ، أن البورجوازية الاوروبية قد نشأت من بين أسوأ الطبقات حالا فى المجتمع الاقطاعى ، الذين اضطروا لعدم حيازتهم آية أراضى يزرعونها ، الى العمل كأجراء فى أوقات الحصاد أو كمرتزقة فى الجيش • ومثل هؤلاء كانت التجارة تقدم لهم بابا عريضا للربح والثروة • وبالفعل ، فقد استفاد هؤلاء المغامرون مما صادفوه من تجارب وما حدث من المجاعات التى كانت تنتشر كثيرا فى تلك العصور ، ثم أخذوا يتمركزون فى المدن التى أصبحت فيما بعد مراكز تجارية كبرى • وجاء اكتشاف أمريكا والطريق البحرى حول افريقيا « ليقدم لهذه البورجوازية الصاعدة ميدانا جديدا للعمل ، فان أسواق الهند والصين واستعمار أمريكا والتبادل مع المستعمرات وتعدد وسائل التبادل وتدفق البضائع بوجه عام — كل هذه الأمور دفعت التجارة والملاحة والصناعة الى الأمام بقوة لم تكن معروفة الى ذلك الحين ، وأمنت بذلك نموا سريعا للعنصر الثورى فى المجتمع الاقطاعى الآخذ فى الانحلال — ولما كانت قيود المجتمع الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخى فى انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والعدالة والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على اعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها • وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التى ضاقت ذرعا بالاقطاع وقيوده ، واستبداد عصر الاقطاع ، والتى اتفقت معها مرحليا فى المبادىء والمصالح(١٢) •

أما الطبقة البورجوازية المصرية الحديثة ، فقد اختلفت فى نشأتها كل

الاختلاف عن نشأة البورجوازية الاوروبية ، فلم تنشأ من بين أسوأ الطبقات حالا فى المجتمع المصرى ، وانما نشأت من بين أحسن الطبقات حالا ، طبقة كبار رجال الادارة والجيش والأسطول • ولم تنشأ كطبقة تجارية وانما نشأت كطبقة زراعية • ولم تصطدم فى نموها بالاقطاع وقيود الاقطاع ، وانما اصطدمت فى نموها بالمصالح الأجنبيه والنفوذ الأجنبى : اصطدمت بالارستقراطية الاسلامية الحاكمة الممثله فى عناصر الألبان والشراكسة والارناءوط • واصطدمت بالسيطرة الاقتصادية الأجنبيه ممثلة فى عناصر التجار والماليين الفرنسيين والانجليز واليهود وغيرهم • وعلى هذا النحو ، فقد انحصر دور هذه الطبقة التاريخى فى انتزاع السيطرة من العناصر الأجنبية الاسلامية والأوروبية واليهوديه ، ومن هنا كان الطابع الوطنى للبورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو •

ومنذ نشأة البورجوازية المصرية الحديثه ، على أنقاض البورجوازية القديمة المؤلفة من كبار التجار ومشايخ الأزهر والسادة الأشراف ، أخذت تمر بتحولات وتطورات هامة • فلقد رأينا كيف كانت هذه الطبقة الزراعية مكونة أساسا من كبار رجال الادارة وقواد الجيش والبحرية والأعيان ؛ وقد حصلت على ملكياتها الكبيرة أساسا ، لا عن طريق الشراء والبيع ، وانما عن طريق الهبات والانعامات • فعندما أراد محمد على أن يوجد الى جانبه ارستقراطية زراعية تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى ، أمر فى فبراير ١٨٣٧ أن تورث الابعاديات التى أنعم بها على كبار رجال الدولة بعد مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣ ، لأولادهم وأولاد أولادهم ، ثم أعطى أصحاب هذه الابعاديات ملكيتها المطلقة فى فبراير ١٨٤٢ ، أى بعد خمس سنوات •

فلما أخذت حيازة الأرض الخراجية تتعرض ، على طول النصف الثانى

من القرن التاسع عشر ، لتطورات كبيرة نقلتها من حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة وبعدم التصرف بالبيع أو التوريث ، الى حق الملكيه المطلقة ، أخذت تدخل فى التركيب الاجتماعى للبورجوازيه الزراعيه الكبيرة عناصر أخرى ، هى عناصر التجار والمهنيين والمسئولين وغيرهم ، وهى عناصر ثريه قامت ملكيتها للأراضى الزراعيه على اساس الشراء والبيع .

وفى الوقت نفسه ، حدث تحول فى النشاط الاقتصادى للبورجوازيه الزراعيه . فقد أخذت تتطلع لوراثه النشاط الاقتصادى الاجنبى المتمركز فى ميدان المال والصناعة والتجارة ، فأخذت على طول نصف قرن تقريبا ، تكافح من اجل انشاء بنك وطنى ينافس البنوك الأجنبيه ، وأفلحت فى ذلك فى ظل المناخ القومى الذى أوجدته ثورة ١٩١٩ ، وفى الوقت نفسه ، نزلت الى الميدان الصناعى فى ظروف الحرب العالمية الأولى ، وظهرت دلائل اهتمامها بهذا الميدان فى انشاء الحكومة لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ ، من فحول الرأسماليين المصريين برياسه اسماعيل صدقى باشا . ثم أخذ بنك مصر يتحول الى تكوين الشركات الصناعيه والتجارية ، مسجلا بذلك تاريخ ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية الصحيح .

وعلى طول الثلاثينيات والأربعينيات ، كانت البورجوازية المصرية تمر بتحولات هامة مع تعديل النظام الجمركى عام ١٩٣٠ ، ومع استعادة البلاد سلطتها التشريعية بابرام معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ . ومع نشوب الحرب العالمية الثانية ، نما نشاط البورجوازية المصرية الكبيرة نموا سريعا على حساب المصالح الأجنبية . وفى الوقت نفسه أخذ تركيبها الاجتماعى يشهد تحولا هاما آخر ، وذلك عندما دخلت فيه عناصر مغامرة جديدة نشأت من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع ، وهى عناصر البورجوازية الصغيرة التى تتشابه أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية ، التى بدأت

حياتها الاقتصادية ونزلت الى السوق دون أن تكون وراءها ثروة خاصة ·

ومن الجانب الآخر ، فقد اقتضى نمو البورجوازية المصرية وبطورها ضرورة استيلائها على السلطة ، سواء أكانت فى يد الحاكم الأوتوقراطى أم فى يد الغاصب الأجنبى · وقد اتخذ ذلك شكل الكفاح من أجل الدستور والكفاح من أجل الاستقلال · وحول هذين المطلبين دارت حياة مصر السياسية ·

وقد اقتضى الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن تنظم البورجوازية المصرية صفوفها ، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية فى مصر · وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها تلك التى تمثلت فى تأليف « جمعية حلوان » ، أو « الحزب الوطنى » القديم فى أواخر عهد اسماعيل · وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا ومحمد سلطان باشا ومحمود سامى البارودى ، وعدد من « العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء »(١٣) · فلما وقع الاحتلال البريطانى ، اقتضى الكفاح ضده ظهور «الحزب الوطنى» الذى ألفه مصطفى كامل ، وظهر « حزب الأمة » من كبار الملاك · وبعد الحرب العالمية الأولى ، ظهر « الوفد المصرى » الذى قام على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث ، وهو التوكيل الشعبى · ومن الوفد انشقت الأحزاب التى اصطلح على تسميتها بأحزاب الأقلية ·

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الاعلامية اللازمة للدفاع عن وجهة النظر · وكان ذلك أساس نشأة الصحف الحزبية البورجوازية ، وظهور الأقلام البورجوازية ، وظهور الفكر البورجوازى · فقد اقتضى تأليف الحزب الوطنى القديم ظهور جريدة تعبر عن رأيه ومصالحه ، فكلف الحزب أديب اسحق ، صاحب جريدتى « مصر » و « التجارة » اللتين أبطلهما رياض

باشا ، بانشاء جريدة فى باريس اسمها « القاهرة » ، حملت على رياض حملات شعواء ورمته بالظلم والاستبداد والرغبة فى بيع البلاد للأجانب ، واطلقت عليه اسم : « رياضستون »(١٤) · وعندما أخذ مصطفى كامل يباشر نضاله ضد الانجليز ، أسس « اللواء » فى يناير ١٩٠٠(١٥) · كما أسس أقطاب حزب الأمه اشهر الجرائد التى حملت فكر البورجوازية المصرية ، وهى « الجريدة » التى كان يحررها فيلسوف البورجوازية المصرية الأكبر أحمد لطفى السيد ، وقد بلغ من فاعلية هاتين الصحيفتين وغيرهما من صحف ما قبل الحرب العالمية الأولى فى مناوأة الانجليز وتعبئة الجماهير المصرية ضدهم ، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم « الطور الصحافى » · وبعد الحرب العظمى ، ومع انتعاش الحركة الوطنية على يد الوفد المصرى ، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر فرق البورجوازية المصرية المختلفة · وكانت « السياسة » ومحررها الدكتور محمد حسين هيكل ، تعبر عن وجهات نظر حزب الأحرار الدستوريين ، بينما كانت « الأخبار » لأمين الرافعى تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطنى · أما الوفد فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة ، ومن اهمها « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « المصرى » و « روز اليوسف »(١٦) · وبرزت الأقلام الوفدية الكبيرة : مكرم عبيد ، وعبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوض ، وفاطمة اليوسف ، وعباس محمود العقاد ، ومحمد صبرى أبو علم ، ومحمود سليمان غنام ، ومحمد التابعى ، وأحمد نجيب الهلالى وغيرهم ·

وقد اقتضى نجاح البورجوازية المصرية (عن طريق تعبئة الطبقات الجماهيرية) فى انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال الأجنبى بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، أن تنظم عملية الحكم بينها وبين الملكية من جهة ، وبينها وبين سواد الشعب من جهة أخرى ، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم

هذه القواعد . وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسساتها التشريعية والسياسية التي أخذت تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد واصدار التشريعات والقوانين . وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها واسباغ الشرعية على تصرفاتها .

ونستطيع هنا أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة والاقتصاد . فقد نصت المادة التاسعة على ان « للملكية حرمة » ، فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنها تعويضا عادلا »(١٧) . وبهذه المادة ضمنت هذه الطبقة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والتجارية والصناعية وعدم المساس بها كمبدأ أساسي في الدستور ، واصبح الدستور بذلك وسيلة لمناهضة الدعوات الاشتراكية التي تنادي بتأميم الخدمات العامة والصناعات التي تمس مصالح الجماهير .

وحماية للأساس الاقتصادي البورجوازي من غزو الفكر الاشتراكي ، عدلت المادتان ١٥ و٢٠ في أصل مشروع الدستور ، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، لينص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الاداري، واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي(١٨) . وقد اعترفت المذكرة التفسيرية ، التي صدرت في هذا الشأن ، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية التي كانت تجتاح البلاد في ذلك الحين ، وجاء بها : « ان بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة

الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادىء المقررة بالدستور ، لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون »(١٩) ٠

وحرصا على اقامة العقبات في وجه الطبقات العمالية والفلاحية للوصول الى البرلمان ، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع مبلغا ماليا كبيرا عند الترشيح ٠ ونلاحظ أن قانون الانتخاب رقم ١١ الصادر في عام ١٩٢٣ ، قد خلا من هذه المسألة(٢٠) ٠ ولكن صدقي باشا تداركها عند وضع دستوره المشهور عام ١٩٣٠ ، فصدر قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ، متضمنا أن يدفع المرشح لمجلس النواب مبلغ ٥٠ جنيها ، أما المرشح لمجلس الشيوخ فيدفع ١٠٠ جنيه(٢١) ٠ ومع ذلك فلم يلبث قانون الانتخاب الصادر في عام ١٩٣٥ أن تصاعد بهذا المبلغ ، فاشترط فيمن يرشح نفسه لمجلس النواب أو الشيوخ أن يدفع مبلغ ١٥٠ جنيها(٢٢) ٠ وواضح أن الهدف من هذا التامين هو صد الطبقات الجماهيرية عن الاقتراب من مقاعد البرلمان ، على الرغم من أن نفقات المعارك الانتخابية الفادحة في ذلك العهد كانت كافية في حد ذاتها لتحقيق هذا الغرض ٠

وكان من الطبيعى ان ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقى لممثلى الأمة في البرلمان ٠ فبفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادى واجتماعى فى الريف وفى المدن ، صار فى وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم الى البرلمان ، وأن يحتلوا كل ركن فيه ٠ فقد لاحظ باير Baer « أن حوالى الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر فى أحد مجلسى البرلمان فيما بين عامى ١٩٤٢ و١٩٥٢ ٠ وكان معظم هؤلاء النواب يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية(٢٣) ٠

وفي عام ١٩١٣ كتب « كتشنر » الى حكومته تقريره عن المالية والادارة في مصر والسودان ، وقد ضمنه وصفا للتركيب الطبقي للجمعية التشريعية الجديدة ، وكان على النحو الآتي :

الملاك	٣٩
المحامون	٨
التجار	٤
العلماء والآباء الروحيون	٣
المهندسون	١(٢٤)

ويمكن معرفة التركيب الطبقي لمجلس الشيوخ من الشروط التي قررها قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ فيمن يكون عضوا في مجلس الشيوخ ٠

فقد نص على ضرورة أن ينتمي هذا العضو الى احدى الفئات الآتية وهي :

١ ـ الوزراء ، الممثلون السياسيون ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارو بمحكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها ، النواب ، نقباء المحامين ، موظفو الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك ، سواء في كل ذلك الحاليون أو السابقون ٠

٢ ـ أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيون ، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدا ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مرتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام ، المشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة

ممن لا يقل دخلهم السنوى عن الف وخمسمائة جنيه مصرى(٢٥) .

ويتضح الطابع البورجوازى لمجالس النواب فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو من القصة الطريفة الآتية : ففى عام ١٩٤١ قدم النحاس باشا للملك فاروق شروطه لتاليف وزارة قومية . وكان أول هذه الشروط حل مجلس النواب القائم الذى يمثل احزاب الأقلية . ولكن عبد العزيز فهمى باشا ، قطب الأحرار الدستوريين ، رفض هذا الشرط بحجة جريئة هى : — كما قال — أن مجلس النواب القائم يعتبر ممثلا للبلاد تمام التمثيل ، « فاعضاؤه جميعا من أعيان البلاد أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم » .. وهم على هذا النحو : « أخوة أو أولاد عم أو أنداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ فى الانتخابات سنة ١٩٣٨ ، (يقصد الوفديين) ، « وأنت اذا أخذت الموجودين واحدا واحدا ، فلا تخرج من المقارنة الا صفر اليدين ، لتساويهم فى الكفاءة والمؤهلات »(٢٦) .

وقد صعقت جريدة الوفد المصرى لهذا التعليل الخطير من قطب الأحرار الدستوريين ، والعضو الكبير فى لجنة الثلاثين التى صاغت مشروع الدستور ، وصاحب الخطابات المفتوحة المشهورة الى الملك فؤاد اعتراضا على تعديل الدستور ، فكتبت تقول : « اذا كان هذا كلام مواطن فى بلد له دستور وقانون انتخاب وتقاليد ديموقراطية ، فكيف يكون كلام النازى الجستابو أو الفاشست ؟ »(٢٧) . على أن عبد العزيز فهمى باشا كان فى الحقيقة يقول بلغة أخرى ، ان البرلمان القائم ، مثله فى ذلك مثل جميع البرلمانات ، ومنها البرلمانات الوفدية انما هو يمثل الطبقة البورجوازية بقسميها : الكبيرة والصغيرة .

حواشي الفصل الاول

(١) أنظر ريجين برنو : البورجوازية فى شتى مراحلها ، تعريب أنعام الجندى ص١٨ـ٢٠ (بيروت منشورات حمد) ،
Pirenne, H., Medieval Cities pp. 77, 117 - 126 (Prinston University Press 1925), The Cambridge Medieval History Vol. VI Chapter XV.

(٢) عرف « انجلز » البورجوازية فى ملاحظته على الطبعة الانجليزية عام ١٨٨٨ للمنشور الشيوعى بانها « طبقة الرأسماليين المعاصرين مالكى وسائل الانتاج الذين يستخدمون العمل المأجور » ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى ص ٣٦ (موسكو : دار التقدم ١٩٦٨) .

(٣) فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتى (رسالة جامعية) ص ٣٩ (القاهره : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤٨) .

(٤) ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى ص ٤٧ ، ٥١ .

(٥) أنظر احمد رشدى صالح : كرومر فى مصر ص ٨٩ (دار القرن العشرين للنشر بالقاهرة) ، شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ ص ٦٣ ، ٦٥ (القاهرة . الدار المصرية للكتب ١٩٥٧) ، نهضة الشعب المصرى الشقيق ، ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد) ص ٥ ـ ٧ ، الفجر الجديد فى ١٠ يوليو ١٩٤٦ مقال بعنوان . « من تاريخنا فى نصف قرن » ، عدد ١٦ يوليو ١٩٤٥ وفيه يصف احمد سعيد الطبقة البرجوازية بانها « طبقة التجار وأصحاب المصانع » .

(٦) أنظر على سبيل المثال ، مقال : م. ن. روى عن « الانقلاب السياسى فى مصر فى مجلة International Press Correspondance وكذا مقال : ج. ب. (القدس) عن « فوز سعد زغلول فى الانتخابات » ، ثم مقال بعنوان : « وفاة سعد زغلول واهميتها بالنسبة لمصر » فى نفس المجلة . وقد أعادت مجلة الطليعة نشر هذه المقالات فى عددها الصادر فى مارس ١٩٦٩ .

(٧) ابراهيم عامر . ثورة مصر القومية ص ٤٣ ـ ٤٤ (دار النديم ١٩٥٧) ، الأرض والفلاح ص ١٥ ـ ١٧ ، ٢٨ ـ ٢٩ (مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨) ، المساء فى أول فبراير ١٩٥٧ نقلا عن المصدر الاخير .

(٨) Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries p. 162 (Moscow; Progress Publishers 1969).

(٩) أنظر للمؤلف : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٣٦ (دار الكاتب العربي ١٩٦٨).

(١٠) زكريا مهران باشا : زملائي أصحاب الملايين ، مقال بمجلة الاثنين في ١٣ أكتوبر ١٩٤١ ، وهو يذكر أن البدراوي باشا كان يختلف عن أحمد عمرو باشا في أنه لم يكن يعرف تأجير الأرض ، وانما يستأجر الأرض التي تجاور أرضه (أنظر مريت غالي : الاصلاح الزراعي ص ٤) .

(١١) دكتور يوسف نحاس : الفلاح ص ٩٦ ـ ١١٣ .

(١٢) C.M.H Vol 6 p. 511,Pirenne, op. cit pp. 117. 118

ماركس وانجلز : البيان الشيوعي ص٣٨ ، مصطفى أغا وسامي سلام تطور المجتمع ص ١٧ .

(١٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده جـ ١ ص ١٨٦ ، ٢٣٧ ـ ٢٣٨

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) الدكتور ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضتين العسكرية والاجتماعية ص ١٥٩ (القاهرة : مطبعة التوكل ١٩٤٠) .

(١٦) نفس المصدر ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩ .

(١٧) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٦ .

(١٨) نفس المصدر ص ٧ .

(١٩) مذكرة أحمد باشا ذو الفقار وزير الحقانية عن الدستور المصري (البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ، ص ٥٨ ـ ٦٦) ، انظر أيضا مقالات محمود عزمي في نقد الدستور المصري المنشورة في جريدة الأهرام من ٢٣ الى ٢٨ ابريل ١٩٢٣) .

(٢٠) قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ (أنظر البرت شقير : المرجع المذكور) .

(٢١) الدستور المصري وقانون الانتخاب ، ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٨١ ، ٨٩ (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٠) .

(٢٢) مرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بقانون الانتخاب (مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٤٠ ، ٤٩) .

(٢٣) Baer, A History of Landownership in Egypt 1800 - 1953pp. 142 - 144 (Oxford University Pres 1962).

(٢٤) فيكونت كتشنر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣ ص ٧ (القاهرة : مطبعة المقطم ١٩١٤) .

(٢٥) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٤٨ ، البرت شقير : المرجع المذكور ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

(٢٦) الأهرام في ٥ مايو ١٩٤١ .

(٢٧) الوفد المصري ٦ مايو ١٩٤١ .

الفصل الثاني

البورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م

الفصل الثانى

البورجوازية المصرية
قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

بعد أن عالجنا فى الفصل السابق بعض القضايا النظرية والتاريخية المتعلقة بالبورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو · نعالج فى هذا الفصل الجانب الديالكتيكى من حياة هذه البورجوازية ، ونعنى به المتناقضات التى حكمت نموها وتطورها ، والتى كانت تمثل بالنسبة لها قانون الحركة والصراع ، وهذه المتناقضات هى :

١ ـ التناقض بينها وبين القوى الاحتكارية الأجنبية ·

٢ ـ التناقض بينها وبين جماهير العمال والفلاحين ·

٣ ـ التناقض بين أجنحتها المختلفة ، وخاصة بين جناحيها الزراعى والصناعى ·

وبالنسبة للتناقض الأول ، فقد اتخذت السيطرة الأجنبية على البلاد منذ منتصف القرن التاسع عشر المظاهر الآتية :

أولا : تكبيل البلاد بالديون فى عهدى سعيد واسماعيل ، على النحو الذى أدى الى تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر الداخلية ، واستمرار هذه الرقابة الدولية ممثلة فى صندوق الدين ، الذى كان مراقبا للايرادات وقابضا على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلا بالميزانية اتصالا وثيقا ، وحارسا على الدولة يراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والفرمانات ، وباختصار كان له حق التشريع والقضاء مابقى الدين العام(١) ·

ثانيا : تملك الاراضى الزراعية فى مصر ، حتى كان متوسط ما يملكه الأجنبى من الأراضى ٧٨٫٩٧ من الفـدادين ، مقابل ٢٫٣٤ من الفـدادين لمتوسط ما يملكه مصرى ، وحتى كادت مساحة الاراضى المملوكة للاجانب تصل الى نصف الاراضى المصريه فى بعض الأزمات المالية ٠

ثالثا : السيطرة على ميادين الصنعه والتجارة والمال ٠ فقد كانت غالبيه المشروعات الصناعيه والتجارية المتوسطة والكبيرة ملكا لرءوس الأموال الأجنبية حتى بلغ نصيب هذه الأموال فى الشركات السابق تكوينها على عام ١٩٣٣ مبلغ ٦٠٫٧٣٣٫٧٥١ ج م ، مقابل ٦٫٠٠٦٫٦٣٥ ج م لرءوس الأموال المصرية ٠ وكانت هذه الشركات تحتكر المرافق العامة ذات الصفة العامة المتصلة بحياة الجماهير وصحتها ومعاشها ، كالنور والماء وملح الطعام ووسائل النقل ٠

رابعا : احتلال الوظائف الرئيسية فى الحكومة وفى الشركات التجارية والصناعية ٠ فمن بيان لتوزيع الوظائف فى الوزارات فى سنى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ ، تبين أن المصريين كانوا يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيها مصريا ٠ وينحط نصيبهم عن الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيها ٠ أما الوظائف الكبيرة ، فان نصيب المصريين منها لا يبلغ الربع(٣) ٠ وكان الأمر على نحو أشد من ذلك بكثير فى الشركات التجارية التى كادت تكون قاصرة على الأجانب ٠

خامسا : الامتيازات الأجنبية ٠ وكانت هذه الامتيازات تمثل داخل البلاد تفرقة عنصرية لحساب العناصر الأجنبية لا تقل خطرا عن التفرقة العنصرية فى بعض البلاد الأفريقية ٠ فقد هيأت لهذه العناصر ظروفا ومناخا لممارسة نشاطها الاقتصادى على حساب العناصر الوطنية لم يكن ليتوفر لها

في بلادها ذاتها • ويكفي أنها لم تكن تدفع أية ضرائب عن نشاطها التجارى والصناعي •

سادسا : الاحتلال العسكرى البريطاني بما كان يمثله من قيد على تقدم البلاد السياسي والاقتصادى والاجتماعى •

هذه هي أهم مظاهر السيطرة الأجنبية على البلاد في تلك الفترة • ولما كانت هذه السيطرة تتناقض تناقضا أساسيا مع مصالح الطبقة البورجوازية التي كانت تشعر بأن وضعها الاجتماعى والاقتصادى يقتضي انتقال هذه السيطرة الى يدها ، فمن هنا نشأ الصراع بين القوتين ، ليتخذ أشكالا سياسية واقتصادية ، راحت تنتقل من صراع صامت الى صراع ناطق بل الى ثورة وثورات ، أخذت تدفع بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد الى مستويات جديدة •

ولقد أوضحت في الفصل الماضي كيف نظمت البورجوازية المصرية صفوفها منذ أواخر عهد اسماعيل بتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية ، وانشاء أجهزة الاعلام اللازمة لتعبئة الطبقات الأخرى ، ورفع شعارات الحرية والاستقلال وسيادة الأمة التي هي مصدر السلطات • ومنذ ذلك الحين أخذ التحرر الاقتصادى يسير في ركاب التحرر السياسي ، وأخذت القبضة الاقتصادية الأجنبية على البلاد تتراخى مع اشتداد القبضة الوطنية •

وتكشف الاحصائيات كيف كانت السيطرة الأجنبية تتراجع أمام زحف المد القومي المتقدم • ففي الفترة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٠ كانت مساحة الأراضي المملوكة للأجانب قد بلغت أقصى اتساعها بارتفاع مساحتها من ٥٥٤٫٤٠٩ فدانا الى ٧٢٠٫٢٣٠ فدانا ، وكان من المتوقع أن تتزايد هذه المساحة في السنوات التالية ، ولكن ارتفاع موجة العداء للانجليز بعد حادثة

دنشواى وبلوغ هذه الموجه اقصى ارتفاعها بحادث مقتل بطرس غالى باشا ، قد أدى الى هبوط عزيمة الاجانب فى شراء أراضى اخرى ، فلم نطرأ أيه زيدة تذكر على هذه المساحه فى الفترة التالية من ١٩١٠ الى ١٩١٧(٣) ٠

وفى الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٣٠ ، وتحت تأثير المد القومى الذى كانت تركبه القيادات البورجوازيه فى ثورة ١٩١٩ ، وما تلاها من الاضطرابات السياسيه العنيفه على طول العشرينات ، أخذت مساحه الأراضى الزراعية المملوكة للاجانب تتناقص تناقصا سريعا ٠ فقد انخفضت هذه المساحه من ٧١٣ر١٠٥ من الافدنه الى ٢٦١ر٨٠٤ فدانا ، اى بما يقرب من ٢٨ فى المائه ٠ ونقص عدد الملاك الأجانب فى الوقت نفسه من ٨٢٤٢ الى ٦١٧٢ أجنبيا ، أى بما يقرب من ٢٥ فى المائة ٠ بينما زاد عدد الملاك المصريين فى الفترة نفسها من ٨٠٣ر٦٦٢ر١ الى ١٦٩ر٢٠٤ر٢ ، وزادت مساحه ما يملكونه من ٠٥٠ر٧٧٣ر٤ فدانا الى ٧٨٩ر٣٠٩ر٥ فدانا(٤) ٠

وفى الفترة التى واكبت ابرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ، هبطت مساحة الأراضى المملوكة للأجانب هبوطا كبيرا٠ وكان مكرم عبيد باشا ، فى بداية هذه الفترة ، قد شن هجوما شديدا على تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، وذلك فى خطابه عن الميزانية عام ١٩٣٦ ٠ فقد أبرز الفارق بين متوسط ما يمتلكه المصرى فى بلاده ومتوسط ما يملكه الاجنبى (٣٤ر٢ فدانا : ٩٧ر٧٨ فدانا) ، كما أبرز أثر الديون العقارية التى تجثم على ملاك الأراضى ، وقال : « واذا استمرت الأحوال على هذا المنوال ، لأصبحنا واذا بالفقير فى مصر أجير للغنى ، والغنى أجير للأجنبى »(٥) ٠ وقد علت من بعد تلك الصيحة صيحات أخرى أطلقتها البورجوازية المصرية تدعو الى استخدام التشريع المصرى لحرمان الأجانب من تملك الأراضى الزراعية ٠ وكان لذلك كل التأثير ، فقد انخفضت مساحة

الأراضى المملوكة للأجانب فى نفس العام والعام التالى بمقدار ٧٠٫٠٠٠ فدان . ثم أخذ الانخفاض يتوالى باستمرار منذ عام ١٩٣٨(٦) .

وفى الفترة من ١٩٤٣ الى ١٩٥١ أخذ معدل انخفاض مساحة الأراضى المملوكة للأجانب يتزايد باستمرار ، حتى وصل الى ١٧٢٫٣٦٨ فدانا فى خلال الأعوام السبعة المذكورة ، بينما نقص عدد الملاك الأجانب ١٦٠٤ مالكا فى نفس السنوات .

وفى عام ١٩٥١ وجهت البورجوازية المصرية ضربتهـا الكبرى الى العناصر الأجنبية ، حين أصدرت القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ « بمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية » . وقد نص على أنه « يحظر على غير المصريين ، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين ، اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية .. الخ »(٧) .

على هذا النحو كانت البورجوازية تنقل الى يدها تلك الوسيلة الهامة من وسائل الانتاج التى كانت فى يد الأجانب ، وهى الأرض . وفى تلك الأثناء كانت تقوم بعمل هام آخر ، هو فك الدين الذى كان يكبل البلاد من أيام سعيد واسماعيل . وكانت فكرة شراء هذا الدين تبدو منذ أوائل هذا القرن الفكرة المثلى للتخلص من السيطرة المالية والسياسية ، قياسا على ما فعلته بعض الدول الأوروبية (ايطاليا) . وقد أثيرت هذه المسألة فى المؤتمر المصرى الأول الذى عقد عام ١٩١١ . ففى خطاب الدكتور يوسف نحاس أمام المؤتمر الذى كان يمثل أكبر تجمع بورجوازى شهدته البلاد الى ذلك الحين ، ناقش الصلة بين الاحتلال المالى والاحتلال العسكرى ، وقال : « فى اليوم الذى لا تكون فيه أوروبا دائنة لنا ، هل يكون لهذا الاشراف والقول الفصل (من جانب الدول) من مسوغ ؟ بل هل يكون للاحتلال

نفسه من حجة جديدة يدلى بها لاطالة أمده ؟ » • ثم استشهد بايطاليا « التى كان أول ما فعلته بمجرد تكوين وحدتها أنها اشترت دينهـا لتتخلص من كابوس التدخل الأجنبى » ، وقال : « من منا فكر مرة واحدة فى حياته أن يشترى شيئا من دين الحكومة ؟ كم تحت أيدينا من سهام الدين الموحد الذى تهالك عليه الأوروبيون لما يرونه بحق أنه من أرقى مرتبة الأوراق المالية ذات الربح الوفير ؟ »(٨) •

على أن مسألة الدين العام كانت فى الحقيقة تحتوى على وجهين : الوجه الأول ، وهو الدين نفسه • والوجه الثانى ، وهو الادارة التى كانت تمارس بها الدول اشرافها وسيطرتها على المالية المصرية ، وهو صندوق الدين • وقد تمت تصفية صندوق الدين أولا فى أعقاب ابرام اتفاقية الغاء الامتيازات الأجنبية ، فقد دخلت الحكومة المصرية فى مفاوضات مع الدول حول هـذه المسألة ، وانتهت بالغاء صندوق الدين عام ١٩٤٠ •

أما بالنسبة للدين نفسه ، فقد تمت تصفيته بعملية مالية تعتبر فى نظر البعض(٩) « من أضخم العمليات المالية فى تاريخ مصر الحـديث » ، وذلك حين أصدرت حكومة الوفد فى عام ١٩٤٣ مشروع القرض الوطنى ، لتسديد جزء من الدين وتحويل الباقى منه الى دين أخف حملا • وقد صدر القرض عـلى ثلاثة أنواع : طويل ومتوسط وقصـير الأجـل ، وبلغت قيمة القرضين الطويل والمتوسط الأجل معا ٣٢ مليونا من الجنيهات ، بينما بلغت قيمة القرض القصير الأجل ٨ ملايين من الجنيهات • وقد برهنت البورجوازية المصرية على نضجها ووعيها الاقتصادى حين عرضت القروض للاكتتابات فى أوقات متعاقبة ابتداء من نوفمبر ١٩٤٣ ، فغطيت المبالغ المطلوبة خلال أيام قلائل ، وقضى بذلك على آخر أثر من آثار التدخل الأجنبى(١٠) •

في ذلك الحين كان النضال من أجل الوظائف يحتل الجانب الاكبر من اهتمام العناصر البورجوازية المثقفة • وقد مر هذا النضال بمرحلتين :

المرحلة الاولى : وكانت تستهدف وظائف الدولة •

والمرحلة الثانية : وكانت تستهدف وظائف الشركات الأجنبية •

وبالنسبة لوظائف الدوله ، فان هدف البورجوازيه المصرية من الحصول عليها لم يكن اقتصاديا فحسب ، وانما كان سياسيا أيضا • ذلك أن سياسة الاحتلال فى ادارة أجهزة الدولة بواسطة العناصر الانجليزية والأجنبية التابعة له لم تكن منبثقة فقط من مجرد التعصب لهذه العناصر ورعاية مصالحها ، وانمـــا كان الغرض الأساسى هو السيطرة على شئون البـــلاد عن طريق المناصب • ومن أجل ذلك اتبع الاحتلال سياسته المعروفة فى التعليم والتى كانت تستهدف عرقلة تخريج كفاءات هامة تتولى ادارة البلاد • وهـــذا هو السبب فى مساندة البورجوازية المصرية الكبيرة لفكرة انشاء جامعة أهلية حتى تتوفر المـــادة الوطنية لشغل الوظائف العليا وافساد حجة الانجليز فى شغلها بالأجانب •

وقد حققت البورجوازية المصرية أملها فى الاستيلاء على وظائف الدولة بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحكم النيابى • فأخذت وزارة ثروت باشا فى احلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب(١١) ، واشتد ذلك فى عهد سعد زغلول حتى استحق غضب اللورد لويد الذى كتب يقول : ان ذلك قد تم على حساب كفاءة الادارة(١٢) • وقد أجهزت معاهدة ١٩٣٦ على البقيـــة الباقية من الموظفين الأجانب ، لأنها حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، وكذلك الغاء ادارة الأمن الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبى من البوليس ، واطلاق حرية الحكومة فى الاستغناء عن المستشارين القضائى والمـــالى(١٣) •

أما الهدف الثاني ، وهـــو وظائف الشركات الأجنبية ، فكانت تحول دون تحقيقه اســـتعمال الشركات الأجنبية لغاتهـــا الخاصة فى حساباتها ومعاملاتها ٠ وكانت مواد الدستور تعطى لهذه الشركات الحق فى ذلك ٠ فقد نصت المـادة ١٦ من الدستور عـــلى انه « لا يسوغ تقييد حرية أحـد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية أو فى الأمور الدينية أو فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة »(١٤) ٠

ولقد كان الحل الذى جاهرت به الانتلجنتسيا لفتـح أبواب الشركات الأجنبية أمام العنصر الوطنى هو استخدام التشريع المصرى فى اجبار هـذه الشركات على استعمال اللغة العربية الى جانب اللغات الأجنبية ، وفى حملها على تشغيل نسبة معينة من وظائفهـــا بالمصريين ٠ عـلى ان ذلك لم يتيسر تحقيقه الا بعد الغـــاء الامتيازات الأجنبية ٠ فتحقق المطلب الأول عـلى يد حكومة الوفد حين أصدرت القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحـــكومة ومصالحها(١٥) ٠ أما المطلب الثانى ، فقد تحقق فى سنة ١٩٤٧ باصدار القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وقد أوجبت المـادة الخامسة منه « ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ فى المـائة من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ فى المـائة من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة »(١٦) ٠

فى تلك الأثناء كان الجناح الرأسمالى من البورجوازية المصرية يمارس دوره التاريخى فى انتزاع السيطرة الاقتصادية من العناصر الأجنبية ٠ ولكن نضال هذا الجناح لتحقيق هذا الهدف لم يتم بالشكل القاطع والحاسم الذى اتسم به نضال بعض أجنحة البورجوازية الأخرى فى مجالات أخرى ٠ ذلك أن ميدان المـال والتجارة والصناعة كان ميدانا معقدا لاتستطيع البورجوازية

المصرية أن تتقدم فيه وحدها دون التعاون مع العناصر الأجنبية . فضلا عن أن البلاد كانت في حاجة الى رءوس الأموال الأجنبية لاقامة قاعدة اقتصادية متقدمة ـ ومن هنا فان نضال الرأسمالية المصريه للنزول الى السوق والسيطرة عليه كان نضالا معقدا تتشابك فيه المصالح الاقتصادية الوطنية مع المصالح الأجنبية .

وخير دليل على ذلك أن جماعة بنك مصر التى كانت تهدف الى اقامة صناعة قومية خالصة ، لم تلبث أن اضطرت الى التعاون مع رأس المال الأجنبى فى ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٠ . وكانت أول شركة أسستها هذه الجماعة بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى هى « شركة مصر لتصدير الأقطان » ، وقد أسستها مع جماعة « هوجو لندمان » فى عام ١٩٣٠ . وسرعان ما تبعتها شركات أخرى مشتركة على مدى الثلاثينات والأربعينات(١٧) .

وفى عام ١٩٢٩ قررت الحكومة المصرية الأخذ بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية ، وبدأ العمل بها فى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٣٠ . وقد اتخذ هذا القرار خاصة تحت الحاح اتحاد الصناعات الذى كانت تشترك فيه الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الأجنبية . وقد دفع هذا ابراهيم عامر الى اتخاذ موقف خاص من تقرير النظام الجمركى الجديد . فقد رأى أن تفسير هذا التعديل على أنه مطلب وسياسة الرأسمالية القومية يعتبر تفسيرا خاطئا من أساسه ، لأسباب عديدة ـ كما قال ـ أهمها :

أولا : ان اتحاد الصناعات لم يكن يمثل الرأسمالية المصرية القومية ، وانما كان يمثل الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية وشركاءها الصغار من الرأسماليين .

ثانيا : ان مطالب اتحاد الصناعات لم تكن ذات طابع صناعى ، ولكنها

مطالب تجارية الهدف ، ترمى — أساسا — الى حماية السيطرة الاقتصادية البريطانية على السوق المصرية ، اذ كانت بريطانيا مهددة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بخطر المنافسة المتزايدة من جانب الدول الاستعمارية الأخرى، وخاصة اليابان والمانيا ، كما اقتضت الأزمة الاقتصادية العالمية ان تتمسك بريطانيا تمسكا شديدا بما فى يدها من السيطرة(١٨) •

ومع التسليم بوجاهة هذه الاعتراضات ، الا أنها لا يجب أن تحجب هذه الحقيقة الهامة ، وهى أن فرض التعريفات الجمركية الحامية هو لمصلحة الصناعات الأهلية دون ريب ، وليس فى مصلحة الاحتكارات الأجنبية • وخير دليل على ذلك أن سياسة الاحتكارات الأجنبية طوال القرن التاسع عشر كانت تعمل على فرض حرية التجارة عن طريق المعاهدات التجارية (معاهدة بلطا ليمان ١٨٣٨) بين انجلترا وتركيا ثم مع باقى الدول ، ومعاهدة ١٨٦١ بين الدولتين ثم مع باقى الدول أيضا والتى أكدت المعاهدة السابقة ، ثم الاتفاقات التجارية الأخرى • وكانت هذه المعاهدات والاتفاقات التجارية أحد الأسباب الهامة فى تدهور الصناعة القومية فى مصر منذ أواخر عهد محمد على •

ولقد اتفقت جمهرة الاقتصاديين المصريين على أن النهضة الصناعية المصرية بالمعنى الصحيح لم تبدأ الا بتقرير النظام الجمركى الجديد • بل ان الدكتور جمال الدين سعيد يعتبر هذه التعريفة بداية « التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى » ، فهو يقول : « وقد يرى البعض أن فترة التحول تبدأ بالحرب العالمية الأولى ، وفريق آخر يرى أنها تبدأ بعام ١٩٢١ • ولكن فى اعتقادى أن ١٩٣٠ شهد التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى ، لأن الجهود الأولى للتصنيع لجماعة بنك مصر كادت تتعثر لولا أن أتت التعريفة الجمركية

لمنجدتها . فالتعريفة الجمركية منحت الصناعة الناشئة الحماية فى الأسواق الداخلية ضد منافسة الواردات الأجنبيـــة .. وأدت الى تغيـير فى الميزة النسبية ، اذ زادت من انتاجية رأس المـال المستثمر فى الصناعة وساوت فى الفرصة بين الاستثمار فى الزراعة والصناعة ، وبددت الخوف الذى كان يساور فئة المنظمين من ناحيتها »(١٩) .

وعلى كل حال ، فان موقف اتحاد الصناعات من التعريفة الحامية يثير قضية هامة هى موقف « الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر » ، ودورها فى بناء الصناعة الوطنية . فمن الأمور التى تسترعى الانتباه ، أن لجنـــة التجارة والصناعة التى ألفتها الحكومة عام ١٩١٦ ، والتى ظل تقريرها يعتبر دستورا للبورجوازية الصناعية والتجارية فى مصر لأمد طويل ، انما تألفت من عناصر وطنية وأجنبية ومتمصرة . فقـــد ترأس هذه اللجنـــة اسماعيل صدقى باشا ، وكان من أعضائها يوسف أصلان قطاوى باشا وأمين يحيى باشا ومحمد طلعت حرب باشـــا والمستر مردوخ وهنرى نوس بك والمستر كريج والمسيو بورجوا والمستر سدنى ويلز والمستر تويلفز(٢٠) .

فالى أى حد يمكن اعتبار الرأسمالية الأجنبيـــة المستوطنة فى مصر ضالعة مع الرأسمالية المصرية ، والى أى حـد يمكن اعتبارها ضـــالعة مـــع الرأسمالية الاحتكارية العالمية ؟ وبمعنى آخر هل يمكن القول أن الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر قد قطعت الحبل السرى بينها وبين وطنهـــا فى الخارج ؟ .

ان هنـــاك نقطة هامة نثيرها فى الاجابة على هـــذا السؤال ، هى ان العناصر الأجنبيـــة التى كانت تعيش فى مصر فى تلك الفترة كانت تعيش تحت نفس الاحساس الذى تعيش تحته الأقلية البيضاء فى روديسيا وغيرها

من بلاد التفرقة العنصرية ، وهو أنها صاحبة البلاد • وكان أهم الاسباب في نشأة هذا الشعور — الى جانب حماية الاحتلال البريطاني — هو وجود الامتيازات الأجنبية التى هيأت لهـذه العناصر أفضل ظروف يمكن أن تعيشها ، فالى جانب أنها كانت معفاة من الضرائب على أنواعها ، فلم تكن تخضع لقوانين البلاد بل لقوانين بلادها ، وفى الوقت نفسه كانت سلطات الاحتلال تعترف بمصالحها ، وقد بلغ من قوة هـذا الاعتراف ما وصف به اللورد ملنر قوة مركز هذه الطبقة فى مصر ، فقد قال : « ليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ، ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا • ثم ان المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية ، أصبحت مدنا أوروبية من وجوه كثيرة ، وستظل بلادا دولية على الدوام بمعنى ما • فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة فى وادى النيل »(٢١) •

فهل كانت الراسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر تتصرف من هـذا المنطلق ؟ وهل أخذت مصالحها فى مصر شكلا يتناقض مع مصالح الراسمالية الاحتكارية العالمية ، حتى أصبحت تلح فى ايجـاد تعريفة جمركية حامية لصناعتها فى مصر ؟ •

على كل حال ، فعلى الرغم من أن نصيب الراسـمالية الأجنبية فى النشاط الصناعى والتجارى والمالى قبل فرض التعريفة الجمركية الجديدة كان يمثل نصيب الأسد ، الا أن هذا النصيب لم يلبث أن أخذ يتضاءل بعد فرض هذه التعريفة • وفى الوقت نفسه أخـذ نصيب العناصر الوطنية يتزايد ، خصوصا بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الغاء الامتيازات الأجنبية،

فقد كانت نسبة رءوس الأموال المصرية في الشركات التي يرجع تكوينها الى ما قبل سنة ١٩٣٣ ، يعادل ٩٪ فقط مقابل ٩١٪ للعناصر الأجنبية ، فارتفعت هذه النسبة في الشركات المؤسسه من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٩ الى ما يعادل ٤٧٪ من مجموع رءوس الأموال ، ثم قفزت مرة أخرى في الشركات المؤسسة من عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ حيث بلغت نسبتها ٦٦٪ مقابل ٣٤٪ لرءوس الأموال الأجنبية ، ثم قفزت قفزة ثالثة في الشركات المؤسسة من عام ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ ، حيث بلغت ٨٤٪ مقابل ١٦٪ للاستثمارات الأجنبية . وبذلك اصبح حوالى ٤٠٪ من مجموع رءوس أموال الشركات في مصر في يد البورجوازية المصرية ، بعد أن كانت هذه النسبة في حكم العدم قبل ثورة ١٩١٩ . واذا علم أن جزءا ليس بالقليل من أسهم وسندات الشركات القديمة قد انتقل الى أيد مصرية ، كشركة السكر ، وشركة البوسنة الخديوية ، وشركة سكة حديد الدلتا ، وغيرها ، فان النسبة ترتفع الى أكثر من ٤٠٪ (٢٢) .

على كل حال ، فبينما كانت البورجوازية المصرية تشق طريقها على حساب السيطرة الأجنبية السياسية والاقتصادية ، كان هناك تناقض آخر ينشأ ويزداد حدة بين مصالحها ومصالح الطبقات الجماهيرية المكونة من العمال والفلاحين . وفي المرحلة الأولى لصراع البورجوازية ، حين كانت السيطرة الأجنبية والاستغلال الاستعماري يشملان جميع طبقات الشعب ويؤثران تأثيرا سيئا على مصالحه ، كانت البورجوازية الكبيرة تستطيع أن تجذب اليها تأييد وولاء الطبقات الشعبية للنضال معها تحت شعار التحرر الوطني . ولكن في المرحلة الثانية ، حين أخذت السيطرة البورجوازية تحل شيئا فشيئا محل السيطرة الأجنبية ، وحين أخذت مغانم الاستقلال تذهب الى جيوب البورجوازيين ، بدأت معالم التناقض بين المصالح البورجوازية والمصالح الجماهيرية تبرز وتزداد وضوحا من خلف شعارات الاستقلال

والتحرر الوطنى ، واخذ القانون الجدلى الذى كان يحكم العلاقة بين البورجوازية المصرية وعدوتها الأجنبية ، يحكم بدوره العلاقة بينها وبين الجماهير الشعبية • وكما أخذت السيطرة الأجنبية تتراجع وتنحسر تحت ضغط زحف البورجوازية المتقدم ، فكذلك أخذت سيطرة البورجوازية المصرية السياسية والاقتصادية تتراجع وتنحسر تحت ضغط نضال الطبقات الجماهيرية ، فأصيب جناحها الزراعى بأول ضربة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ثم سقط جناحها الرأسمالى تحت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، واخذت جماهير العمال والفلاحين تبرز على المسرح السياسى لتحتل مكانها المتكافىء مع حجمها ووزنها فى تحالف قوى الشعب العاملة •

ويتمثل التناقض الأساسى بين البورجوازية المصرية والطبقة الفلاحية قبل ثورة ٢٣ يوليو فى سوء توزيع الملكية • ففى الوقت الذى كانت فيه ملكيات الطبقة الفلاحية تتفتت وتتضاءل باستمرار بحكم الارث وزيادة السكان وانعدام المدخرات ، حتى لم تكد تخرج بأصحابها عن طبقة الفعلة والعمال الزراعيين ، وفى الوقت الذى كانت الأقسام السفلى من البورجوازية الزراعية الصغيرة تسقط الى صفوف الفلاحين تحت العوامل السالفة الذكر ، كانت الملكيات الكبيرة تتركز فى أيدى كبار الملاك بحكم وفرة المدخرات التى كانت تعوض عامل الارث ، وبحكم ضخامة الاستثمارات •.ففى عام ١٨٩٤ ، كانت نسبة هؤلاء الملاك الصغار لمجموع الملاك ٦ر٧٧٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ٨ر١ فدانا فزادت النسبة فى عام ١٩١٤ الى ٧ر٩٠ ونقص معدل نصيب الفرد الى ٠ر١ فدان • وفى عام ١٩٥٢ زادت النسبة الى ٣ر٩٤٪ بينما نقص معدل نصيب الفرد الى ٨ر٠٪ من الفدان •

أما بالنسبة للبورجوازية الكبيرة ، فان الأمر كان على العكس ، أى أن عددهم كان يقل بينما كان نصيب الفرد منهم من الأرض يزداد • ففى عام

١٨٩٤ كانت نسبة من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا لمجموع الملاك تناهز ٧ر١٪ وتبلغ مساحة ما يملكونه ٥ر٤٢٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ١٧٨ فدانا ، فنقصت نسبة عدد الملاك الى ٤ر—٪ وبلغت نسبة مساحة ملكياتهم ٢ر٣٤٪ وأصبح معدل نصيب الفرد منهم ١٨٥ فدانا ، على الرغم من عوامل الارث وغيرها(٢٣) .

فاذا أضفنا الى عامل سوء توزيع الملكية عاملين آخرين هما : الارتفاع المضطرد فى سعر الأرض ، والزيادة المستمرة فى ايجار الفدان ، بآثارهما القاتلة على حياة الفلاح ، واذا أضفنا الى ملايين الفلاحين من المراتب السفلى وعائلاتهم ، ملايين العمال الزراعيين الذين يعيشون دون مستوى الكفاف وعائلاتهم ، لاتضح لنا كيف كانت حركة الاستقطاب التاريخية تسرع خطاها فى المجتمع الزراعى المصرى قبل الثورة .

فى ذلك الحين كان الدور النضالى للطبقة الفلاحية محدودا بحكم تشتت أفرادها وتخلفهم الفكرى الشديد ، وبحكم معتقداتهم الاستسلامية ، الأمر الذى لم يكن ليسمح بوجود مؤسسات نضالية لهم توحد صفوفهم وتوجه حركتهم فى مسارها الصحيح ، فاقتصر الأمر على بعض الفورات أو الهبات الوقتية ضد القوى الامبريالية والاستغلالية ، كما حدث على طول عهد الاحتلال وفى بهوت وكفور نجم ضد كبار الملاك عام ١٩٥١ .

على أن الأمر كان على العكس من ذلك تماما بالنسبة للطبقة البروليتارية ، فقد استطاعت هذه الطبقة من خلال مؤسساتها النضالية أن تنتزع كثيرا من الحقوق فى مجال اصابات العمل ، وفى مجالات سوء استخدام الأحداث والنساء فى الصناعة ، والتعويض عن أمراض المهنة ، والتأمين عن حوادث العمل ، والاعتراف بالنقابات ، وتحديد ساعات

العمل(٢٤) ٠ وان كانت هــذه الحقوق بطبيعتها قاصرة عن تحرير الطبقة العاملة وفك قيودها ٠

وكان التناقض بين البروليتاريا والبورجوازيه المصريه قد أخــذ فى الظهور مع ازدياد نصيب رأس المـال الوطنى فى المشروعات الحديثه ، وهو الذى تم ـ كما ذكرنا ـ بعد فرض التعريفة الجمركية الحاميه وابرام معاهده ١٩٣٦ ، واتفاقية الغـاء الامتيازات الاجنبيه ٠ ففى ذلك الحين كانت أجـور العمال تخضع لقانون العرض والطلب ، وتتدهور مع نزوح سكان الريف الى المدن فرارا من الخراب والاملاق ، بينمـا كان التراكم الرأسمالى النـاتج عن القيمة الفائضــة يتضخم بسبب ظروف الحرب العـالمية الثانية ٠ فقد كانت غالبية الصناعات ، التى حققت أرباحا ضخمة ، من الشركات المساهمة التى نص قانونها على تكوين احتياطيات بجميع أنواعها ٠ وعند انتهاء الحرب كانت قد تراكمت رءوس أموال ضخمة فى أيدى هذه الطبقة ٠ وقد ظهرت القوة الاقتصادية للبورجوازية المصرية عنــد طرح قرض القطن والقرض الوطنى للاكتتاب أثناء الحرب ، فقد غطيت المبالغ المطلوبة فى أيام قلائل ٠

فى ذلك الحين كان الحجم العددى للبروليتاريا يتزايد من ١٠٥ر٦٠٩ عام ١٩٢٧ الى ٠٢٩ر٩٠٨ عام ١٩٤٧ ، فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات ٠ وفى الوقت نفسه كان التركيز الصناعى يتزايد ٠ فقد كان الجزء الأكبر من الانتاج الصــناعى بعد الحرب العـالمية الأولى مبعثرا فى مصـانع أو ورش صغيرة ، ولكن بعد الحرب العـالمية الثانية ، وطبقا لاحصاء ١٩٤٥ ، كان نصف عمال الصــناعة يتمركزون فى مصـانع تستخدم كل منها ١٠٠ عامل فأكثر ، بينما كان ٣٢٪ من المجمـوع الكلى يتمركزون فى مصانع تستخدم كل منها ٥٠٠ عامل فأكثر (وهى نفس النسبة فى انجلترا فى ذلك الوقت !)

وعددها ٤٥ مصنعا(٢٥) . ولم يقتصر التركيز على المصانع فقط بل امتد الى مناطق عماليه بأسرها ، كما فى شبرا الخيمة .

وقد ترتب على ذلك أن أخذ عدد النقابات يرتفع من ٣٨ نقابة عند تكوين مكتب العمل سنة ١٩٣٢ . الى ٢١٠ نقابة سنة ١٩٤٤ ، بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات عام ١٩٤٢ . ثم قفز هذا العدد مرة أخرى الى ٤٨٨ نقابة سنة ١٩٤٦ ، ووصل فى عام ١٩٥٢ الى ٥٦٨ نقابة(٢٦) .

وعلى هذا النحو كان التضاد والتصادم بين مصالح الطبقة البروليتارية والبورجوازيه المصرية ، يدفع حركة البروليتاريا الى التكتل والتوحد ، بينما كان النضال الطبقى بين قطبى الصراع يحرك الأحداث نحو ثورة ٢٣ يوليو .

فى ذلك الحين كان هناك تناقض آخر ينشأ بين أجنحة البورجوازية المصرية المختلفة ، وخصوصا بين جناحيها الزراعى والصناعى . وكان هذا التناقض قد أخذ فى الظهور مع نمو الجناح الصناعى من البورجوازية المصرية فى العشرينيات بعد انشاء بنك مصر ، وفى الثلاثينيات فى أعقاب فرض التعريفة الجمركية الجديدة . ففى الأربعينيات على وجه الخصوص ، كان الواقع الاقتصادى للبلاد قد أخذ يدفع بشدة نحو التصنيع كحل لعديد من المشكلات التى كانت تعانيها البلاد . فمن ناحية فان عدد السكان كان قد أخذ ينمو بمعدل يزيد كثيرا عن معدل الزيادة فى الربع الأول من هذا القرن ، ففى ذلك الحين كان معدل الزيادة الطبيعية ١ر١٪ فى السنة ، فاذا به يزيد فى أوائل الخمسينيات الى ٥ر٢٪(٢٧) . وبلغة أخرى ، فان عدد سكان مصر قد تضاعف خلال خمسين عاما ، فقد كان عددهم فى سنة ١٨٩٧ يبلغ ٠٠٠ر١٧٥ر٩ فارتفع فى سنة ١٩٤٧ الى ٠٠٠ر٠٢٢ر١٩(٢٨) .

وفى الوقت الذى كان عـدد السـكان يتزايد بهذا المعـدل المرتفع ، كان معـدل الزيادة فى مسـاحة الارض الزراعية يسير بمعـدل أبطأ بكثير . فقد كانت مساحة الأراضى الزراعية فى عام ١٨٩٧ تبلغ ٨٨٧ر٥٠٨٧ر٥ فدانا ، فزادت فى عام ١٩٤٧ الى ٣٨٩ر٧٦١ر٥ فدانا(٢٩) . أى أن نسـبة الزيادة بلغت ١٢٪ فقط مقابل ١٠٠٪ لزيادة السـكان فى نفس الفترة .

ونتيجة لقانون العرض والطلب ، وبسبب التهافت على اقتناء الأرض ، فقد ارتفع سعر الأرض والايجار لحد كبير . فقد بلغ سعر الفدان ٨٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٠/١٩٥١ ، بينما تبلغ قيمته الحقيقية حوالى ٢٠٠ فدان(٣٠) ، كما ارتفع الايجار من متوسط خمسة جنيهات عام ١٨٩٦(٣١) الى سـعر يتراوح بين ٢٥ و٥٠ جنيها قبل الثورة(٣٢) . وفى الوقت نفسه لم ترتفع غلة الفدان بنفس النسبه ، بل وعلى العكس من ذلك فقد تناقصت . ففى عام ١٩٣٩ كان متوسط غلة الفدان المزروع قمحا تبلغ ١٥ر٦ أردبا ، فنقصت فى عام ١٩٥١ الى ٣٢ر٥ أردبا ، وكانت غلة الفدان المزروع ذرة تبلغ ٠٣ر٧ أردبا ، فنقصت الى ١٣ر٦ ، وكانت غلة الفدان المزروع شعيرا تبلغ ٥٥ر٧ ، فنقصت الى ٩٥ر٦ ، كما نقصت غلة الفدان المزروع قطنا من ٤٤ر٥ عام ١٩٤٠ الى ٠٨ر٤ عام ١٩٥١ ، وينطبق ذلك بالنسبة لعدد من المحاصيل الأخرى(٣٣) .

ومن ناحية أخرى فان معـدل الزيادة فى القوى المنتجة فى الزراعة كان يزيد سنويا عن معدل الزيادة فى الطاقة الانتاجية ، أى فى مساحة الأراضى الزراعية ومساحة المحاصيل الزراعية ، فبينما كان معدل الزيادة السـنوية فى كل من المساحتين المزروعة والمحصولية فى خلال نصف القرن الماضى تقدر بنحو ٣ر٠٪ و ٥ر٠٪ على التوالى ، وصلت هذه الزيادة فى عـدد المشتغلين بالزراعة الى ٢ فى المسالة — اى الى نحو ستة أمثالها فى المساحة المزروعة ، واربعة امثالها فى المسـاحة المحصولية . وقد اثار ذلك مشـكلة خطيرة ، هى

مشكلة الفـــائض المتزايد فى الأيدى العـــاملة فى الزراعة(٣٤) . كما أثار مشكلة أخطر ، هى : تناقص الدخول وانخفاض مســتوى المعيشــة الشديد فى القطاع الزراعى ، فى الوقت الذى كان هذا الفائض فى حـــد ذاته دليلا على عجز ميادين العمل الأخرى — وخصوصا الميدان الصناعى — عن استيعابه .

فى ذلك الحين فإن ســوء توزيع الملكية الزراعية قد أخذ يشكل عقبة رئيسية أخرى فى طريق تقدم البلاد الاقتصـــادى . فمن ناحية ، فقد حجز كبار الملاك قدرا عظيما من الفائض الاقتصـــادى ، المستخدم فى توسيع العزب والتفاتيش ، عن أن ينطلق فى طريق التمويل الصناعى ، حتى أصبحوا ، ولم يكونوا يتجاوزون الاثنى عشر ألفا ، يملكون ثلث ما يملكه سكان القطر . ومن ناحية أخرى فإن الغالبية الكبرى من هؤلاء المـــلاك لم يكونوا يزرعون أراضيهم فى إطار المشروع الكبير واستخدام أساليب الزراعة الكبيرة ، وإنما كانوا يؤجرون أطيـــانهم جملـــة أو قطعـــا صغيرة لصـــغار الفـــلاحين الذين يستخدمون الوسائل البدائية فى الزراعة(٣٥) ، فاصبحوا بذلك يجمعون بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضـــائلها ، ولم تعد هذه الطبقة تستطيع أن تبرر بقاءها .

يضـــاف الى ذلك أن التكالب على شراء الأرض من جانب كبار الملاك ، وهو ما أدى — كما ذكرنا — الىارتفاع ثمن الأرض والايجار ، قد أدى بالتالى الى ارتفاع أثمان المحصولات الزراعية التى تستخدم فى الصـــناعة ، وبالتالى أدى الى ارتفاع أثمان الســـلع الوطنية المصـــنوعة ، وعجزها عن مزاحمـــة مثيلاتها الأجنبية المســـتوردة ، بينما أدى استغلال كبار الملاك وضعهم الطبقى ونفوذهم فى استخلاص فائض اقتصـــادى من جماهير الفلاحين والمستأجرين والعمـــال الزراعيين ، الى إملاق هذه الطبقة التى كانت تمثل الغالبية الكبرى من الشعب ، وعجزها عن امتصاص نتاج الصـــناعة الوطنية .

وعلى هذا النحو . ففي خلال الأربعينيات من هذا القرن ، كانت الحاجة قد أصبحت ماسة للتخلص من هذا الاقتصاد الزراعى الراكد ، واستبدال نظام اقتصادى متقدم آخر به يقوم على محورين : الانتاج الصناعى ، والاصلاح الزراعى . وسوف يدور الصراع بين هذين النظامين حتى تقوم ثورة ٢٣ يوليو ، فينتصر النظام الجديد .

ففى ذلك الحين كانت البورجوازيه الزراعية تبسط سيطرتها على الحكم وتوجه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى (وذلك على الرغم من الحقيقة التاريخية الهامة ، وهى ان هذه البورجوازيه لم تكن تكتفى بتركيز استثماراتها فى ميدان الزراعة وحده ، وانما كانت تمدها الى ميادين الاستثمار الأخرى : التجارة والصناعه والمال) . وكانت جملة أسباب قد دعت الى هذه السيطرة وهذا التوجيه . فمن ناحية ، فحتى صدور التعريفة الجديدة الحامية للصناعة فى عام ١٩٣٠ ، فان النشاط الصناعى فى مصر لم يكن قد أولد بعد بورجوازية صناعية قادرة على منازعة البورجوازية الزراعية السلطان أو النفوذ . ومن ناحية أخرى ، فان كبار الملاك كانوا يستحوذون فعلا على أكبر المراكز نفوذا فى البرلمان وفى جميع الأحزاب . فضلا عن ان دستور ١٩٢٣ كان قد أعطى الملك ، وهو أكبر مالك فى مصر ، كثيرا من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ، فى الوقت الذى هيأ الفرصة لكبار الملاك ليصبح لهم النفوذ داخل مجلس الشيوخ .

وقد كانت وجهة نظر البورجوازيين الزراعيين فى اعتماد مصر على اقتصاد زراعى بحت أو اقتصاد تغلب عليه الصبغة الزراعية ، هو ان عدم توفر الوقود ، وندرة المعادن الأساسية التى تعتبر مقوما رئيسيا للصناعة ، يقلل من فرصة مصر فى مستقبل صناعى تحتل فيه الصناعة مركزا هاما يماثل مركز الزراعة(٣٦) . وكان هذا الفريق يبدى خوفه مما سوف يحمله

المجتمع الصناعي في جوفه من خطر الصدام الطبقي . فقد كان يسوق الحجة على ان الشعوب التي تعيش على الزراعة وحدها ، تتمتع بكثير من أسباب الهدوء والسكينة ، فهي في أمن من المنازعات التي تنشأ في المجتمعات الصناعية(٣٧) .

وكان بعض الاقتصاديين الليبراليين ، مثل الدكتور جمال الدين سعيد ، يهاجم الصناعيين هجوما شديدا . فقد كان يرى ان « كل صناعة ، لا يمكنها أن تواجه تيار المنافسة الخارجية بعد مضى ٢٠ عاما على حركة التصنيع بدون الحماية الجمركية — يجب أن تذهب الى عالم الأشباح والى غير رجعة(٣٨) . وأن الصناعة في مصر لم تنم في تلك الفترة « عن طريق رفع الكفاية الانتاجية ، واحداث الوفور في تكاليفها ، ولكن عن طريق الحواجز الجمركية التي كانت تزاد من يوم لآخر ، ولو قدر لهذه التعريفة الخاصة أن تزول بين يوم وليلة ، لتداعت الصناعة المصرية وأعلنت افلاسها ، ولما نجا من هذا الخراب المحقق سوى قلة من المصانع تعد على الأصابع » . ومن أجل ذلك كان يهاجم الصناعيين الذين كان يلقبهم « بالرأسماليين المحتكرين » ، و « أصحاب الصناعات الانتهازيين » ، و « تلك الفئة المغرضة من رجال اتحاد الصناعات التي كانت لسان حال هذه الفئة من أمثال الدكتور ليفي ، وأحمد عبود وصبحي وحيدة ، الذين كانوا ينادون برفع التعريفة الجمركية التي فرضت سنة ١٩٣٠ ، على حساب المستهلك ، بحجة أنها لا تكفي لحماية الصناعة في مصر »(٣٩) .

على ان فريق البورجوازيين الصناعيين كان لهم رأى آخر . فقد كانوا يرون أن مصر لن تنجح في زيادة ثروتها العامة ، ولا في تحسين معيشة أهلها تحسينا بينا ، اذا حصرت مجهوداتها في الزراعة وحدها ، وأغفلت شئون الصناعة ، وقصرت في العمل على انمائها وتقدمها . وانه من الخطأ الاعتماد

على تحسين الزراعة وحدها أو زيادة مساحة الأراضي المزروعة فحسب ، بل يجب التفكير في ترقية الصناعة والعمل على اعتبارها موردا للثروة الأهلية لا يقل شأنا عن الزراعة . وكان هذا الفريق يرى أن أهمية الصناعة لا تنحصر فقط في مواجهتها مشكلة زيادة السكان ، بل ان أهميتها تتعدى ذلك الى « نوع الحياة التي نريدها لنا ولأبنائنا من بعدنا : هل هي هذه الحياة العصرية التي لا تني تسير من اكتشاف الى اكتشاف ، وترفع من شأن البشر ، وتفتح أمامهم آفاقا لا آخر لها ، أم هي هذه الحياة القديمة بجوها الراكد وآفاقها الضيقة وعلاقاتها البدائية ، وهي هذه الحياة الزراعية التي لم تعد تستطيع أن تشغل الا مركز التابع من المتبوع بالقياس الى الحياة الأولى ؟ .

وكان الدكتور صبحي وحيدة ، فيلسوف هذا الفريق ، يندد «بالفروق بين الضرائب المفروضة على الصناعة والتجارة ، والضرائب المفروضة على الزراعة » ، ويرى فيها مظهرا من مظاهر توجيه التشريع المالي والاجتماعي ناحية الاقتصاد الزراعي من جانب فريق أصحاب الأراضي المسيطرة على الحكم .

وقد راح يسد الطريق على ما قد يساق — في تبرير الاعتراض على حماية الصناعة برفع التعريفة الجمركية — من أن جزءا منها ما يزال في يد الأجانب ، بقوله : « ان مصانعنا وان ملكها أجانب ، فهي ثروة مصرية ، وملكيتها لا بد آيلة للتمصير الى حد بعيد ! » . وقد كشف بهذا القول عما كانت تبيته البورجوازية الصناعية في ذلك الحين من نية الانقضاض على شريكتها الرأسمالية الأجنبية حينما تسنح الظروف !

ثم أخذ يرد ، في ذكاء ، على ما كان يثيره الاقتصاديون الليبراليون من اعتراض على حماية الصناعة بواسطة رفع الرسوم الجمركية ، دفاعا عن

المستهلك ، بقوله : « نحن (الدولة) نحمي القطن ومحصولات زراعيـــة أخرى . وليس في العـــالم دولة لا تحمي شـــيئا مما تزرع أو تصنع . ليس هذا بضير الدولة ، وهو ليس أيضا ، في ظروفنا الحاضرة ، بضير المستهلكين . فليس الأمر لدينا الآن ، كما هو لدى غيرنا ، أمر الحصـــول على ســـلعة معينة بسعر يزيد أو يقـــل ـ بل أمر اســـتطاعة الحصـــول ، أو عدم استطاعة الحصول ، على هذه الســلعة اطلاقا . نقصـد أمر التفضـيل بين أن تقوم لدينا مصـــانع تعطى عملا لمن لا يعمل أو يعمل بما لا يســـمنه من جوع ، فيستطيع أن يحصـــل على بعض حاجته ، أو لا تقوم هذه المصـــانع البتة ، ويبقى هؤلاء الملايين الذين لا يعملون أو يعملون بما لا يســـد رمقهم حيث هم » !(٤٠) .

وهكذا يرسخ هذا البورجوازى القح من قمـة راسه الى أخمص قدميه المبـــادىء والقواعد التى انتهجتها ثورة ٢٣ يوليـــو فى مرحلتها الوطنيـــة الديمقراطية فيما بعد .

فى ذلك الحين كانت الدلائـل تشير الى الصراع المـــكتوم بين فريق البورجوازية الصـــناعية والتجارية وفريق البورجوازية الزراعية حول مسالة الضرائب على وجه الخصوص . ففى خطاب كامل صدقى باشا ، رئيس ديوان المحاسبة ، فى المؤتمر الوفدى الكبير فى نوفمبر ١٩٤٣ ، أشار الى انه عند فرض الضريبة على أصـــحاب الثروة المنقولة اثيرت مســـالة الريع العقارى ، وقد طالب بفرض ضريبة عليه بعض الأوساط وفى مقدمتها أصحاب المتاجر والمصانع ورجال الأعمال . وأضاف ان حركة هذا الاعتراض قد اشتدت فى العهد الأخير على أثر تفكير الحـكومة فى زيادة سعر الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية !(٤١) .

ومن الطريف أن مذكرة لجنة الضرائب التى اضطلعت بوضع مشروع

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وكذلك المناقشات البرلمانية الخاصة به ، قد أوصت بوجوب التزام الاعتدال فى تحديد سعر هذه الضريبة ، رغبة فى طمأنينة أصحاب رءوس الأموال حتى يقبلوا على استثمار رءوس أموالهم المنقوله . ومن أجل ذلك تحدد سعر هذه الضريبة بـ ١٠٪ ، على أنه ـ كتدبير مؤقت ـ لا تحصل الضريبة فى سنتى ١٩٣٨ و١٩٣٩ الا على أساس ٧٪ ثم على أساس ٨٪ فى سنة ١٩٤٠ ، ثم ٩٪ سنة ١٩٤١ ، و١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٢ . ولكن هذا التدبير المؤقت لم يلبث أن ألغى بحيث أصبح سعر الضريبة ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٠ بدلا من سنة ١٩٤٢ ، ثم ارتفع هذا السعر عدة مرات حتى وصل الى ١٧٪ ابتداء من أول يناير ١٩٥٢ . هذا فى الوقت الذى كانت ضريبة الأطيان تبلغ ١٤٪(٤٢) .

على أن أقوى ما عبرت به البورجوازية الزراعية المسيطرة على الحكم عن موقفها ، هو ما ظهر من عزوفها عن بناء الصناعة المصرية ، وضآله الدور الذى لعبته فى هذا البناء . فمن المحقق أن الحركة الصناعية المصرية انما نجحت ـ كما يقول الدكتور حافظ عفيفى باشا ـ « باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد ، ولم تكن فى بدايتها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة »(٤٣) . ويتضح ذلك بصفة خاصة من صورة الانفاق الحكومى العام ، فقد كان معظمه يتركز فى المجالات التقليدية التى تعنى بها الحكومة ، كالحفاظ على نظم الرى وتوسيعها ، وكتأمين الخدمات الصحية والتعليمية ، والاستثمار فى السكك الحديدية ، وتأمين الطاقة الكهربائية . وكان اسهام الدولة فى الانتاج القومى لا يزيد على ١٦٪ فقط من مجمل الانتاج المحقق ـ بينما كانت المشروعات

المصرية الخاصة تنتج ، في عام ١٩٥٠ ، نحوا من ٨٤٪ من مجموع الانتاج القومي !(٤٤) .

وهذا العزوف عن التدخل الفعال في بناء الصناعة المصرية . كان يصاحبه ميل للاشراف على القائمين بهـا ، والتدخل للحد من ضغطهم على الطبقة العاملة . وهذه النزعة كانت تزعج الصناعيين أيما ازعاج خوفا من أن تتجه الى التأميم . وقد حذر منها الدكتور صبحي وحيده فقال :

« ان دوائرنا المسئولة » . . « أو بعضها على الأقل » ، ما زال ينظر الى الصناعة كشيء لا صلة لهـا به ، ويريد أن يرتب عليها للدولة حقوقا ازاء ما يقدمه اليها من معونة . وهي نزعة تسير منذ حين في الاتساع بدافع تيار التأميم في الغرب . وانكار الصلة المباشرة بين النشاط الاقتصادي ومصير الدولة وهم غريب .. فما نظن دوائرنا المسئولة تنكر أنها قد أفادت من حصيلة الضرائب على الصناعة والتجارة في تمويل مشاريعنا الاقتصادية والاجتماعية العامة الجديدة الى حد بعيد . ولا نظن ان هذه الدوائر لا يهمها حقيقة أن تندثر الصناعات ، فنرتد الى الاقتصاد الزراعي المحض ، ويقل دخل الدولة ، ويعود أهلها الى ما كان عليه أسلافهم تحت المماليك ! الى جانب ما يصيب المجتمع بأسره من جراء ذلك » !

وفي موضع آخر من كتابه ، عاود الدكتور صبحي وحيدة محاربة هذا الاتجاه بقوله :

« الدولة لدينا تتدخل الآن في نشاط الأفراد جميعا أكثر مما يجب . وهي ليست حقيقة في حاجة الى الاهتمام ببعض دون البعض ، والمبدأ لنفسها في هذا التدخل ، خصوصا في ميدان الانتاج . فهذا الميدان كثير الحساسية ،

دقيق التركيب ، ثم انه جديد عليها ، وهى فقيرة فى الفنيين . وليس من مصلحة البلاد أن تنقل الى هذا الميدان أيضا - وهو بعد أكبر آمالها فى مستقبل خير من هذا الماضى - ما تشكو هى من الاضطراب ووجوه النقص التى يعلمها الجميع » .

« لتقنع الدولة اذن بالتعضيد دون التدخل » !(٤٥) .

حواشي الفصل الثاني :

(١) أحمد صادق موسى . تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى (القاهرة ١٩٤٤) .

(٢) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى) .

(٣) انظر Baer, G., A History of Londownership in Modern Egypt.

(٤) دكتور حسين على الرفاعى : الصناعة فى مصر (مطبعة مصر ١٩٣٥) .

(٥) أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم .

(٦) Baer. op. cit p. 123

(٧) الاصلاح الزراعى : قانون الاصلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ جـ ١ .

(٨) أنظر دكتور عبد العظيم رمضان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية لانشاء بنك مصر » (الكاتب عدد ابريل ١٩٧١) .

(٩) أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى .

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع السابق .

(١١) كتاب استقالة ثروت باشا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ (الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ١) .

(١٢) Lloyd, Lord G., Egypt Since Cromer Vol. II

(١٣) أنظر قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ... الخ .

(١٤) مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به .

(١٥) الوقائع المصرية فى ٣ سبتمبر ١٩٤٢ .

(١٦) نفس المصدر فى ٤ اغسطس ١٩٤٧ .

(١٧) شركات بنك مصر ص ١٦ ، ٢٦ ، ٣٠ .

(١٨) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٦٨ .

(١٩) دكتور جمال الدين سعيد : الطريق الى الاشتراكية .

(٢٠) دكتور حسين على الرفاعى : المرجع المذكور .

(٢١) قانون رقم ٨٠ ... الخ .

(٢٢) حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين ص ٨١ محاضرة للأستاذ عبد الله أباظة : « نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى » . نقلها دكتور راشد البراوى « حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر » .

(٢٣) نشرة ادارة التعبئة ـ الشهرية ابريل ١٩٦٢ .
Statistical Handbook 1952 - 1967 (Cairo - June 68).

(٢٤) لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد فهيم : الموسوعة العمالية الحديثة .

(٢٥) اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ، اقليم مصر ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى أكتوبر ١٩٤٨ .

(٢٦) تنظيم النقابات و نقابات العمالية فى جمهورية مصر .

(٢٧) جمهورية مصر : المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

(٢٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية

(٢٩) اللجنة المركزية للاحصاء . المرجع المذكور .

(٣٠) أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد يبنيه العسكريون (دار الطليعة بيروت ١٩٦٤) .

(٣١) سامى حسب الله : مجموعة قوانين الضرائب .

(٣٢) ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة : جمهورية مصر فى عامها الأول .

(٣٣) حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين .

(٣٤) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

(٣٥) Bear, Egyptian Attitudes towords Land Reform 1922 - 1955.

(٣٦) مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الأول (١٨ ـ ٢١ أبريل ١٩٤٦) تقرير لجنة السياسة الصناعية .

(٣٧) دكتور حافظ عفيفى باشا : على هامش السياسة .

(٣٨) دكتور جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ص ٣٢٠ (١٩٥٠) نقلا عن كتابه « الطريق الى الاشتراكية » .

(٣٩) دكتور جمال الدين سعيد : « حول تقرير اتحاد الصناعات ، أما آن لنا أن نقلع عن هذه المغالطات » . مقال بجريدة الأساس ٣ يونيو ١٩٥١ ، نقلا عن المرجع المذكور .

(٤٠) دكتور صبحي وحيدة : في المسألة المصرية ٠

(٤١) مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفد المصرى . عدد خاص من جريدة الحوادث ٠

(٤٢) دكتور حسين خلاف : تطور الايرادات العامة في مصر الحديثة (معهد الدراسات العربية ١٩٦٦) ٠

(٤٣) دكتور حافظ عفيفي : المرجع المذكور ٠

(٤٤) باتريك أوبريان : ثوره النظام الاقتصادى فى مصر (دار الكاتب العربى ١٩٧٠) ترجمة خيرى حماد ٠

(٤٥) دكتور صبحي وحيده . المرجع المذكور ٠

الفصل الثالث

دعوة الاصلاح الزراعى قبل ثورة ٢٣ يوليو

الفصل الثالث

دعـوة الاصـلاح الزراعى قبل ثورة ٢٣ يوليو

رأينا فى الفصـل السـابق كيف أن الحاجة كانت قد أصبحت ماسـة فى مصر فى خلال الأربعينيات للتخلص من الاقتصـاد الزراعى الراكد الذى كان يسـود البلاد حينذاك ، واقامة نظام اقتصادى آخر يقوم على أساسين : الاصـلاح الزراعى ، والانتاج الصـناعى · وكيف ان التصـارع بين النظامين ظل يدور الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فانتصرت للنظام الجديد ·

كما رأينا كيف ان الجناح الزراعى من البورجوازية المصرية الكبيرة الذى كان يسـيطر على الحكم ، كان قد اصبح قيدا على حركة التقدم الاقتصـادى بعلاقاته الاقتصـادية ، وبسياسته التى ترمى الى تغليب الاقتصـاد الزراعى على الاقتصـاد الصناعى ، لمختلف الحجج التى أبداها · وأشرنا الى ضـئالة الدور الذى لعبه فى بناء الصـناعة المصرية ، التى نشأت أساسا « باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ، ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد » !

وفى ذلك الحين ، كانت الطريقة التى يدير بها كبار الملاك أراضـيهم الشاسعة قد سمحت بظهور طبقة طفيلية جديدة من الوسـطاء تعيش على حسـاب كل من كبار الملاك وصغار المستاجرين · فقد كانت الملكيات الواسعة تدار بطريقين : الطريق الأول ، زراعتها على الـذمة ، والثانى ، تاجيرها لوسـطاء · وكانت الزراعة على الـذمة لا يلجأ اليها كبار الملاك الا فى حالة

عدم وجود مستأجرين يمكن الاعتماد عليهم ، أو في حالة ارتفاع أسعار المحصولات نظروف طارئة ترجح كفة الربح في جانب الزراعة على الذمة ، أو في حالة رغبة ملاك في زراعة جزء من أراضيهم على الذمة وتأجير الجزء الآخر كوسيلة لرفع القيمة الايجارية في الجزء المؤجر(١) ٠

أما الطريق الثاني ، وهو التأجير ، فكان يتم لوسطاء يقومون بدورهم بتأجير الأرض قطعا صغيرة لصغار الزراع ٠ وكانت هذه الطريقة هي الغالبة في أراضي كبار الملاك ، نظرا لآن هذه الأراضي كانت من السعة بحيث لم يكن في وسع مالكيها استغلال أراضيهم بأنفسهم ، كما لم يكن في وسعهم أيضا تأجيرها قطعا لصغار الزراع لما يقتضيه تقاضي الايجار منهم من عناء ومشقة، فضلا عن أن معظم هؤلاء الملاك كانوا ملاكا غائبين يعيشون بعيدين عن أراضيهم في العواصم والمدن ٠

وقد كان لهذه الأسباب أن نشأت من خلال طبقة كبار الملاك ، تلك الطبقة الطفيلية الجديدة في الريف التي تحدثنا عنها ، وهي طبقة الوسطاء التي كانت تعيش على امتصاص الفرق بين القيمة التي تستأجر بهما وتلك التي تؤجر بها ، من غير أن تقدم أي مقابل انتاجي ٠ وقد استحقت بذلك كراهية طبقتي الملاك الكبار والزراع الصغار على السواء ، اذ كانت تستغل كلا منهما ٠ ففي بعض الدوائر الكبيرة في مديرية المنوفية قبل الثورة ، كان بعض الوسطاء يستأجرون مساحات شاسعة بسعر الفدان ثمانية جنيهات ، ويؤجرونها لصغار المستأجرين بعشرين جنيها(٢) ٠ ولما كان ظهور هذه الطبقة يعتبر أثرا من آثار اتساع الملكيات الزراعية الكبيرة ، فقد كان وجودها في حد ذاته دليلا على سوء توزيع الملكية ، وعلى ان طبقة كبار الملاك قد أصبحت عاجزة عن تبرير بقائها ٠

٥

وعلى هذا النحو أصبحت طبقة كبــار المــلاك تجمع بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها ٠ ففى الوقت الذى كانت معظم الأراضى التى تمتلكها تزرع فى اطار المشروع الصغير على نحو ما مر بنا ، فقد كانت من الجانب الآخر تحتجز قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادى، المتمثل فى الريع العقارى ، عن أن ينطلق فى طريق التمويل الصناعى ، بسبب توجيه الجزء الأكبر من ايراداتها الى توسيع ملكيتها ، حتى أصبحت ــ ولم تكن تمثــل أكثر من ٤ر٠٪ من الملاك ــ تملك أكثر من ٣٤٪ من الأراضى ٠

وقد كان لهذا السبب أن أصبحت الدعوة لتحديد الملكية الزراعية تغزو أفــكار الكثيرين من البورجوازيين الاصــلاحيين منذ أوائل الأربعينيــات ، باعتبارها الحل الأمثل ، ليس فقط لازمة التقدم الاقتصادى والعدل الاجتماعى، وانما لازمة البورجوازية الصناعية الكبيرة أيضا ٠

ففى فبراير ١٩٤٤ قدم محمد خطاب ، عضو الحزب السعدى ، والذى كان يتردد على « دار الأبحاث العلمية » ، فى الوقت الذى كان يعد فيه مديراها شهدى عطية ومحمد الشافعى عبد المعبود الجبيلى كتابهما «أهدافنا الوطنية»ــ مشروعا لمجلس الشيوخ يقضى بوضع حد أعلى للملــكية الزراعية لا يزيد على ٥٠ فدانا ٠ وقد أقرته لجنة الشــئون الاجتماعية بالمجلس ورفعت النصاب الى ١٠٠ فدان(٣) وفى عام ١٩٤٥ أصدر مريت غالى ، باسم « جماعة النهضة القومية » التى تألفت منه ومن محمد زكى عبد القادر والدكتور ابراهيم بيومى مدكور(٤) ــ كتابه المعروف : « الاصلاح الزراعى » ، وقد طالب فيه بوضع حــد أعلى للملــكية لا يزيد على ١٠٠ فدان(٥) ٠ وفى نفس العــام أصــدر المهندس الماركسى صادق سعد كتابه « مشكلة الفلاح » ٠ وفيه اقترح ٥٠ فدانا كحــد أعلى للملــكية الزراعية على أن تصــادر الدولة ما يزيد على ذلك(٦) ٠ وفى نفس العــام أيضا ، ألقى الدكتور أحمد حسين ، الذى ولى وزارة الشئون

الاجتماعية في وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، وألف جمعية الفلاح — بحثا طالب فيه بفرض الضرائب التصاعديه على الملكيات الكبيرة على نحو يجعل من شراء ما يريد على ١٠٠ فدان مثلا عملا غير منمر(٧) . وكان من هذا الرأى أيضا مصطفى نصرت الوزير الوفدى المعروف . وفى عام ١٩٤٦ أثيرت مشكلة الملكيات الزراعيه الكبيرة في اكبر مؤتمر اقتصادى عقدته البورجوازية المصرية بعد الحرب ، وقد قرر هذا المؤتمر « القيام بدراسات شاملة لتحديد حجم الوحدة الزراعيه الانتاجيه المثلى ، بحيث لا تكون ملكية ممعنه فى السعة ، ولا ممعنة فى الضيق »(٨) . وفى عام ١٩٤٨ قدمت وزارة الشئون الاجتماعية عندما كان يتولى وكالتها الدكتور أحمد حسين اقتراحا للمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين يقضى بفرض ضريبة تصاعدية على الأطيان توازى ، بعد حد معين ، كل دخل الأرض ، وذلك حتى يتجه كبار الملاك بجزء من أموالهم نحو تدعيم الصناعة والتجارة وتمصيرها(٩) . وفى عام ١٩٤٩ ، وفى خلال المعركة الانتخابية ، أعلن ٧٢ مرشحا مستقلا تأييدهم لأفكار محمد خطاب ومريت غالى وجمعية الفلاح ، ولكنهم أيضا أيدوا أفكار اتحاد الصناعات المصرى مطالبين فى برنامج موحد بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الضرائب على الأملاك الكبيرة « لحمل كبار الملاك العقاريين على توظيف رءوس أموالهم فى الصناعة »(١٠) . وفى عام ١٩٥٠ قدم النائب الاشتراكى ابراهيم شكرى الى مجلس النواب مشروعه الذى يقضى بنقل ملكية ما يزيد على ٥٠ فدان الى الدولة مقابل سندات تستهلك على ٢٥ سنة وتكون فائدتها ٤٪(١١) .

ومن ذلك يتضح ان الاتفاق كان تاما بين البورجوازيين الاصلاحيين والاشتراكيين والصناعيين بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة تحديد الملكية الزراعية . على ان الخلاف كان يدور حول نقاط ثلاث : النقطة الأولى :

درجة تقييد الملكية ، والنقطة الثانية : وسيلة التقييد ، أما النقطة الثالثة فهى معاملة الملكيات الزائدة على النصاب • ولمفصيل ذلك ، وبالنسبة للنقطة الأولى ، فان محمد خطاب وصادق سعد وابراهيم شكرى كانوا يتفقون على أن يكون النصاب ٥٠ فدانا • على ان مريت غالى كان يرفض هذا النصاب على اعتبار أنه « لا يترك مجالا كافيا لنشاط الطبقة المتوسطه من أعيان الريف التى نعتقد أن أمامها دورا هاما في انعاشه واعادة الحياة والحركة اليه• وقد رأى أن «١٠٠ فدان هى الحد الأمثل للملكية الزراعية في مصر »(١٢) • وكان يتفق معه فى هذا النصاب الدكتور أحمد حسين ولجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ التى قامت بدراسة مشروع خطاب •

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهى وسيلة تقييد الملكية ، فقد كان الخلاف يدور بين ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الأول ، ويرى أن يكون التقييد بواسطة فرض الضرائب التصاعدية • والاتجاه الثانى ، يرى وضع حد أعلى للملكية • والثالث يرى الجمع بين الوسيلتين • فبينما كان مريت غالى من أنصار الاتجاه الثالث ، كان محمد خطاب يعارض فرض الضرائب التصاعدية معارضة تامة على اعتبار أن هذا المبدأ ليس من السهل أن يلقى ترحيبا من دافعى الضرائب ، الا اذا مارسته الحكومة بطريقة متدرجة تكاد تكون غير ملموسة ، وفى هذه الحالة لا يمكن الحصول على رأس المال المطلوب للصناعة بالسرعة المرغوبة(١٣) • على ان الجناح الاصلاحى فى الوفد ، ويمثله بصفة خاصة الدكتور أحمد حسين ومصطفى نصرت ، كان يحبذ الأخذ بهذا المبدأ كما رأينا •

أما النقطة الثالثة من الخلاف ، وهى التى تدور حول معاملة الملكيات الزائدة على النصاب ، فقد كان الاصلاحيون يرون ضرورة تعويض المستولى على أراضيهم مقابل سندات تستهلك على عدد من السنين وبفائدة سنوية

ـ كما فعل ابراهيم شكرى ، بينما كان مشروعا محمد خطاب ومريت غالى يصوبان الى المستقبل ولا يمسان الملكيات القائمة ٠ أما الماركسيون فكانوا ينادون بمصادرة الملكيات الزائدة على النصاب ، كما فعل صادق سعد فى كتابه مشكلة الفلاح ، وشهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى فى كتابهما « أهدافنا الوطنية »(١٤) ٠

فى ذلك الحين ، كانت مسالة الاصلاح الزراعى تتخذ شكل قضية عالمية على مسرح الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ٠ فقد تبنت الولايات المتحدة الدعوة الى الاصلاح الزراعى كجزء من سياستها الخارجية لأول مرة عام ١٩٥٠ ، عندما أيدت اقتراحا بولنديا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطالب باقرار الاصلاح الزراعى كخطة عامة لدول المنظمة الأعضاء(١٥) ٠ وفى نوفمبر ١٩٥٠ حدد مستر جوردون جراى سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه الشرق الأوسط بقوله : « ان من الواضح ان المشكلة الاقتصادية العاجلة فى الشرق الأوسط هى مشكلة الزراعة ٠٠ ولا بد من تحسين وتوسيع وسائل الرى ، واصلاح الأراضى البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ تدابير معقولة لاصلاح نظام ملكية الأرض ، ونظام الائتمان »(١٦) ٠ وكانت الولايات المتحدة بذلك تعلن تحديها للدور القيادى للشيوعية فى استخدام الاصلاح الزراعى كسلاح فى الحرب السياسية(١٧) ٠ ولم تلبث الأمم المتحدة ، بناء على اقتراح من الولايات المتحدة أن قامت بدراسة وتحليل أشكال البناء الزراعى غير المرضية ، وخاصة نظام ملكية الأرض فى البلاد المتخلفة ، واتخذت قرارا بتوصية البلاد المتخلفة الأعضاء بتنفيذ الاصلاح الزراعى ، ضاربة المثل بما حدث فى الهند ، واليابان ، وفورموزا ، وبورما ، والمكسيك ، ودول أوروبا الشرقية(١٨) ٠

على ان البورجوازية المصريه الحاكمة أعلنت رفضها السام لأى تقييد للملكية كوسيلة من وسائل الاصلاح الزراعى ، وتبدى موقفها حين عرض محمد خطاب مشروعه على البرلمان ، فقد وجه بمعارضه شديدة فى مجلس الشيوخ ومن الحكومة ومن الاحزاب ومن مفتى الديار المصريه . وانتهى مجلس الشيوخ بعد مناقشه عاصفة « علت فيها الأصوات ، وانقلبت الى هدير ، ثم تحول الهدير الى زئير » الى احالة المشروع الى لجنه لوأده . وقد قامت اللجنة بوأده فعلا حين قدمت تقريرها فى ٢٤ مارس ١٩٤٧ برفض المشروع(١٩) .

وعلى هذا النحو فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت مسرحية الاصلاح الزراعى تمثل على مسرح السياسة المصريه منذ ما يقرب من ثمانى سنوات ، وتحظى باهتمام كبير من الرأى العام المصرى والعالمى . ومن ثم كان من الطبيعى أن تكون هى المسأله الداخلية الأولى التى ظفرت باهتمام الثورة . وبالتالى كان من الطبيعى أن تصطدم الثورة لأول ما تصطدم بالبورجوازية الزراعية الكبيرة .

حواشى الفصــل الرابع :

(١) سيد مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ص ٨١ (كتب قومية ٢٥٨) .

(٢) مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الاول ص ١٠٧ (مطبعة مصر ١٩٤٧) .

(٣) أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد يبنيه العسكريون (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ، الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٣٥٧ .

(٤) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق (دار الكاتب العربى ١٩٦٧) .

(٥) مريت غالى : الاصلاح الزراعى (القاهرة دار الفصول للنشر ١٩٤٥) .

(٦) صادق سعد : مشكلة الفلاح (القاهرة : مطبوعات لجنة نشر الثقافة الحديثة ، دار القرن العشرين ١٩٤٥) .

(٧) الأهــرام فى ٢٤ ابريل ١٩٤٥ .

(٨) أنظر مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الأول .

(٩) راجع : مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التى ألقيت فى دار الجمعية الجغرافية الملكية ١٩٤٨ (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٤٩) .

(١٠) أنور عبد الملك : المرجع المذكور .

(١١) المصرى فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .

(١٢) مريت غالى : المرجع المذكور .

(١٣) مجلس الشـيوخ : مجموعة ملاحق دور الانعقـاد العـادى التاسع عشر ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ .

(١٤) شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى : أهدافنا الوطنية ص ٥٦ .

(١٥) دورين وارينر : الاصلاح الزراعى والانماء فى الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد ص ١٤ . (اخترنا لك عدد ١٥٩) .

(١٦) أنظر ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ص ١٣٦ .

(١٧) دورين وارينر : المرجع المذكور .

(١٨) ابراهيم عامر : المرجع المذكور .

(١٩) محمد خطاب : المسحراتى (المكتبة السعيدية ـ الطبعة الأولى) .

الفصل الرابع

ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى

الفصل الرابع

ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى

فكيف كانت معالجة ثورة ٢٣ يوليو لمشكلة الاصلاح الزراعى والطبقة البورجوازية الكبيرة ؟ وهل دارت هذه المعالجة فى اطار نظرى معين ؟

للاجابة على هذا السؤال بطريقة منهجية ومنصفة ، ينبغى أن نوضح بعض الحقائق التى تتعلق بخصائص ثورة ٢٣ يوليو . **واول هذه الحقائق ان الثورة لم تقم أساسا بغرض الاستيلاء على السلطة والاستمرار فى الحكم ومباشرة التغيير الثورى ، الأسباب كثيرة أهمها** : ان المناخ السياسى الذى قامت فيه الثورة ، من ناحية وجود حزب سياسى قائم فعلا يحظى بالغالبية الساحقة ، وتركز الحركة الوطنية حول مطلبين رئيسيين هما الاستقلال والدستور ، وعدم تهيؤ الجماهير عقليا ونفسيا ونضاليا لحركة تضرب هذا الحزب السياسى ـ وهو حزب الوفد ـ وتحطم دستور ١٩٢٣ ـ لم يكن يسمح بالتفكير فى ذلك . اذ ان مثل هذه الحركة سوف تؤخذ لأول وهلة على أنها انقلاب عسكرى رجعى ، مهما بلغ من تقدميتها ، وسوف تقاوم من جماهير الشعب ، أو على الأقل سوف لا تحظى بأى تأييد .

وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر مرارا على حقيقة ان الثورة لم تكن تسعى للاستيلاء على الحكم والاحتفاظ به ، وردد ذلك فى كتابه « فلسفة الثورة » وفى بياناته وخطبه وتصريحاته التى ألقاها ، ثم أكد ذلك فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى **فقال :**

« يوم ٢٣ يوليو لم يكن في خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومه ، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء على الملكيه الفاسدة والقضاء على حكم اعوان الاستعمار ٠٠ وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس او الهدف السادس من أهداف الثورة ، وهو حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب ٠٠ ولكن كان لنا طلب واحد ، وهو أننا حين ننفذ الهدف السادس ٠٠ لم يكن لنا بأى حال من الأحوال أن نهمل الأهداف الخمسة الأخرى ، فطالبنا أن تتعهد الأحزاب ، وأن يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ »(١) ٠

على ان الظروف قد تغيرت بعد ذلك بما حول مسار الثورة لتبقى فى الحكم ، وتمارس التغيير الثورى ٠

ثانيا : لما كانت الثورة لم تستهدف أصلا ـ كما ذكرنا ـ البقاء فى الحكم ، وكانت تنوى تسليم السلطة الى الأحزاب البورجوازية القديمة ، **فقد كان من الطبيعى الا تكون وراءها أيديولوجية معينة** ، تحدد خطوات مسيرتها وأسلوب عملها الثورى ٠ لقد ظهرت بعد ذلك المبادىء الستة المشهورة ، ولكن لم تكن هناك قبل ذلك نظرية ٠ وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة أيضا وأبرزها فى خطبه وتصريحاته ٠ ففى حديثه للتليفزيون الأمريكى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١ قال : « منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة ، ولكن كان هناك ستة مبادىء أساسية »(٢) ٠ وفى خطابه فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال : « احنا ظروفنا جت ان التطبيق الثورى ، تطبيقنا الثورى ، يمكن سابق النظرية » ! وفى نفس الخطبة قال : « ما كنتش مطلوب منى أبدا فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع واقول ان هذا الكتاب هو النظرية ! مستحيل ! لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو ، لان ماكناش

نقدر نعمل العمليتين مع بعض »(٣) . وقد جاء « الميثاق » بعد ذلك ليؤكد هذه الحقيقة ، فقال : « ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظريه كاملة للتغيير الثورى . ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته »(٤) .

ثالثا : لم يكن في مخطط ثورة ٢٣ يوليو اطلاقا تصفية الطبقة البورجوازية الكبيرة أو تحطيم كيانها الاقتصادى . وهذه النتيجة مترتبة على الحقيقتين السابقتين . **وانما كان غرضها تحرير الفلاحين من سيطرة هذه الطبقة السياسية** . وهذا هو جانبها الديموقراطى . وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة فى عديد من خطبه ، ففى خطابه يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ قال : « ان طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا ، وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد »(٥) وفي خطاب آخر قال : « ان أهم شىء فى تحديد الملكية .. هو الذى يعبر عن معنيين أساسيين : **الأول** ، هو الحرية السياسية ، **والثاني** ، هو التخلص من الاستبداد السياسى » . وفى نفس الخطاب زاد الأمور وضوحا بالنسبة لهذه الطبقة فقال : « أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى »(٦) .

رابعا : ان الثورة كانت فى حاجة الى هذه الطبقة للاستعانة بها فى الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعى الراكد الى مرحلة الاقتصاد الصناعى المتقدم . ولم يكن فى مخطط الثورة فى ذلك الحين أن يتم هذا الانتقال عن طريق سيطرة الدولة على وسائل الانتاج أو الاستيلاء عليها ، **وانما عن طريق نزول راس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو**

الصناعة · ففي خطاب الرئيس عبد النـاصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ فى وفود عمـال السويس والاسكندرية قال : « ليكن فى علمكم ان الحـكومة ليس لديها المـال الكافي للقيام بتلك النهضة الصـناعية · وعلى هذا فيجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمـال من ذلك »(٧) · وفي خطابه يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ ، قال : « اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العـامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل ، الى بناء عهد جديد من الصـناعة · وهذا العهد هو الذى سيمكننا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين »(٨) · وفي البيان الذى أصدره اللواء محمد نجيب يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ عن مشروع الاصـلاح الزراعي ، أوضح أن هذا المشروع بتحديد الملكية الزراعية الغرض منه : « تقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ورفع مسـتوى الفـلاح ، وتحويل رءوس الأموال للصـناعة حتى ترقى البـلاد بصناعاتها ويرتفع مستوى عمالها »(٩) ·

وهذا يوضـح أن الثورة في تلك المرحلة ، لم تكن تقصـد بمشروع الاصـلاح الزراعي تصفية الكيان الاقتصـادى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما كان الغرض تحطيم نفوذها السـياسي وتحرير الفلاحين من سيطرتها السياسية ، مع « تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك »(١٠) ·

وفي ذلك تتفق الثورة مع طبيعتها كثورة ديموقراطيـة بورجوازية · ففي مثل هذه الثورات لا يؤدى انتصـارها الى محو الرأسـمالية ، وانما على العكس من ذلك يخلق مجالا أرحب لتطور الرأسـمالية ، انه — كما يقول لينين — يعجل ويشـدد من التطور الرأسـمالي الصرف ، وهو لا يؤدى الا الى ايجاد أساس لجمهورية بورجوازية ديموقراطية يتطور فيها ، لأول مرة ، نضال البروليتاريا ضد البورجوازية »(١١) ·

وفى هذا الضــوء يمكن فهم قانون الاصــلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . فالقانون حدد ملـكية الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة بما لا يزيد على مائتى فدان لمن ليس له ولــد ، وثلثمائة فدان لمن له أولاد (مــادة ١ ، ٤) . وهذه المســاحة كانت تمثل فى مصر فى ذلك الحين دخلا ســنويا لا يسـتهان به يتراوح بين الخمســة آلاف والســتة آلاف جنيه على الأقل للمالك الواحــد(١٢) . ونلاحظ ان مشروع القــانون الذى تقــدم به مجلس قيادة الثورة للوزارة ونشرته الصحف يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ كان ينص على حــد أقصى قدره ٢٠٠ فدان لملـكية الفرد ، يتساوى فى ذلك العازب والمتزوج ، والذى له أولاد أو ليس له(١٣) ، ولكن هذا النص جرى تعديله فى القانون رقم ١٧٨ الذى صــدر ، فأجاز للمــالك أن ينقل الى ملكية أولاده ما لا يزيد على مائة فدان ، مرتفعا بالحــد الأقصى من ٢٠٠ الى ٣٠٠ فدان(١٤) . ونرجح أن هذا التعديل قد صدر بضغط كبار الملاك الذين انتقدوا هذه النقطة عند لقائهم بعلى ماهر باشا يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢(١٥) .

ومع ذلك فان هذا النص لم يمنع الأسرة من أن تمتلك ما يزيد على ٣٠٠ فدان . ويتضح ذلك حين نعرف الأراضى التى آلت الى مالك كبير مثل عدلى لملوم بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى عليه ، وتفصيلها كالآتى :

٣٠٠ فدان ، ما يخص عدلى وولديه طبقا لأحـكام القانون .

١٥٠ فدان ، المملوكة لزوجته .

٢٠٠ فدان ، التى تئول لوالدته(١٦) .

ثانيا : لم يصــادر القانون ما فوق الحــد الأقصى من الملـكية ، وانما نصت المــادة الخامسة منه على أن يكون لمن استولت الحـكومة على أرضه الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الأرض ، مضافا اليها قيمة المنشــآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار ، وعلى أن تقدر القيمة الايجارية

بسبعة أمثال الضريبة الأصلية(١٧) . ونلاحظ ان المشروع الأصلى الذى تقدم به الضباط كان يقضى بأن تشترى الدولة الأرض الزائدة على أساس متوسط ثمن الفدان الواحد فى السنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ،(١٨) ، ولكن القانون عندما صدر عدل الثمن الى عشرة أمثال القيمة الايجارية حتى يتلافى البخس بثمن الأرض بارجاع قيمتها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . ويعترف سيد مرعى بأن هذا التعويض يعتبر تعويضا « عادلا جدا يتفق وما تغله الأرض من ريع اذا ما لوحظ ان الأراضى الزراعية تغل فى المتوسط ريعا سنويا صافيا يعادل ٧٪ من ثمنها ، أى بما يغطى ثمنها فى ١٤ سنة »(١٩) .

ثالثا : أباح القانون لكبار الملاك حرية انتقاء ملكياتهم ، كما أباح لهم تقسيم ما زاد على الحد الأقصى من أراضيهم الى قطع صغيرة لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين ، وبيعها لصغار الزراع حتى أكتوبر ١٩٥٣ ، (مادة ٤) . وقد استغل كبار الملاك ذلك فى الاحتفاظ لأنفسهم بأجود الأراضى موقعا وزراعة وخصبا ، وباعوا ما أمكنهم بيعه من الأراضى التى تليها فى الجودة وحسن الموقع لصغار الزراع ، ولم يسلموا للجنة العليا للاصلاح الزراعى الا أقل الأراضى جودة وأكثرها تناثرا أو أقلها استعدادا للرى والصرف(٢٠) . ومما يستحق الملاحظة فى هذه النقطة أن القانون قد حدد سعر الفدان بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية على نحو ما ذكرنا ، على ان الفتاوى القانونية التى صدرت من مدير المكتب الفنى لنائب رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وكان نائبا بمجلس الدولة ، أجازت للمالك الكبير أن يتصرف بالبيع فى أرضه « بالثمن الذى يتراءى له » على اعتبار ان التحديد الذى ورد بالقانون بعشرة أمثال القيمة الايجارية انما هو خاص بما ستدفعه الحكومة مقابل استيلائها على الأرض الزائدة على

النصاب القانونى(٢١) . وبناء على هذه الفتوى باع كبار الملاك مساحات كبيرة من أراضيهم بثمن يزيد على ما حدده القانون ، وقد بلغت مساحة هذه الأراضى طبقا للرقم الرسمى ١٤٥ ألف فدان ـ كما يقول سيد مرعى(٢٢) .

رابعا : يتضح سخاء القانون مع كبار الملاك حين لم يكتف بدفع تعويض عما تستولى عليه الحكومة من الأراضى ، بدلا من المصادرة ، بل نص على أن يؤدى هذا التعويض بسندات على الحكومة بفائدة بسعر ٣٪ تستهلك فى خلال ثلاثين سنة (مادة ٦)(٢٣) ، وهى فائدة معقولة تماما . وكان مشروع القانون الأصلى يقضى بدفع هذه الفائدة بسعر ٣ وربع فى المائة(٢٤) .

خامسا : لم يتعامل القانون ـ كما رأينا ـ الا مع الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وهى التى تملك أكثر من مائتى فدان أو ثلثمائة فدان ، أما الفئات المتوسطة التى تملك من ٥٠ ـ ٢٠٠ فدان ، فقد بقيت دون مساس . ولما كان عدد أفراد الفئات العليا يبلغ ٢١١٥ مالكا ، بينما يبلغ عدد أفراد الفئات الوسطى من الملاك أكثر من ٩٠٠٠ مالكا(٢٥) ، فبذلك يكون القانون قد طبق فقط على نحو ربع عدد أفراد الطبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وترك ثلاثة أرباعها دون مساس !

هذا فيما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأثره على البورجوازية الزراعية الكبيرة ، أما فيما يتعلق بجوانبه الأخرى العديدة فمجالها موضع آخر . **ومن ذلك يتضح انالقانون ، على الرغم من أنه كان يمثل على وجه التأكيد اجراء اصلاحيا راديكاليا ، الا أنه لم يكن يمثل ثورة اجتماعية ضد كبار الملاك ، وهو يعتبر استجابة لنذر وارهاصات اغفلتها البورجوازية الزراعية الكبيرة قبل الثورة وتبدت فى بهوت وكفور نجم وغيرها من العزب والتفاتيش ، وكان اغفالها من شأنه أن يهدد بانفجار**

ثورة اجتماعية لا تستهدف فقط مجرد تصفية النفوذ السياسي للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما تستهدف ايضا كيانها الاقتصادى • وقد كتبت (دورين وارينر) تقول : « لم تكن اعادة توزيع الأرض ، عن طريق القانون، اجراء ثوريا فى الظاهر على الاطلاق ، وذلك بسبب النصوص الفعلية التى أوردها القانون ، فهو لا ينطبق الا على نحو عشرة فى المائة ليس الا من مجموع الأراضى الزراعية ، وهو يسمح لأصحاب الأرض بالاحتفاظ بثلثمائة فدان »(٢٦) •

وعلى كل حال ، فقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر ، فى تجرد وموضوعية ، قانون الاصلاح الزراعى فى موضعه الصحيح بقوله : « لم يكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة الى الثورة الاجتماعية وعلى الالحاح عليها •• وكان تعبيرا عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر »(٢٧) •

وبعد ذلك يبقى هذا السؤال : ما الذى كان ينبغى على ثورة ٢٣ يوليو أن تفعله فى ذلك الحين بالنسبة للمسألة الزراعية ؟ وهل كان مطلوبا منها أن تفجر الثورة الاشتراكية فى ذلك الحين ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضى أن نعرف طبيعة المرحلة الثورية التى كانت تخوضها الثورة عند قيامها فى ضوء النظرية الماركسية لتطوير الثورة • وطبقا لهذه النظرية ، فان الثورة التى تقوم فى البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة تنقسم الى مرحلتين : المرحلة الأولى ، مرحلة الثورة الديموقراطية البورجوازية •والمرحلة الثانية ، مرحلة الثورة الاشتراكية • وفى المرحلة الأولى تختص الثورة الديموقراطية بتحقيق مهمتين كبيرتين :

المهمة الأولى ، تحطيم العلاقات الاقطاعية القديمة في الريف ، وتحطيم ملكية كبار الملاك التي هي السند لهذه العلاقات ، دون أن يستتبع ذلك محو الرأسمالية • والمهمة الثانية ، تحرير الوطن • وفي هذه المرحلة ، ولأن البورجوازية الوطنية تكون واقعة تحت ربقة الاستعباد الاستعماري ، فانها تكون في فترات معينة ولدرجة محدودة ذات طابع ثوري ، وهي تخوض كفاحها الثوري ضد الاستعمار بالتحالف مع البورجوازية ومع البروليتاريا ، ومهمة البروليتاريا ألا تهمل الطابع الثوري للبورجوازية الوطنية وان تقيم معها جبهة متحدة ضد الاستعمار وتعتبر الديموقراطية التي تحققها الثورة في هذه المرحلة من نوع جديد ، لانها تقوم على أساس تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكبار الملاك ، دون أن تعدل أسس هذا المجتمع الديموقراطي البورجوازي ، ودون أن نلغي سيادة رأس المال • وتعتبر هذه الديموقراطية شكلا ثالثا بين ديموقراطية دكتاتورية البروليتاريا ، وديموقراطية دكتاتورية البورجوازية • انها ديموقراطية الدكتاتورية العامة لطبقات ثورية عديدة ضد الاستعمار وضد القوى الاقطاعية •

أما المرحلة الثورية الثانية ، فهي مرحلة الثورة الاشتراكية ـ كما ذكرنا ـ وفي هذه المرحلة فان الهدف الرئيسي للثورة هو الاطاحة بحكم رأس المال ، ويكون النضال موجها ضد البورجوازية بأسرها •

وتعتبر محاولة تحقيق الثورتين الديموقراطية والاشتراكية معا بضربة واحدة محاولة خاطئة من الناحية الايديولوجية • وقد أدانها « ماوتسي تونج » وهاجم اصحابها ووصفهم بالاغراق في الخيال فقال : « هناك نوع من الناس، هم أولئك الذين يبدو أن نواياهم ليست سيئة ، ولكن فتنتهم نظرية الثورة الواحدة ببساطة ، وفتنتهم لسبب ذاتي بحت ، هو الرغبة في تحقيق الثورة السياسية والثورة الاجتماعية بضربة واحدة • وهم لم يفهموا أن الثورة تنقسم

الى مراحل ، وأنه لا بد أن تتبع المرحلة الثانية المرحلة الأولى ، دون أن تسمح الثورة بقيام مرحلة دكتاتورية البورجوازية بينهما . هذه هي النظرية الماركسية لتطور الثورة . ان ادعاء أنه ليس للثورة الديموقراطية مهام محدودة وأنها لا تمثل مرحلة معينة ، وأنه من الممكن تحقيق مهمة أخرى خلال تلك المرحلة نفسها ، مثل تحقيق مهام الثورة الاشتراكية في الوقت ذاته الذى يتم فيه تحقيق مهام الثورة الديموقراطية ، وتسمية ذلك « تحقيق الثورتين بضربة واحدة » — ان مثل ذلك الادعاء لا يعدو أن يكون خيالا لا يقبله الثوريون الحقيقيون »(٢٨) .

هذه هى النظرية الماركسية لتطور الثورة ، ومن ذلك يتبين أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن مطالبة في تلك المرحلة التى كانت البلاد فيها تحت وطأة الاحتلال ، بأكثر من تحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكبار الملاك ، وتوفير الديموقراطية الاجتماعية للجميع ، وخلق مجال أرحب لتطور الرأسمالية ، ونقل المجتمع المصرى من مجتمع شبه مستعمر وشبه اقطاعى الى مجتمع مستقل وديموقراطى . وتلك مهام الثورة الديموقراطية البورجوازية . **واذا كانت الانتلجنتسيا العسكرية ذات الأصول البورجوازية الصغيرة والريفية هى التى قامت بالثورة ، ولم يقم بها الفلاحون أنفسهم ، فان هذا قد يفسر فقط الحدود المتواضعة التى صدر فيها قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولكنه لا ينفى صفة الثورة الديموقراطية البورجوازية .**

وعلى كل حال ، فهل كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تعى المرحلة التاريخية التى تمر بها ، وهل كانت تعى دورها الثورى فى هذه المرحلة وتتصرف على هذا الأساس ؟

لقد سبق ان أشرنا الى أن قيادة الثورة لم تكن تملك أيديولوجية للعمل بها عند قيامها ، ولكن هذا ليس معناه أنها كانت تجهل هذه الأيديولوجية ولا نعرف شيئا عنها ، كما أن هذا ليس معناه أنها لم تتأثر بالفكر الاشتراكي العلمي الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية كتيار فكرى أصيل . فقد صرح الرئيس جمال عبد الناصر للصحفي مورجان مندوب صحيفة الصندى تايمز الانجليزية بأنه درس قبل الثورة المذهب الماركسي وكتابات لينين ، ولكن صرفه عنها أمران : **الأول** ، أن الماركسية في جوهرها ملحدة ، **والثاني** ، ضرورة وجود سيطرة من نوع ما من الأحزاب الشيوعية العالمية(٢٩) . وقد كتب خالد محيى الدين ، الذي كان عضوا في أول هيئة تأسيسية كونها الرئيس عبد الناصر بعد معركة فلسطين(٣٠) يقول : ان اصدار قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ ، ثم قانون تعديل الضريبة على الايراد العام برفع فئاتها على الشرائح الكبيرة « يدل بوضوح على مدى تأثر الضباط الأحرار بالفكر الاشتراكي وعلى وجود جنينات هذا الفكر في المحتوى الفكرى لهذه المجموعة »(٣١) .

لا جدال اذن في ذلك ، ولكن تأثر مجموعة الضباط الأحرار بالفكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية شيء ودراسة المذهب الماركسي بغرض تطبيقه شيء آخر . وقد عبر أنور السادات عن هذه النقطة بقوله : « لم نعرف ما هي معتقدات أتباع ماركس ولينين **بالتحديد** »(٣٢) . على أن معركة الثورة مع الأحزاب البورجوازية ، وتصادمها مع الديموقراطية الليبرالية التي قامت عليها الأحزاب ، ثم صدامها مع الماركسيين المصريين ، كل ذلك قد دفع قادتها الى استكشاف موقعهم الثورى النظرى من خلال النظرية الماركسية ، وعن طريق المقارنة مع التجارب الثورية الأخرى . ويعتبر حوار أنور السادات مع الماركسيين والليبراليين في كتابه : « قصة الثورة كاملة » الذي صدر

فى يوليو ١٩٥٦ ، ذا اهمية خاصة فى توضيح هذه النقطة ، وعلى أن الثورة كانت قد استكشفت حينذاك موقع تجربتها على الطريق الثورى ٠

فمى رده على اتهام الشيوعيين للثورة بالفاشية ، ومطالبتهم بعودة الحياة النيابية والدستورية والحريات ، أخذ أنور السادات يسوق المثل بالثورة الصينية ، التى اختارها بالذات لما رآه من أنها « كانت مثل بلادنا عندما قامت ثورتها : مستعمرة فيها حكام خونة واقطاع واحتكار ، وذل وحفاة وعراة وجياع » ، وقال : « على الرغم من أن الذين قاموا بثورة الصين تختلف معتقداتهم عن معتقداتنا ، الا انهم ، أى ثوار الصين ، لم يصنعوا اكثر مما صنعنا حتى الآن : فزعيمهم يقول : « ان الاصلاح الزراعى هو المحور الرئيسى للثورة الديموقراطية الجديدة للصين » ٠ والاصلاح الزراعى فى الصين قضى على الاقطاع ، ولم يفعل أكثر مما فعلناه نحن بذلك العدو حليف المستعمر » ٠

ثم رد السادات على الاتهام الموجه للثورة بانها تريد اقامة دكتاتورية ، فقال : ان قادة الصين وجدوا أيضا من يقول عنهم انهم طغاة ويريدون دكتاتورية ، ولكن ماوتسى تونج رد بالحرف الواحد قائلا : « يقال لنا : تقيمون دكتاتورية ٠ نعم يا حضرات السادة ، أنتم على حق ، فنحن بالفعل نقيم دكتاتورية ٠ ان الخبرة التى تكونت للشعب الصينى خلال عشرات السنين ، تبين لنا ضرورة اقامة دكتاتورية تحرم على الرجعيين حق التعبير عن آرائهم ٠ فللشعب وحده حق التعبير ، وحق التصويت ٠ فمن هو هذا الشعب ؟ فى المرحلة الحالية يتكون الشعب من الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية ٠ وباتحاد هذه الطبقات تكونت حكومة لهم من أجل اقامة دكتاتورية على خدام الاستعمار ، ومن اجل سحق الاستعمار وأعوانه والذين ارتبطوا بمصالحه ، فلا يسمح لهم

بالتصرف الا في داخل حدود معينة ، فاذا تجاوزوا تلك الحدود بالقول أو بالفعل فسيمنعون ، وسيعاقبون في الحال . فلا بد من تأسيس النظام الديموقراطي بين الشعب ، فيمنح حريه الكلام والاجتماع والتنظيم ، ولا يعطى حق التصويت الا للشعب دون الرجعيين . فالديموقراطية للشعب ، والدكتاتورية على الرجعيين . واذا لم نفعل هذا تنهزم الثورة وتقع الكارثة على الشعب وتفنى الدولة » .

ثم علق أنور السادات على كلام ماوتسي تونج بقوله : « هذا ما حدث في الصين . والذى حدث في مصر بعد ٢٣ يوليو هو ان مجلس قيادة الثورة كان حتما عليه أن يحمي الثورة ، أو بمعنى أكثر وضوحا يحمي الشعب من الرجعيين . وكان أول اجراء قام به مجلس قيادة الثورة بعد ٢٣ يوليو هو عزل الحاكم فاروق ، فاذا كان طرد فاروق دكتاتورية ، فليكن ، ونحن نفخر بها . ثم كان ان قرر مجلس قيادة الثورة اسقاط النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري ، فاذا كان ذلك دكتاتورية فما أروع ذلك وما أعظمه ، وما اتعس الديموقراطية اذا لم تقف الى جانب الذين أسقطوا ذلك النظام . واذا كان القضاء على الاقطاع دكتاتورية فما هي الديموقراطية اذن ؟ » .

ويستطرد السادات قائلا : « لو أن الثورة اكتفت بخلع فاروق وتركت الأمور كما هي بعد ذلك ، لكان حتما أن تقوم ثورة أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية — الا اذا كان أدعياء الديموقراطية يرون أن العدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق على أيدى الباشوات والهضيبى وعبد العزيز البدراوى » .

ثم يقتبس أنور السادات من أقوال ماوتسى تونج ما يوضح صفة المرحلة التى كانت تخوضها ثورة ٢٣ يوليو في ذلك الوقت وتخوضها ثورة الصين فينقل عنه هذا القول :

« ان المجتمع الصينى الحالى ما زال مستعمرا وشبه مستعمر وشبه اقطاعي ، وان الأعداء الأساسيين للثورة الصينية هم القوى الاستعمارية

وشبه الاقطاعية ، وبما أن واجبات الثورة الصينية هى أن تحقق الثورة الوطنية والثورة الديموقراطية للقضاء على هذين العدوين ، وبما ان القوى اللازمة لهذا العمل نلقى أحيانا مساعدة البورجوازية الوطنية وجزءا من البورجوازية الكبيرة ، ومع أن البورجوازية الكبيرة قد خانت الثورة وأصبحت عدوتها ، الا أن الثورة يجب الا توجه ضد الرأسمالية على العموم أو ضد الملكية الرأسمالية ، وانما ضد الاستعمار والاحتكار الاقطاعى . ونتيجة لهذا نجد ان طبيعة الثورة الصينية فى الوقت الحالى ليست الاشتراكية البروليتاريه ، وانما الديموقراطية البورجوازية . وهذا الطراز الجديد من الثورة يتحقق فى الصين ، وفى جميع البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة . ويجب على الصين أولا أن تحقق هذه الثورة وليس غيرها . واذا لم نصل الى تحطيم الأفكار الرجعية فلا يوجد أمل فى الانتصار » .

ويعلق أنور السادات على هذا الكلام لماوتسى تونج بقوله : « أود أن يقرأ الشيوعيون ف مصر هذا الكلام . فهم من بين الذين يتهموننا بالفاشية .. ولو كان الشعب فى مصر قد خاض مع الجيش معركة مسلحة ضد القصر والاقطاع وكل أعداء الشعب ، لعرف أهداف الثورة فى الحال ، ولما وجد من يضلله أو يخدعه . لكن الوضع فى مصر بالنسبة لقيادة الثورة كان مخالفا لوضع قيادة الثورة فى الصين ، فكان علينا نحن أعضاء مجلس قيادة الثورة أن نتجاهل ما يقال عنا ، وما يشيعه أعداء الشعب من أهدافنا . **كنا نعتمد على الوقت ، فالأيام كفيلة بتوضيح اهدافنا وحقيقة ثورتنا »(٣٣) .**

والمغالطة الخفية فى كلام السادات انه يضع قيادة ثورة يوليو مع قيادة الثورة الصينية على مستوى أيديولوجى متكافىء ، وينسى أن قيادة الثورة الصينية كانت وراءها النظرية الماركسية ، بينما لم تكن وراء قيادة ثورة يوليو أية نظرية اجتماعية ، وأن قيادة الثورة الصينية كان أمامها واضحا هدف اقامة المجتمع الاشتراكى ، بينما لم يكن مثل هذا الهدف مطروحا فى فكر قادة ثورة يوليو أصلا . ومن هنا استمرت الثورة الصينية ، وتخبطت ثورة يوليو ! .

حواشي الفصل الرابع :

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر . القسم الثالث ص ٥٧٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٥٠٨ .

(٣) نفس المصدر ص ٥٧٥ — ٦ .

(٤) الميثاق ، الباب الأول .

(٥) خطاب عبد الناصر يوم ١٥ ابريل ١٩٥٤ .

(٦) خطاب عبد الناصر يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ .

(٧) خطاب عبد الناصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ .

(٨) خطاب عبد الناصر يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٩) المصرى فى ١١ اغسطس ١٩٥٢ .

(١٠) هذا التعبير هو تعبير سيد قطب فى كتابه : « الاسلام والراسمالية » تعليقا على مشروع محمد خطاب . وقد وصف فى هذا التعليق محمد خطاب بأنه « يفكر تفكيرا رأسماليا واعيا .. وهو تفكير رأسمالى بحت » .

(١١) لنين : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية ص ٦٠ .

(١٢) دورين وأريغر : المرجع المذكور ص ٢٧ .

(١٣) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

(١٤) الاصلاح الزراعى : قانون الاصلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ج ١ .

(١٥) المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ .

(١٦) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .

(١٧) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور .

(١٨) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

(١٩) سيد مرعى : المرجع المذكور ص ٦٩ .

---

(٢٠) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور : وسيد مرعى : نفس المصدر ٠

(٢١) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٢٢) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٢٢) بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة يوم ١٩٥٧/٨/٥ ص ٨ ٠

(٢٣) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور ٠

(٢٤) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٢٥) المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور ص ٤٤ .. Statistical Handb ook 1952 - 1967 (Cairo June 1968).

(٢٦) دورين وارينر : المرجع المذكور ص ٢٧ ٠

(٢٧) خطاب عبد الناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ٠

(٢٨) ماوتسى تونج : الديموقراطية الجديدة ترجمة يوسف احمد (دار النديم ١٩٥٧) ، لينين : المرجع المذكور ٠

(٢٩) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع ٠

(٣٠) أنور السادات : قصة الثورة كاملة ص ٥١ (كتاب الهلال يولية ١٩٥٦ ٠

(٣١) خالد محيى الدين : أثر التراث الاشتراكى فى التكوين الفكرى للضباط الأحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ص ١٦ ٠

(٣٢) أنور السادات : المرجع المذكور ص ٢٨ ٠

(٣٣) نفس المصدر ، وتمثل أقوال ماوتسى تونج التى أوردها السادات مقتبسات من كتابه : الديمقراطية الجديدة الذى صدر كدراسة فى العدد الأول من مجلة « الثقافة الصينية » فى يناير ١٩٤٠ بمدينة ينان ، وترجمتها دار النديم عن الأصل الفرنسى المنشور فى بكين عام ١٩٥٧ ٠ على أنه لما كان كتاب أنور السادات قد صدر فى العام السابق على ظهور الترجمة العربية لكتاب ماوتسى تونج ٠ فانه يكون مع اقتبس الأقوال التى اوردها من ترجمة أوروبية أخرى ٠

الفصل الخامس

موقف الطبقات من الاصلاح الزراعي الأول

الفصل الخامس

موقف الطبقات من الاصلاح الزراعى الأول

اتضح لنا من الفصل السابق كيف ان الثورة لم تستهدف بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تصفية الكيان الاقتصادى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك ، وكيف أن الثورة فى الوقت الذى كانت حريصة على تحرير الفلاح من السيطرة السياسية لهذه الطبقة ، كانت حريصة بنفس الدرجة على الحفاظ على الكيان الاقتصادى للبورجوازية ، للاستفادة بها فى مرحلة الانتقال من الاقتصاد الزراعى الى الاقتصاد الصناعى ، وكان مخططها أن يتم هذا الانتقال عن طريق نزول رأس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو الصناعة ٠

ومن الغريب ان هذه الحقائق سالفة الذكر قد أسىء فهمها فى ذلك الحين، من جانب الطبقة البورجوازية الكبيرة ، على الرغم من أن قيادة الثورة لم تتوان عن توضيح موقفها سواء عن طريق التصريحات والبيانات ، أو عن طريق التحذيرات والانذارات ٠ وقد ترتب على ذلك ردود فعل سيئة ، وعنيفة أحيانا سواء من جانب البورجوازية الزراعية الكبيرة أو من جانب العمال والفلاحين ٠

وبالنسبة للفلاحين فتشير الدلائل الى أن هذه الطبقة قد دخل فى روعها فور نشر الأنباء فى الصحف المصرية عن مشروعات الثورة الزراعية وتوزيع الأراضى على الفلاحين ، أنها أمام ثورة زراعية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ٠ فتوقف الكثيرون منهم فورا عن دفع التزاماتهم تجاه الملاك ، من قبل

صدور القانون بشهر كامل ، وأخـــذوا يتأهبون ، تحت نشــاط العناصر اليسارية المتغلغلة فى الريف ، للاستيلاء على الأرض التى يزرعونها ! وكان الكثيرون يقولون : « ان الجيش قد أعطانا الأرض التى نزرعها ، فلن نمكن المـالك من دخولها أو تحصيل ايجارها ، أو أخذ محصولها »(١) .

وقد أزعج ذلك قيــادة الثورة ، فبادرت الى اصــدار انذار شديد اللهجة حذرت فيه من أســمتهم « بذوى الميول المتطرفة » من « اشــاعة الفوضى بين الفلاحين » ، وقالت ان البعض قد أســاء فهم ما جاء على صفحات الصحف وألسنة المتحدثين خاصا بقانون تحديد الملــكية وتخفيض ايجارات المساكن ، وقد يكون البعض من ذوى الميول المتطرفة قد أســاءوا فهم هذا الموضوع ، فأشــاعوا ، أو أفهموا بعض المســتأجرين أن يتوقفوا مؤقتا عن دفع الالتزامات القائمة عليهم . وهذا أمر جدى سيضطر القيــادة الى اتخاذ خطوات حاسمة فيه ، وستضطر الى الضرب بيــد من حديد على أيــدى المحرضين والمتوقفين عن دفع الالتزامات على الســواء .. والقيــادة تعلن ان الاصــلاح لا يعنى الفوضى بأى حال من الأحوال . وبنــاء على هذا فجميع الالتزامات القائمة الآن ، تبقى قائمة ، وستبقى قائمة ، الى أن تصــدر التشريعات والقوانين التى تنظم العلاقات بين المؤجر والمستأجر »(٢) .

أما الطبقة البروليتارية فقد وقعت هى الأخرى فى نفس الخطــأ . فقد توهمت أن الثورة الاشتراكية قد بدأت ، بينما كانت الثورة الديموقراطية لم تبدأ بعــد ! وقد بدأ الاضطراب بين عمال شركة الاســكندرية للغزل ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، فى الأسبوع الثانى من اغسطس ، واتخذ صــورة عنيفة فى مصانع كفر الدوار ليلة ١٣ أغســطس .

ولقد كان وقوع الاضطراب والعنف فى مصانع كفر الدوار بصفة خاصة مثار دهشــة المراقبين ، لأن هذه المصــانع لم يكن قد وقع بها اضراب منذ

عشرة أعوام ، أى منذ عام ١٩٤٢ . كما ان عمالها كانوا يتمتعون بامتيازات كثيرة لا يتمتع بها زملاؤهم من عمال المصانع الأخرى ، سواء فيما يتعلق بالمسكن أو الأجور أو الرعاية الطبية الاجتماعية وغيرها ، الأمر الذى دفع بالكثيرين الى توهم وجود أيد محركة وراء هذا الاضراب . على ان التحقيق والمحاكمة لم تقدم دليلا على ذلك . وفى الواقع أن مطالب العمال ، كما تحددت فى منشوراتهم ، وكما كتبت على سبورة فى صالة العمل كانت تتركز فى ابعاد ذوى النفوذ فى الشركة ، واجراء انتخابات حرة لنقابة العمال ، وأن يكون مقر هذه النقابة بعيدا عن مكان العمل — أى خارج المصنع — ومساواتهم فى المنح التى تمنح للموظفين ، وزيادة الأجور ، وعدم فصل واحد منهم ، وابعاد محامى الشركة الظالم . وهى مطالب تتعلق بالدرجة الأولى بالتنظيم النقابى والمساواة بالموظفين والخلاف مع محامى الشركة ، ولا تتعلق بأساسيات كانت الطبقة العاملة المصرية ما تزال تناضل من أجلها فى ذلك الحين ، كما انها لا تفسر ما حدث فعلا من اقتحام العمال مبانى المصنع بالقوة وارتكاب حوادث القتل والاصابة والحريق والاتلاف وغيرها(٣) .

ومن ذلك يتضح ان المناخ الثورى الذى هيأته ثورة ٢٣ يوليو ، وما تردد عن أهداف الثورة الاجتماعية قد أسىء فهمه من جانب القيادة العمالية فى تلك المصانع ، مما أدى بها الى التطرف والعنف واطلاق الشرارة الأولى للثورة البروليتارية !

وقد أزعج هذا الحادث البورجوازية المصرية ازعاجا شديدا . فأدلى المليونير أحمد عبود بتصريح لجريدة « لوموند » الفرنسية أوضح فيه أن « الاضطراب العمالى له على وجه التأكيد ما يفسره . فمنذ عدة أسابيع سمع عمال المصانع عن الاصلاحات الزراعية وعن توزيع الأراضى على الفلاحين ،

وبكلمة واحدة ، هم يسمعون الكثير عن حدوث ثورة زراعية بكل معنى الكلمة . وازاء هذا وقفت الطبقة العمالية تتساءل عن الفوائد التى ستصيبها هى بدورها ؟ »(٤) .

كما كتبت جريدة « المصرى » تدين الحادث ، وتدعو « لبتر اليد الآثيمة المجرمه » التى قامت به ، ووصفتها بأنها « لا يمكن أن تكون يدا وطنية »(٥) . بينما استنكر النحاس باشا حوادث العنف ، وطالب العمال بالالتجاء الى الطرق القانونية(٦) . وأخذت صيحات الاستنكار والجزع تتوالى من البورجوازيين . وكان الشعور العام هو الخوف من انتقال الحوادث الى جهات أخرى وانتشاره فى أنحاء القطر . ولما كان حريق القاهرة فى يناير من نفس العام ما يزال ماثلا للأذهان ، وكانت الثورة قد أعلنت فى بدايتها أنها تعمل « فى ظل الدستور » ، فقد اعتقد الوفد بالذات ان الحادث مدبر ، على نحو ما دبر حريق القاهرة من قبل من رجال القصر ، للقضاء على الثورة والعودة بالتالى للحكم المطلق(٧) .

وكانت أصابع الوفد تشير بصفة خاصة الى حافظ عفيفى بالذات . فقد كتب (المصرى) عن « اتصالات قام بها كبير كان يشغل منصبا كبيرا فى القصر الملكى »(٨) . وقد رد حافظ عفيفى قائلا : « ليس من المعقول أننا — نحن الذين أقمنا صرح هذا البنيان الصناعى — ننقلب بين يوم وليلة الى دعاة لهدمه وتقويضه »(٩) .

على كل حال ، ففى ظل تأييد البورجوازية المصرية ومباركتها ، شرعت الثورة على الفور فى اتخاذ اجراءات حاسمة للقضاء على الاضراب ، فأصدرت بيانا أعلنت فيه « جميع الطوائف — وخاصة العمال — أنها ستعتبر أى خروج على النظام او اثارة الفوضى خيانة ضد الوطن ، وجزاء الخيانة معروف

للجميع » !(١٠) • ثم أعدمت قادة الاضراب وأعادت النظام ، وأدخلت الطمأنينة فى صدر البورجوازية الكبيرة التى هزها الحادث وخشيت أن يكون مقدمة لثورة بروليتارية لا تبقي ولا تذر •

على هذا النحو حددت الثورة موقفها من الفلاحين والعمال بما لا يدع مجالا للشك فى أهدافها • فهى أهداف «الثورة البورجوازية الديموقراطية» المحدودة ، لا أهداف « الثورة البروليتارية الاشتراكية » • فبالنسبة للفلاحين فقد أظهرت عزمها على تحريرهم سياسيا من سيطرة كبار الملاك ، ولكنها أظهرت أيضا انها تنوى الحفاظ على الكيان الاقتصادى لهؤلاء الملاك دون مساس • وبالنسبة للعمال ، فقد أظهرت عزمها على تنظيم العلاقات بينهم وبين الراسماليين ، ولكنها أظهرت أيضا أنها فى حاجة ماسة لهؤلاء الراسماليين من أجل تحويل مصر من دولة زراعية متأخرة الى دولة صناعية متقدمة •

وفى ذلك الحين ، كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة تقع هى الأخرى فى وهم مختلف ، هو ان الثورة تنوى تصفيتها ! فلم يكد ينشر فى الصحف نص مشروع قانون الاصلاح الزراعى الذى تقدمت به قيادة الثورة لحكومة على ماهر باشا ولمجلس الدولة لدراسته ، والذى ينص على تحديد الملكية الفردية فى مصر بـ ٢٠٠ فدان ، ونزع ملكية ما يزيد على ذلك ، ودفع ثمنها بسندات مقسطة على ٣٠ سنة ، وتوزيع الأراضى « المنزوعة » على صغار الفلاحين — حتى أصيبت هذه الطبقة بهزة نفسية عنيفة لم تكن لتناسب الآثار التى ستلحق بها من القانون •

وفى الحقيقة فان نصوص القانون وحدها لم تكن مبعث هذه الهزة النفسية ، وانما يرجع ذلك لجملة عوامل :

العامل الأول ، الخوف من رد فعل القانون لدى الفلاحين ، والذى قد يؤدى الى ثورة فلاحية ديموقراطية حقيقية •

ثانيا : الخوف من أن يكون القانون مجرد مقدمة لسلسلة من القوانين الأخرى أكثر تطرفا وثورية على طريق الاصلاح الزراعى الطويل ·

ثالثا : أن القانون ، على الرغم من سخائه ، الا انه كان يؤدى بالفعل الى انتزاع كثير من الأسر التربة فى الريف من مراكزها المسيطرة على حياة البلاد ، وهو مركز لم يسبق لأحد أن تحداه · ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى الصعيد ، حيث تحتكر الملكيات الكبيرة الوادى الضيق باكثر مما تحتكر هذه الملكيات سهول الوجه البحرى ، وحيث تاثير القانون هناك أشد واقوى ·

لكل هذه العوامل ، هبت البورجوازية الزراعية الكبيرة للدفاع عن مصالحها والسعى لمنع صدور القانون · وكان من الطبيعى أن تعتمد فى ذلك على الأحزاب السياسية التى تعد الأداة التمثيلية والطليعة السياسية التى تعبر عن مصالحها ·

وكان موقف هذه الأحزاب بالنسبة للمسألة الزراعية قد تحدد فى الحقيقة قبل تقديم مجلس قيادة الثورة مشروع الاصلاح الزراعى الى الحكومة ومجلس الدولة · وذلك فى برامجها التى أعلنتها بناء على طلب الثورة « ليكون الشعب على بينة من أمره » · وقد أكدت الأحزاب السياسية القديمة الكبيرة التى تداولت الحكم : وهى الوفد ، والأحرار الدستوريون ، والحزب السعدى — اصرارها السابق على موقفها من تحديد الملكية ومن المسألة الزراعية بصفة عامة · ففى برنامج الوفد الذى نشره يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، وفى الجزء الخاص « بالفلاحين » ، عرض الحزب برنامجه لحل المسألة الزراعية على النحو الآتى :

« فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى ، وتنظيم علاقة مالك الأرض

بمستأجرها أو زارعها ، وتجديد قرى القطر فى مدة أقصاها عشرين عاما ، والعمل على نشر الملكية الصغيرة وتشجيعها وحمايتها ، وبيع أراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع ، وبيع أراضيها البور » . كما نص البرنامج فى الجزء الخاص بالسياسة الاقتصادية والمالية على « تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الايرادات والتركات الكبيرة »(١١) . ولا شيء عن الاصلاح الزراعى .

وقد اتخذ حزب الأحرار الدستوريين موقفا مشابها . فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٧ أغسطس ١٩٥٢ على أن تتخلى « الحكومة للشعب عما فى حوزتها من الأراضى الصالحة للزراعة أو البناء فى حدود القانون ، للاكثار من الملكيات » . كما نص على توزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس تصاعدى »(١٢) .

أما حزب السعديين ، فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٨ أغسطس على « تحديد حد أدنى لأجور الفلاحين ، ووضع القواعد لعلاقة المؤجر بالمستأجر على أساس من العدل ، وتوزيع جميع أراضى الحكومة الى ملكيات صغيرة بعد اصلاحها ، وفرض ضرائب مباشرة بنسبة تصاعدية على الدخول الحقيقية من جميع مصادرها وعلى التركات ، بحيث تمتص الدخول بنسبة عالية بعد حد معين »(١٣) .

وقد اتخذ الحزب الوطنى القديم برياسة عبد الرحمن الرافعى موقفا متأرجحا . فقد تضمن برنامجه عن المسألة الزراعية وضع حد لزيادة الملكية الزراعية ، اما بوضع حد أعلى لنصابها ، أو بجعل ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا فى نطاق ما تستوعبه الدولة من الضرائب التصاعدية . كما نص على زيادة فئات الضرائب التصاعدية وتشجيع الملكية الصغيرة(١٤) .

أما الأحزاب الجديدة التى لم تمارس الحكم ، فقد وقفت من المسألة الزراعية موقفا تقدميا . ففى برنامج الاخوان المسلمين الذى أعلن يوم ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ندد الحزب بالملكيات الكبيرة « التى أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم الى حال أشبه بحال الأرقاء » . وأعلن أن « لا سبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية الفردية » ، وبيع الزائد عنه الى « المعدمين وصغار الملاك » ، بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة ، مع توزيع جميع الأطيان الأميرية المستصلحة والتى تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة »(١٥).

كذلك أعلن الحزب الوطنى الجديد الذى ألفه فتحى رضوان فى برنامجه أنه سيعمل على أن يتدرج فى قصر الملكية الزراعية شيئا فشيئا على القائمين بزراعة الأرض فعلا ، أو المشرفين عليها اشرافا مباشرا ، وكذا « وضع حد أعلى لملكية الفرد الواحد »(١٦) .

كما قدم الحزب الاشتراكى الذى ألفه ابراهيم شكرى الى المسئولين صورة من مشروعه الذى قدمه الى مجلس النواب فى فبراير ١٩٥٠ ويقضى بأن تنتقل الى الدولة ملكية ما يزيد على خمسين فدانا مقابل سندات على الخزانة بفائدة ٤ فى المائة سنويا على ٢٥ سنة ، وعلى ان تقدر قيمة هذه الأراضى بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية(١٧) .

وقدقدم أحمد قطب ، رئيس حزب الفلاح ، ما يعد أكثر البرامج تطرفا . فقد نص على وضع حد للملكية الزراعية لا يزيد على خمسين فدانا ، « وتأميم ما يزيد على هذا القدر » ، وتخفيض الايجارات الزراعية بنسبة ٤٠ فى المائة ، وتحديدها بعشرة أمثال الضريبة العقارية ، وتنظيم توزيع الأراضى المستأجرة بحيث لا يجوز لشخص أن يستأجر أكثر من خمسين فدانا(١٨) .

فى هذا الوقت بالذات ، وبعد أن انكشف موقف الأحزاب القـــديمة وعلى رأسها الوفد ، من المســألة الزراعية ، وثبت قصــورها وعجزها عن استيعاب أبعاد المشكلة أو اتخــاذ موقف راديكالى منهــا يستجيب لآمال الفلاحين – أثبتت قيادة الثورة راديكاليتها بتقديم مشروعها بتحديد الملكية للحكومة ومجلس الدولة • فأوقعت الارتبـــاك فى صفوف هذه الأحزاب ، وشقت كل حزب الى جناحين أو ثلاثة أجنحة : جنـــاح يوافق على مشروع الاصلاح الزراعى ، وجناح يعلن معارضـــته الصريحة ، وجناح يدور حـــول المشروع ويضع العراقيل •

وبالنسبة للأحرار الدستوريين ، فقد أعلن الدكتور هيكل لأول وهلة رأيه فى المشروع ، وهو « ان تحديد الملكية مسألة دقيقة ، ينبغى أن تكون موضوع دراسة فنية ودقيقة »(١٩) • وفى يوم ٢٦ أغسطس عقـــد مجلس ادارة الحزب اجتماعا لبحث الموضوع ، ولكنه لم يتخذ فيه قرارا ، بل أحاله برمته الى لجنة الحزب الاقتصادية • وقامت اللجنة بدراسته ، ووضعت تقريرا قدمه سكرتير عام الحزب ابراهيم دســـوقى أباظة الى المسئولين ، وعنوان الفصل الأول : « الترحيب بمبدأ تحـــديد الملكية » ، أما بقية الفصـــول فتتضمن طعنا على المشروع تحت اسم « ملاحظات » • ومن هـــذه الملاحظات أن المشروع سيترتب عليه أن الأراضى المزروعة لن تكفى صغار المزارعين ، وأنه سيترتب عليه تفتيت الملكية الكبيرة ، كما سيترتب عليه هبوط قيمة الأرض هبوطا يعم أثره الجميع » • وقد علق حافظ محمود ، عضو الحزب ، على ما ورد بتقرير اللجنة من ملاحظات مناهضة للمشروع بأن اللجنـــة قد اتفقت فى ذلك « مع نظرية العهد الجديد الذى يأخذ على العهـــد القديم قول المنافقين : آمين » ! •

على أن هذا التقرير لم يلق موافقة بعض أعضاء مجلس ادارة الحزب •

كما عابوا على بعض الأعضاء انهم يشتدون فى معارضة المشروع . وبلغ الأمر حد التنازع على صفحات الصحف بين المؤيدين والمعارضين . فكتب محمد محمود بدير المحامى وعضو مجلس ادارة الحزب خطابا مفتوحا يهاجم فيه أحمد مفتاح معبد ، وهو من المعارضين المتحمسين ، يتهمه بأنه استطاع عن طريق عضويته فى الحزب أن يصل بثروته الى ألف ومائتى فدان أغلبها حدائق غناء ، « ومع هذا لا يريد أن يتنازل ، ولو بالثمن المقسط عن شيء منها للوطن والاصلاح ، وقد وصل به الهم والسهد حدا جعله لا يكاد يقف على قدميه ، وجعل أصدقاءه يشفقون عليه ، وأنا منهم » ! (٢٠) .

على أنه لما كان تمسك حزب الأحرار الدستوريين بموقفه ، فى الوقت الذى كانت الثورة مصرة فيه على مشروعها ، يعرضه للصدام معها فى وقت كانت نذر الخطر تحيق بالدستور وبالديموقراطية الليبرالية من جانب الثورة ، فلذلك صرح حفنى محمود يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، بأن الأحرار الدستوريين يؤيدون تحديد الملكية ، وأنه يرجو أن « تكون الخطوة التالية اقامة حياة دستورية سليمة ، اذ أن قانون تحديد الملكية هو خير تمهيد لهذه الغاية »(٢١) . وبعد يومين آخرين صرح ابراهيم دسوقى أباظة بأن مجلس ادارة الحزب قد وافق على مشروع تحديد الملكية من حيث المبدأ »(٢٢).

أما الوفد ، فقد تعرض لنفس الانقسام فى الآراء الذى تعرض له حزب الأحرار الدستوريين . فقد أعلن عبد السلام فهمى جمعة أنه يوافق تماما على تحديد الملكية الزراعية ، وأنه يعتبره من أجل الأعمال التى فكر فيها الجيش والحكومة(٢٣) . كما صرح عبد الفتاح حسن لجريدة « ال تمبو » الايطالية بأن الوفد يفضل تحديد ملكية الأراضى الزراعية على زيادة الضرائب وأن هذا التحديد ينبغى أن ينفذ بواسطة خبراء فنيين بعد دراسة مستفيضة للموقف الاقتصادى(٢٤) . على أن هذا الرأى فيما يبدو لم يكن يحظى بالتأييد الكامل

من جناح كبار الملاك داخل الوفد ، فقد ذكر عبد الناصر أنه عقدت اربع اجتماعات بينه وبين فؤاد سراج الدين فى ذلك الحين ، ولكن كان هناك اختلاف كبير فى وجهات النظر ، فبينما كانت الثورة تطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأرض على الفلاحين ، على أساس أن هذه هى الوسيله الوحيدة التى تحرر الفلاح الذى نشأ فى الأرض ، والذى يعتبر ملكا للاقطاعى — فقد عرض فؤاد سراج الدين الالتجاء الى وسيلة أخرى هى الضرائب التصاعدية التى ذكر أنها تساعد الثورة فى رفع دخل الخزانة وزيادة ميزانية البلاد(٢٥) ·
على أن الاجتماعات التى عقدها الوفد فى ذلك الحين قد انتهت به الى أن أعلن موافقته على مشروع الاصلاح الزراعى من حيث المبدأ · ولكنه أبدى « ملاحظات وتعديلات » على المشروع أبلغها الى الجهات المسئولة · وعندما سئل فؤاد سراج الدين عما اذا كانت هذه الملاحظات والتعديلات تتصل بصميم المشروع ، أجاب بقوله : « لقد قلت اننا نوافق على المبدأ الذى هو من صميم المشروع · أما ملاحظاتنا فهى مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر »(٢٦) ·

على أن هذه الملاحظات والتعديلات لم يلبث أن أسقطها الوفد تماما بمجرد اقالة وزارة على ماهر على يد مجلس الثورة يوم ٧ سبتمبر ، واصدار وزارة محمد نجيب قانون الاصلاح الزراعى فى اليوم التالى · فقد كان على الوفد ازاء هذا التغيير الجديد أن يختار بين أحد أمرين : اما أن يعلن رفضه للقانون ما لم يتضمن الملاحظات والتعديلات التى أبداها عليه — ومعنى ذلك الاصطدام بالثورة فى وقت كانت تكشر عن أنيابها للأحزاب لتقاعسها عن تطهير نفسها ، ومن ثم بيع الحياة الدستورية · واما قبول الاصلاح الزراعى بالشكل الذى صدر به ، ومعنى ذلك بيع كبار الملاك · وقد اختار الوفد بيع كبار الملاك دون بيع الحياة الديموقراطية ، فصدر برنامجه يوم ٢٣ سبتمبر

(وهـــو البرنامج الثاني منذ قيام الثورة) وقـد تضمن في الجزء الخـاص بالسياسة الزراعية هذه الفقرة :

« يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعي يتفق مـع ما يهدف اليه من اشاعة العـــدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقـات ، وتشجيع استثمار رءوس الأموال في الصناعات ، والاتجـــاه نحو تصنيع البلاد ، والعمل على ايجاد الصناعات الكبرى »(٢٧) ٠

واذا كان ذلك هو الثابت تاريخيا ، وهو قبول الوفد مشروع الاصلاح الزراعي من أجل عودة الحياة الدســتورية ، فان ما ذكره الرئيس الراحـل عبد الناصر في الاجتماع الأول للجنة التحضــيرية للمؤتمر الوطني يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ من أن الوفديين « رفضوا تحديد الملكية الذى طلبناه ٠ رفضـــوا أنهم يحكموا ، رفضـــوا أن يعودوا الى الحـكم على أساس تحديد الملكية »(٢٨) يكون غير صحيح ٠

على كل حال ، فعلى هذا النحو أعلن الوفد تخليه عن قضية كبار الملاك بعد أن وضعته الثورة أمام الأمر الواقع ٠ على أنه مـع ذلك يمكن القول ان فريقا لا يستهان به من أعضاء الوفد ، وخصوصا من بين المثقفين ، كانوا قد أخذوا يتبينون فوائد المشروع ومزاياه للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وكان على رأس هؤلاء أحمد أبو الفتح الذى وقفت جريدته « المصرى » موقف التأييد للمشروع منذ البداية ٠ وقد كتب أحمـــد أبو الفتح يعترف بانه كان بادىء ذى بدء معارضا للمشروع ، وكان يرى من الوسائل ما هو أفضل من هذه الوسيلة ، ولكنه بعد أن نشر المشروع في الصحف ، ناقش أحد الضـــباط فيه ، واقتنع بمزاياه ، وكانت أهم هــــذه المزايا في نظره ، ان أصـــحاب

الأراضي لو كانت قد تركت ملكيتهم للأرض كما هي ، فان الشعب ان آجلا أو عاجلا كان سيثور على هذه الأوضاع الشاذة ، وانه كان سينفجر لتحطيم هذا الاستعباد المنظم • والويل يومئذ لأصحاب الأرض » • ثم قال : « ان القانون الجديد يحمى كبار الملاك من ثورة لا شك فى أنهـا كانت ستقع ، تأخر موعد وقوعها أو تقدم •• لقد جنب القانون كبار الملاك هذه الثورة ، فحفظ عليهم أرواحهم وأموالهم • ولكنه صورها فى صورة أخرى • والقانون فى نفس الوقت يفتح أمامهم آفاقا أخرى للاستغلال والاستثمار »(٢٨) • ومعنى ذلك ان أحمد أبو الفتح قد عبر عن مزايا المشروع من ناحية آثاره على الملاك فقط ، وليس من ناحية آثاره التحريرية على الفلاحين •

وعلى كل حال ، ففى اليوم الذى صدر فيه القانون ، حذرت المصرى كبار الملاك تحذيرا قويا من مقاومته ، فكتبت تقول : « ويحب المصرى ، وقد جاء دور العمل الحقيقى ، أن ينبه كبار الملاك ، كما سبق ان نبههم أكثر من مرة ، الى أن أى محاولة من جانبهم لعرقلة المشروع بأية كيفية من الكيفيات ستقابل من المسئولين بحزم •• ويجب أن يختفى عهد الاقطاع من مصر ابتداء من اليوم والى الأبد »(٢٩) •

على كل حال ، فقد كان من نتيجة تخلى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين عن قضية كبار الملاك ، أن أخـذ هؤلاء على عاتقهم الدفاع عن مصالحهم • فكونوا حزبا جديدا تألف من كل من : على المنزلاوى ، وعبد المنعم رسلان ، وأحمد قرشى ، وعباس سيد أحمد ، وحشمت كيرلس ، ويعقسوب بباوى ، وتوفيق البدراوى ، ومحيى الدين البدراوى ، وحسن فودة ، وداود فودة ، وبرتى خياط ، ووهبه أديب ، وكمال نخلة ، ومحمود حرزاوى ، وحنا ويصا ، وأبادير يوسف ، وحسن مرزوق ، ومحمد مرزوق ، ومحمد الفار ، وأبو النصر الفار ، وعثمان على •

وقد سارع هؤلاء بمقابلة على ماهر باشـــا في رياسه الوزراء يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقدموا له مذكرة تتضمن وجهة نظرهم في الاعتراض على مشروع الاصلاح الزراعي ، وهي تعـد وثيقه تاريخية على جانب عظيم من الأهمية ٠

والمذكرة تتناول بالتفنيد الحجج التي استند اليها مجلس قيادة الثورة في وضع مشروع القانون الذي نشره يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، كما تقترح حلولا بديلة للمشاكل التي عالجها المشروع ، وتتضمن الى جانب ذلك نقـدا شديدا وهجوما مريرا على المشروع وعلى واضعيه ٠

فقد أثارت المذكرة مسألة تقريب الفوارق بين الطبقات ، التي قيل في ذلك الحين ان المشروع يعالجها ، فقالت ان « العلاج الوحيد لهذه المشكلة هو في الضريبة التصاعدية ، التي قررت المذكرة أنها « المبدأ الذي أخذت به أرقى الأمم الديموقراطية » ٠ ثم ذكرت المذكرة أن زعماء الاقتصاد والاجتماع في مصر وفي الخارج قد عالجوا هذا الموضوع وخرجوا منه بنتيجة واحدة هي : « ان توزيع الملكية سيقضى على اقتصاديات البلاد ورخائها ، وسيجعل الجميع فقراء ، اذ سيقضى على الأغنياء ولا يغنى الفقراء » ٠

ثم تناولت المذكرة مسألة تحرير الفـــلاحين من سيطرة كبار الملاك ، فقالت ان « علاجه ميسور في وجود الحكم الصالح وفي التشريعات التي تعطى للعامل حقوقا على المـالك ، مثل تحديد الأجر وضمان حقـوقه ٠ واقترحت المذكرة علاجا آخر للحد من سيطرة كبار الملاك ، بدلا من تحـديد الملكية ، فقالت : « ولا بأس للحد من سيطرة الملاك الذين يملكون زمام ربع القريه أو ثلثها ، من انقاص تلك المساحة بشرط ألا تمس الحقوق المكتسبة » ٠

ثم تعرضت المذكرة لمـا كان يتردد من أن المشروع يساعد على توجيه

رؤوس الأموال الى النشاط الصناعى ، فوصفت هذا القول بانه خطا بعيد المدى لسببين ، الأول ، أن النشاط الصناعى يحتاج الى كفاية فنية ومواد خام ، علاوة على المال ، لأجل الصمود أمام المزاحمة العالمية ، وها نحن نرى أن المصانع التى أنشئت بمصر غير قادرة على الصمود ، بل بعضها أصابته خسائر فادحة بسبب نقص فى احدى الوسائل الثلاث ، وربما تكون الكفاية الفنية أو المواد الخام • أما السبب الثانى ، فهو أن الميدان الطبيعى لتصنيع البلاد هو الصناعات الزراعية • وتلك الصناعات لا يمكن أن تقوم فى المساحات الصغيرة ، بل يجب أن تكون فى المساحات الكبيرة • ولذلك نرى فرنسا ، وهى أرقى الأمم ، لم تلجأ الى توزيع الملكية لهذا السبب الهام • على أنه اذا كان المراد هو صرف رءوس الأموال المصرية عن الاستكثار من اقتناء الأراضى ، فان سريان قانون تحديد الملكية على المستقبل كفيل بذلك » •

ثم أخذت المذكرة تهاجم المشروع من جوانب ثلاثة : الجانب الأول ، ضرره على الاقتصاد القومى • وقد عددت من هذه الأضرار : ضعف الانتاج وانحطاط جودته ، وقالت ان هذا ثابت من احصائيات وزارة الزراعة السنوية ، حيث يظهر بجلاء أن انتاج المساحات الكبيرة هى ضعف انتاج المساحات الصغيرة فى الكمية والجودة • ثانيا : تدهور حصيلة الضرائب بجميع أنواعها من عقارية وتجارية وكذا الضريبة التصاعدية ، لانكماش الاستهلاك العام بسبب ضعف القوة الشرائية •

أما الجانب الثانى من جوانب الهجوم ، فهو ضرره على كبار الملاك أنفسهم • وقد أسهبت المذكرة فى شرح هذا الضرر • فذكرت ان « واضع المشروع لم يستوح روح العدالة والمساواة ، بل جعل هدفه اهدار حق المالك بشكل ملحوظ • ففى كل مادة من مواد هذا المشروع نجد انحرافا عن العدالة ، سواء فى المقدار الذى خصص لكل مالك ، أو فى الثمن وتحديده

وطريقة سداده ، أو فى تأجير الأرض ، وغير ذلك من جميع مواد المشروع » . واستشهدت المذكرة بنص المواد للتدليل على صحة وجهة نظرها . فتناولت حد المائتى فدان الذى ورد فى المشروع ، وعابت عليه أنه لا يفرق بين العازب والمتزوج ، والذى له أولاد وبنات أو ليس له (يلاحظ أن الثورة قد استجابت لهذا النقد وصدر القانون معدلا هذا النص بما يبيح للمتزوج الذى له أولاد أن يمتلك ثلثمائة فدان !) . ثم تناولت المذكرة ثمن الفدان ، وقالت ان المشروع قد حدد هذا الثمن بعشرة أمثال الفئة الايجارية ، على أن القاعدة العامة هى تقدير الثمن على أساس عشرين مثلا للفئة الايجارية ، وهذه القاعدة ثابتة لدى البنوك العقارية والشركات ، كما ان كثيرين من الملاك قد اشتروا ارضا من الحكومة وغيرها على هذا الأساس . ومشروع الحكومة قد يهبط بثمن الأرض الى أقل من قيمتها الحقيقية » .

وانتقلت المذكرة الى الجانب الثالث من جوانب الهجوم على المشروع ، **فزعمت انه يتعارض مع مبادىء الدين ، وأنه من عمل الشيوعيين . فقالت : « لم تقل الأديان مطلقا بتحديد الملكية . بل هذا العمل من أعمال اللادينيين ، أى المذاهب الحمراء ، وهى المذاهب التى تهدم حرية الفرد وتجعله آلة مسخرة مسلوب الارادة » ! (ويلاحظ أن واضعى المذكرة قد تناسوا أن الاخوان المسلمين أنفسهم قد دعوا فى برنامجهم الذى نشر يوم ٢ أغسطس الى تحديد الملكية كما ذكرنا) .**

وبلغت المذكرة قمة هجومها على المشروع حين زعمت أنه فى مجموعه يعتبر « شبكة محكمة التدبير يراد بها شل الاقتصاد الزراعى ومناهضته ، فى حين أن هذا الاقتصاد هو دعامة اقتصاد البلاد الرئيسى . أما مخالفته للقانون والدستور فبادية للعيان »(٣٠) .

هذه هي المذكرة التاريخية التي قدمهـا كبار الملاك لعلي ماهر يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد أعدها يعقوب بباوى ، ووقعها معه ســامى موسى ، وتبناها كبار الملاك لتكون أساسا للمناقشه بينهم وبين على ماهر ٠

وقد وقف عـلى ماهر موقف العطف والتشجيع من الملاك ، فبعـد أن تناقش معهم فى المذكرة سالفة الذكر ، وجه اليهم الشكر على روحهم الطيبة، وصرح لهم بأن قانون الاصلاح الزراعى « سيوضع على أساس متين قوى من التعاون ، لا على أساس يهدف ولو من بعيد الى خلق نزاع بين الطبقات » ، ثم طلب اليهم أن يوافوه بمذكرة أخرى فى ضوء المناقشات التى دارت بينه وبينهم(٣١) ٠

على أنه قبل أن يعد الملاك المذكرة الجديدة ، اجتمع مجلس قيادة الثورة وطلب الى على ماهر تقديم استقالته ، فقدمها يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ! فهـل كان لهذه الاقالة صلة بمشروع الاصلاح الزراعى ؟ ٠ لقد صرح على ماهر بعد استقالته بأن مجلس الوزراء كان قد أقر اجراءات المشروع بصـفة عامة ونهائية(٣٢) ٠ على أن متحدثا باسم قيادة الثورة صرح فى ذلك الحين بأن الاتفاق كان قد تم بين مجلس قيادة الثورة وعلى ماهر على أن تصدر الحكومة قانون تحديد الملكية كما أعد ، ولكن الخطوات التى اتخذت بشأنه كانت هى الفاصلة المؤدية الى استقالة الوزراء(٣٣) ٠

وفى الحقيقة ان موقف على ماهر من كبـار الملاك وما أبداه من عطف وتشجيع لهم ، كان العـامل الحاسم وراء اقالته ٠ وهذا ما ذكره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى خطابه أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، فقد قال : « كان رئيس الحكومة فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض ٠ مجلس الوصاية أيضـا فى جانب أصحاب

الأرض • وعقد هنا فى مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوصاية من أجـل اقناعه بقانون الاصلاح الزراعى • واجتمع مجلس الثورة بعـد كده وقرر اقالة الوزارة المدنية الموجودة التى كان يرأسها على ماهر ، واقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الاصلاح الزراعى • وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الاصلاح الزراعى »(٣٤) •

وبصدور قانون الاصـلاح الزراعى تبدأ صفحة جديدة من مقاومه البورجوازية الكبيرة • **فحتى صدور القانون كانت هذه الطبقة تعبر عن معارضتها بتأليف الروابط والأحزاب ، وايفاد الوفود ، ومقابلة المسئولين ، وتقديم المذكرات • ولكن بعد صدور القانون اتخذت هذه المعارضة شكل العنف ، ثم شكل اقامة العقبات والعراقيل فى طريق تنفيذ القانون ، ثم شكل تصفية الثورة ، ثم فى النهاية شكل احتواء الثورة •**

ويتمثل استخدام العنف فى حادث عدلى لملوم الشهير ، وهو الحادث الذى كان خليقا بان يصبح ظاهرة عامة تهدد الثورة ، لولا أن سارعت الثورة الى الوقوف بقوة فى وجهه ، فأخمدت النيران قبل أن تستفحل •

وقد بدأ الحادث بعد ثلاثة أيام من صدور القـانون ، فقد غادر عدلى يلوم ، الذى كان يمتلك ١٨٠٠ فدان من أجود الأراضى بالصـعيد ، منشأة لملوم التى تقع على بعـد سبعة كيلومترات من مغاغة ، واقتحم مغـاغة فى الساعة الثامنة مساء يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، هـو ورجاله الذين كانوا يمتطون جميعا صهوات خيولهم ، وعددهم ٣٥ رجلا • وأخـذوا يعدون فى شوارع المدينة ، وكلما مروا بمقهى أو ناد ، أوقفوا جيادهم ليخطب عـدلى لملوم فى جموع الأهلين التى كانت تتوافد لاستجلاء الخبر ، وكان عدلى ثائرا وهو يخطب قائلا : « هية الحكاية نهيبة ، هية فوضى ، اللى ياخد شبر من

ارضى أقطع رقبته » . وفى اليوم التالى خرج عدلى ورجاله الخمسة والثلاثون من نادى الحزب السعدى بمغاغة ممتطين صهوات خيولهم يجتاحون المدينة مرة أخرى . وعندما وصلوا الى الميدان الكبير الواقع أمام مبنى مركز البوليس ، أخذوا يطلقون نيران مدافعهم الرشاشة والبنادق التى كانوا يحملونها فى الهواء للارهاب . ودارت معركة بينهم وبين البوليس تبادل فيها الفريقان اطلاق النيران ، ثم وصلت نجدة من رجال عدلى لملوم من المنشأة على صهوات جيادهم أيضا ، وحاصر رجال القوتين مبنى المركز وظلوا يطلقون النيران ، فأصيب خفير نظامى وسيدة . وعندما حاول ضابط البوليس التفاهم مع عدلى ، أطلق عليه النار أيضا فلم يصبه ، وانتهى الأمر بالقبض على عدلى جماعته وتقديمهم لمحكمة عسكرية عليا بالمنيا ، وحكم عليه بالأشغال المؤبدة(٣٥) .

وقد وعت البورجوازية الكبيرة هذا الدرس جيدا ، فلم تحدث حوادث عنف أخرى من نفس النوع . ولكن حين بدأ تنفيذ المشروع ، وأخذت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى معاينة الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها ، عمد كبار الملاك الى ايقاف آلات الرى بحجة ان عطلا مفاجئا أصابها ، كما توقفوا عن امداد آلاف الفلاحين بما يحتاجون اليه من سماد وبذور ونفقات الحرث والرى ، فى الوقت الذى كان الموسم الزراعى قد حل فعلا ولا سبيل الى انتظار او امهال . فضلا عن ذلك ، فقد أخذ خبراء الزراعة من أتباعهم يشيعون الشكوك فى نجاح الدولة فى ادارة المساحات الواسعة ويؤكدون أن التوزيع سيكون تفتيتا للملكية وبالتالى سيؤدى الى انخفاض الانتاج ، وان المستأجرين لن يدفعوا ما عليهم من ايجار أو ما اقترضوه من مال . وانه من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة كبار الملاك اكتفاء بزيادة الضريبة

المفروضة عليها • كذلك عمد كبار الملاك الى رفع القضايا أمام مجلس الدولة وأمام المحاكم العادية مطالبين بالغاء قرار الاستيلاء على أراضيهم ، متذرعين فى ذلك بشتى الحجج(٣٦) • ولكن مع استمرار الثورة فى تنفيذ المشروع ، لم يبق من أمل أمام البورجوازية الزراعية الكبيرة الا تصفية الثورة ورجوع الجيش الى ثكناته وعودة الحياة النيابية والارتداد الى العهد القديم •

صـل الخامس :

احمد أبو الفتح : « الى أين » ؟ (المصرى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢) .

الأهـرام فى ٢١ أغسطس ١٩٥٢ .

لزيد من التفاصيل راجع جريدتى الأهرام والمصرى فى تلك الفترة ابتداء من ١٥ ١٩٥ .

حديث احمد عبود لجريدة « لوموند » (المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢) .

فتتاحية المصرى يوم ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .

لمصرى فى ١٦ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٦ اغسطس ١٩٥٢ .

نس المصدر فى ٢٠ اغسطس ١٩٥ .

نفس المصدر فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

نفس المصدر فى أول أغسطس ١٩٥٢ .

المصرى فى ٧ أغسطس ١٩٥٢ .

نفس المصدر فى ٨ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ٧ أغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

س المصدر .

سريحات ابراهيم دسوقى أباظة وحافظ محمود فى المصرى يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، شاح معبد عضو الأحرار الدستوريين ، ورد محمد محمود بدير المحامى وعضو الأحرار الدستوريين عليه (المصرى فى ٤ ، ٦ سبتمبر ١٩٥٢) .

---

(٢١) المصرى فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٢) نفس المصدر فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٣) تصريحات عبد السلام فهمى جمعة (المصرى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٠

(٢٤) حديث عبد الفتاح حسن الى جريدة « ال تمبو » الايطالية (المصرى فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢) ٠.

(٢٥) خطاب عبد الناصر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ٠

(٢٦) تصريحات فؤاد سراج الدين بشأن مشروع تحديد الملكية (المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٠

(٢٧) المصرى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٧ مكرر) خطاب عبد الناصر السالف الذكر ٠

(٢٨) المصرى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٩) نفس المصدر فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣٠) المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣١) نفس المصدر ٠

(٣٢) نفس المصدر فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣٣) نفس المصدر ٠

(٣٤) خطاب عبد الناصر السالف الذكر ٠

(٣٥) المصرى فى ١٧ ، ١٩ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣٦) سيد مرعى : المرجع المذكور ص ٥٧ — ٩٧ ، ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة : جمهورية مصر العربية فى عامها الأول ص ٦٨ — ٧٦ ٠

الفصل السادس

حل الأحزاب السياسية في مصر

الفصل السادس

حل الأحزاب السياسية فى مصر

من عرضنا السابق لموقف الثورة البورجوازية الزراعية الكبيرة الحاكمة ، تتضح حقيقتان هامتان تبدوان متعارضتين : الحقيقة الأولى ، ان **الثورة ، بعملها على تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية للبورجوازية الزراعية الكبيرة عن طريق تحطيم ملكياتها العقارية** ، انما عملت فى الحقيقة والواقع على تحطيم نفوذ هذه الطبقة السياسية وهدم سيطرتها التقليدية فى الريف ، وهى السيطرة التى كانت تنعكس تلقائيا فى استئثارها بالسلطة والحكم . ثانيا : **ان الثورة ، بخلو مخططها من فكرة الاستمرار فى الحكم بعد قيامها ، انما كانت تنوى فى الحقيقة تسليم البورجوازية الحاكمة السلطة والحكم** ، وهى البورجوازية التى رأينا أن الثورة قد عملت على هدم نفوذها السياسى وتقويض سيطرتها فى البلاد !

ولما كان التناقض يبدو واضحا بين هاتين الحقيقتين ، ومن شأنه اذا سلمت الثورة الحكم فعلا الى يد البورجوازية الحاكمة ، أن تقوم هذه البورجوازية بتصحيح الأوضاع وازالة التناقض عن طريق الغاء قانون تحديد الملكية أو تجميده أو تفريغه من مضمونه ، وبالتالى تصفية الثورة الديموقراطية – فقد كان ذلك ما دفع الثورة الى ازالة التناقض من جانبها ، عن طريق ابقاء السلطة فى يدها والاستمرار فى الحكم وقيادة الثورة الديموقراطية الى أهدافها البعيدة .

على أن الثورة لم تصل الى هذا القرار الا عبر خلافات وصراعات داخلية سوف نتعرض لها في الفصل التالى من هذه الدراسة ، والمهم أن ذلك اتخذ شكل مراحل أو أدوار كان الدور الأول منهـــا فى أعقـاب النـورة وانتهى بالاستقرار على الاستمرار فى الحكم والاستيلاء على السلطة ، وكان ذلك بعد شهر ونصف فقط من قيام الثورة • وكانت هناك عدة دوافع أساسية قد دفعت الى هذا القرار ، نذكر منها أولا ، تقاعس الأحزاب عن تطهير نفسها ، والثانى ، موقف الأحزاب من الاصلاح الزراعى •

وبالنسبة **للتطهير** ، فان هذه الدعوة كانت قد أطلقتها الثورة بعد أسبوع واحد من قيامها ، أى فى يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، وتضمنت أن تعلن الأحزاب برامجها محددة واضحة المعـــالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره • وواضح الآن أن الثورة قد قصدت بهـذه الدعوة ما وقع فعلا ، وهو ضرب وتصفية الأحزاب ، وايقاع الفرقة والانقسام فى صفوفها ، وأنها لم تكن دعوة بريئة المقصــد ، وقد ثبت أن دعوة التطهير كانت أشـبه بقنبلة متفجرة تطايرت بالأحزاب ومزقتها اربا اربا •

وقد ابتلع الطعم بسهولة كـل من حزب السـعديين وحزب الوفد • ويرجع السبب فى ذلك بالنسبة للحزب السعدى ، الى أنه كان الحزب الذى كانت يده ما تزال غارقة فى دماء الشعب ، وكان يعد الشريك الأكبر للملك فاروق فى جريمته ، وقد احتل مركز الأحرار الدستوريين فى معاداة الوفد • وكان المتوقع أن الثورة بعد قيامها سوف تقتص منه اقتصاصا عادلا لمـا عبث بالحريات وانتهك من الدستور واستبد بالحكم • وكان الأمر يختلف بالنسبة للوفد ، وان أدى الى نفس النتيجة ، وهى ابتـــلاع الطعم • فلم يكن لدى الوفد ما يدعوه للاعتراض على دعوة التطهير ، بعد أن أعلنت الثورة فى بيانها

انها تعمل « فى ظل الدستور » ، ومعنى ذلك أنها سوف تسلمه الحكم • فقد كان اعتراضه على دعوة التطهير فى صفوفه معناه التعرض لعداء الثورة له بما يترتب على ذلك من آثار •

أما الأحرار الدستوريين فكانوا أذكى ، فقد أعلن الدكتور محمد حسين هيكل أن التطهير يجب أن تقوم به سلطات لها قوة قضائيه حتى لا يكون تطهير الأحزاب قائمه على أساس من الاعتبارات الشخصية(١) • وقد اجتمع مجلس ادارة الحزب ، وقرر أيضا أن يكون التطهير من اختصاص اللجان الرسمية التى كونتها أو تكونها الحكومة • كما اجتمع شباب الحزب يوم ٥ سبتمبر ، وقرروا « الاصرار على التمسك بما سبق أن قرره مجلس ادارة الحزب وأعلنه رئيسه فى هذا الشأن »(٢) •

وقد حاول حامد جودة وكيل الحزب السعدى أن يحذو حذو الأحرار الدستوريين ، فأعلن أنه « ليس فى الحزب من يستحق التطهير »(٣) • ولكن أحدا من أعضاء الحزب لم يصدقه فى دعواه الجريئة ، وأكثر من ذلك أنهم رأوا ان حامد جودة نفسه ، هو ورئيس الحزب ابراهيم عبد الهادى ، يستحقان التطهير ! فاجتمعوا يوم ٢٨ أغسطس وأعلنوا بيانا طريفا ادعوا فيه أن رئيس الحزب ووكيله قد « تنحيا » عن منصبيهما فى الحزب ، وان هيئة جديدة قد تألفت للحزب برياسة محمود غالب ووكالة سامح موسى ، وقرروا وقف صدور جريدة « الأساس » لسان حال الحزب • وقد كان رد فعل هذا البيان مختلفا عند كل من رئيس الحزب ووكيله • أما ابراهيم عبد الهادى ، الذى كان قد أصيب بحالة من « الاضطراب والعصبية » بعد الثورة ، فقد أعلن ترحيبه بما حدث ، وبالقرارات التى صدرت • فأكد بذلك تنحيته عن رئاسة الحزب • ولكن حامد جودة سارع الى نفى ما نسب اليه من التنحى قائلا انه « لم ولن يتنحى عن مركزه فى الحزب أو عن

الاشتغال بالسياسة » ، واكثر من ذلك أنه سأل سيد مرعى عضو مجلس الادارة الجديد للهيئة السعدية : « ليه ياسيد عملتم كده ؟ ليه تقولوا وتعملوا وتعلنوا فى الاذاعة والصحف حاجات لم تحصل ؟ » . فرد عليه قائلا : « الحالة التى كان فيها ابراهيم عبد الهادى ، واضطرابه وعصبيته جعلتنا نعمل اللى عملناه » ! (٤) . ولم يلبث ابراهيم عبد الهادى أن عاد فأعلن تراجعه عما سبق أن صرح به من موافقته على تنحيه . وازاء هذا الموقف أصدر سامح موسى وشوكت التونى بيانا أعلنا فيه أنه « نظرا لتراجع ابراهيم عبد الهادى وحامد جوده عن سابق موقفهما من التنحى ، ولما كان الاستمرار فى مثل هذه الحركات من شأنه أن يفتت الوحدة ويثير الفتن ، فقد رأينا حسم الموقف ، واعتبار كل من ابراهيم عبد الهادى ومحمد حامد جودة مفصولين من الحزب السعدى »(٥) . على أن وحدة الحزب كانت قد تفتت فعلا ، فقد انقسم الى فريق يساند حامد جودة ويرشحه للرياسة ، وفريق ما زال يساند ابراهيم عبد الهادى والهيئة القديمة ، وفريق ثالث يؤيد هيئة الحزب الجديدة . وازاء هذا الانقسام أعلن محمود غالب استقالته من الرئاسة والحزب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢(٦) .

أما الوفد ، فقد قاده خوفه من الاصطدام بالثورة ، ورغبته فى مصانعتها حتى تعود الحياة النيابية ويعود الى الحكم ، الا اجراء تطهير شكلى فى هيئته تخلص به من بعض المعارضين والمتمردين وبعض من لا يشغلون مركزا هاما فى الحزب ، فاعلن فى يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، فصل كل من : عبد اللطيف محمود ، والدكتور حامد زكى ، وحسين الجندى (من الوزراء السابقين) وأحمد قرشى ، وأحمد عثمان حمزاوى ، ومحمود عثمان حمزاوى، وشحاته متولى ، وسليمان عبد الفتاح ، والدكتور أمين المغربى ، وعبدالرحيم مكاوى ، ويحيى محمود مصطفى ، وحسن السيد فودة ، ومهنا امام قرشى ،

ومهنا شريف قرشى (من الشيوخ والنواب) . ولم يذكر الوفد أسباب فصل هؤلاء الأعضاء بالتفصيل ، ولكنه اكتفى بالقول بأنها « أسباب مختلفة »(٧) .

على أن فصل هؤلاء الأعضاء لم يلبث أن فتح على الحزب بابا لا يسد من الهجوم والتشنيع من الأعضاء المفصولين ، الأمر الذى أضعف مركزه أمام الثورة ، وشغله بالدفاع والهجوم المضاد . فقد هاجم أحمد حمزاوى ، الذى كان قاسيا ، فؤاد سراج الدين ، وطلب الى الرئيس على ماهر والنائب العام التحقيق معه ومع سكرتير الوفد فيما نسبه اليه(٨) . واضطر فؤاد سراج الدين بطبيعة الحال الى الدفاع عن نفسه على صفحات الصحف . وحدث نفس الشىء مع الدكتور حامد زكى ، فقد اتهمه الدكتور محمد صلاح الدين بافشاء أسرار مجلس الوزراء وفتح باب الحملة ضد رئيس مجلس الدولة واتخاذ موقف معارض للوفد فى القضية الوطنية والاتصال المستمر بالسفير البريطانى وباقى سفراء الدول الأجنبية(٩) . وفى الوقت نفسه أصبحت لجنة التحقيق فى الوفد ميدانا للصراع والتنافس على الزعامة بين الدكتور محمد صلاح الدين وفؤاد سراج الدين وأنصار كل منهما(١٠) . كما وقع صدام خطير بين مصطفى النحاس وعبد السلام فهمى جمعة يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ عندما أخذ الوفد فى النظر فى تقرير لجنة التطهير عن المهندس عثمان محرم(١١) .

وبينما كان الوفد مشغولا بالدفاع والهجوم ، وبينما كانت تتوزعه الخلافات ، أعلن اللواء محمد نجيب أنه « غير راض عن الطريقة التى اتبعها الوفد فى تطهير صفوفه ، وان عناصر الفساد فى الوفد لا تزال موجودة فى القيادة وأنها لم تمس » ! . ونوه بأنه غير راض عن الطريقة التى استجابت بها الأحزاب لطلب تطهير صفوفها من عناصر الفساد « الذى يعد شرطا حيويا

للعودة الى حكومة برلمانية قديرة وأمينة فى مصر »(١٢) . كمـــا أذاع على ماهر في يوم ١٠ أغسطس بيـــانا هجوميا حمـل فيـه على الأحزاب حملة شعواء ، وقال ان الشعب يضيق بها ذرعا ، وأن الخصومة الحزبية قد وصلت الى حد الجريمة ، وأن الحياة البرلمانية لن تطهر الا بتطهير الأحزاب ، وان هذه الأحزاب بوضعها القـــائم مقضى عليهـــا ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهيار(١٣) .

وعلى هذا النحو ، أفلحت الثورة فى تمزيق الأحزاب ، واظهار ضعفها ، وبث الفرقة فى صفوفها ، بدعوة التطهير التى أطلقتها . وقد صور أحمـد أبو الفتح ما اعترى الأحزاب من انهيار بسبب دعوة التطهير تصويرا بليغـا فى مقال له بعنوان « الى أين ؟ » تساءل فيه عن حدود كلمة « التطهير » التى انطلقت وكأن بركانا قد قذف بها . وقال ان هذه الكلمة « أصبحت داخل كل حزب مطية للطامع والحاقد والناقم ، فهذا يقول : افصلوا رئيس الحزب ! وهذا يقول : بل ونائب الرئيس أيضا ! وثالث يضيف : بل والسكرتير وأعضاء مجلس الادارة ! وآخرون يقولون : لماذا لا نعزل هيئة الحزب كلها وتتولى نحن زمام الأمر ؟ .. وماجت الأرض بمن عليهـــا ، ورئيس الوزراء يقول : لابد من التطهير . التطهير أو تعمل الحكومة على تنفيذه . يقول رئيس الوزراء ذلك فنقول : آمين . فمن منا لا يريد التطهير يا أيهـــا الناس ؟ . لكن بربك قل لنا : ما هو التطهير ؟ وما هى حـــدوده ، وما هى معاييره ، وكيف السبيل الى تحقيقه ؟ لم لا تجمع لنـــا قسم الرأى بمجلس الدولة ليفتينا بمدلول التطهير ؟ ولمـــاذا لا يكتب لنـــا أصحاب فقـه الثـورة عن محدودات التطهير ؟ أم أن الأمر هكذا لا يقصد به الا التعجيز ؟ » .

ثم قال أحمد أبو الفتح ان الوفد « بدأ يرتكب الأخطاء هو الآخر . اذ اجتمع وقرر وطهر وفصل عددا من الوفديين ، ولم يوضح أسباب فصلهم .

فظن الناس أن من فصلهم الوفد انما هم قد فصلوا بغية التطهير • ولكن هذا الظن تقلقل في رءوس الناس عندما اطلعوا على الأسماء ، فان بعضها لم يعرف عن أصحابها عدم النزاهة • وراح الوفد يعلن انهم انما فصلوا لأسباب مختلفة ! ما هي الأسباب المختلفة ؟ ومن من هؤلاء فصل بقصد التطهير ؟ • وهل وقف التطهير عند ذلك ؟ • أسئلة ازدحمت في رءوس الشعب • ورئيس الوزراء يعلن في ايهام بأن المقصود بالتطهير هو التطهير الحقيقي ! وما هو التطهير الحقيقي ؟ » •

ثم أخذ أحمد أبو الفتح يدين الوفد لتقاعسه عن تطوير نفسه فقال انه يئس من العثور على مدلول لكلمة التطهير « فرحت أقترح على الوفد أن يتعرف الآن هذه الكلمة ، وأن يعمل على اقرار أسس الديموقراطية داخل الوفد ، فيمنح الهيئة الوفدية حقوقها ، ويمنح لجان الوفد حقوقها • فقيل هذا جميل ، ومن حق الهيئة واللجان الوفدية أن تنال حقوقها ، ومن المعقول ، والوفد حصن الديموقراطية ، أن تنظم صفوفه على أسس ديموقراطية حقة • قال الوفد : سنفعل هذا • وانتظرت ، وبدأت اللجان تجتمع وتنفض ، وكلما استحثثتهم قالوا : اصبر ، فالصبر جميل • وقلت أيضا : ان من حق البلد عليكم أن يضم الوفد الى مجلسه الأعلى بعض أعضاء الهيئة الوفدية ممن عرف عنهم الصدق والاخلاص والوطنية والامتلاء بالروح الشعبية • فقيل لى: وهذا أيضا جميل ولابد من تحقيقه • ورحت أنتظر هذا وذاك ، والاجتماعات تعقد متباعدة ، والخطى ثقيلة ، ونحن في عهد طابعه الحزم » •

« وبينما أنا منتظر ، اذا بحزب ينشق فجاة ، واذا بزعمائه يقال عنهم انهم تنحوا ، واذا بهيئة غير الهيئة ، وجريدة تغلق • فقلت : ما هذا ؟ فقيل : التطهير ! ولم أكد أفكر في هذا التطهير ، حتى توالت الأحداث ، واذا بنائب الرئيس الذى قيل عنه أنه تنحى ، يعلن أنه لم يتنح • واذا

بالرئيس نفسه يعود فيقول انه على استعداد لئلا يتنحى • واذا بأعضاء يمسكون برقاب أعضاء ، واذا بمناقشات ومهاترات ، وينتهى المطاف الى استقالة رئيس الهيئة الجديدة •• لقد انتهى به اضطراب التطهير ، فأخرجه من عالم العاملين فى ميدان السياسة الى حيز المنزوين •• فكم من كبائر ترتكب باسمك ايها التطهير ! » •

ثم يقول احمد أبو الفتح ان الوفد فى تلك الأثناء كان « يجتمع وينفض الاجتماع دون قرارات • بل أكثر من ذلك أنه لا يحدد متى يتخذ القرارات • وبين كل هذا وذاك يزحف أناس هنا وهناك يقولون : لعنة الله على الأحزاب ! يجب حل هذه الأحزاب ! يجب تنظيم هذه الأحزاب بقانون أو بقوانين ! لا انتخابات الا بعد تطهير الأحزاب ! أين أنت أيها الدستور ؟ قل أيها الدستور نحن فى طريقنا الى أين ؟ ••• »(١٤) •

فى تلك الأثناء كانت الثورة قد سلمت مشروعها بتحديد الملكية لحكومة على ماهر ومجلس الدولة ونشر فى الصحف • وقد فعل هذا المشروع فى الأحزاب ما فعله « التطهير » من الفرقة والانقسام ـ على نحو ما بينا فى الفصل السابق من هذه الدراسة • وعند ذلك أدركت قيادة الثورة أن خطتها فى التشهير بالأحزاب قد نجحت ، وأنها يمكن أن تنتقل من ذلك الى الخطوة التالية ، وهى توجيه ضربة قوية ومؤثرة اليها ، تمهيدا لتصفيتها تصفية نهائية •

وجاءت الفرصة حين أخذ على ماهر يجتمع بكبار الملاك ويبدى عطفه عليهم ويشكر لهم « روحهم الطيبة » التى أبدوها فى مذكراتهم التى هاجموا فيها الثورة لمشروع تحديد الملكية ووصفوه بأنه « من عمل اللادينيين أصحاب المذاهب الحمراء » •

وعلى هذا النحو ، ففى نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢ ، اتخذت الثورة الخطوات الهامة التالية فى هدم النظام القديم والاستيلاء على الحكم وهى :

أولا : اقالة على ماهر باشا ، وتاليف وزارة جديدة برياسة محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

ثانيا : ضرب الأحزاب ضربة كبيرة باعتقال عدد كبير من أعضائها ، وكان على رأس هؤلاء فؤاد سراج الدين وابراهيم عبد الهادى ٠ وقد بلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصا بعد من أضيف اليهم فى الأيام اللاحقة من الأسرة الملكية وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية ٠ ونشرت الثورة بيانا بعد الاعتقالات أوضحت فيه — بجرأة — أنها قامت بهذه الاعتقالات لتساعد الأحزاب على تطهير صفوفها فى جو لا يسود فيه تاثير هؤلاء المعتقلين !(١٥) ٠

ثالثا : اصدار القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، بتنظيم الأحزاب السياسية فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بايداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها ، وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس اذا تخلفوا عن ذلك ٠ ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل به ، تعيد تكوينها وفقا لأحكامه ، وتقدم اخطارا بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب واعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وأعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب ، وفى هذه الحالة يعرض الأمر على محكمة القضاء الادارى(١٦) ٠

رابعا : اصدار قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ٠ ومع أن وزارة على ماهر كانت قد وافقت على مبدأ تحديد الملكية يوم ٦ سبتمبر ، وألفت لجنة فرعية من ستة وزراء لوضع الصيغة

النهائية للقانون ، كما أقرت اجراءات المشروع **بصفة عامة ونهائية**(١٧) •
الا أن قيادة الثورة قد قصدت بتصديها لاصدار القانون على يد وزارة اللواء محمد نجيب ، اعلان عزمها على تنفيذ المشروع بنفسها •

وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب السياسية فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ، فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب السياسية ، وبخاصة الوفد ، والثورة • وهو اشتباك كانت الثورة قد تسلحت له من الناحية القانونية بسليمان حافظ ، الذى كان سجله فى مجلس الدولة — كما يقول جورج فوشيه(١٨) — يتيح له أن يزيح عن المسرح السياسى أكثر رجال السياسة وعلى رأسهم زعماء حزب الوفد • وقد عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية فى وزارة محمد نجيب •

وكان أحمد أبو الفتح قد أطلق صيحة الانذار للأحزاب فى تعليقه على القبض على الزعماء السياسيين وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، فقد أنذر بان **« الواجب الوطنى يحتم على الأحزاب أن تسارع الى تطوير نظمها ، والى تكوين قياداتها ، بحيث تكون هذه النظم وهذه القيادات لا قصد ولا اتجاه لها سوى الشعب وغير الشعب ••• » واستطرد قائلا انه « اذا لم تقم الأحزاب على ذلك ، تدخل الجيش مرة أخرى ، وقد يصل الأمر الى حل الأحزاب • وهذا هو المكروه الذى يبغضه كل محب للديموقراطية »**(١٩) •

وقد سارعت الأحزاب الى اتباع هذه النصيحة ، وأتاح لها قانون تنظيم الأحزاب السياسية هذه الفرصة ، حتى بلغ عدد الاخطارات التى قدمت لوزارة الداخلية ستة عشر ، قدمتها : هيئة الوفد المصرى ، الحزب السعدى ، حزب الأحرار الدستوريين ، حزب بنت النيل ، الحزب النسائى ، الحزب

النسائي الوطني ، حزب العمال ، حزب العمال والفلاحين ، الحزب الاشتراكي، الحزب الوطني ، الحزب الوطني الجديد ، حزب الفلاح الاشتراكي ، حزبالكتلة الوفدية ، الحزب الديموقراطي ، هيئة الاخوان المسلمين ، حزب الله (شباب سيدنا محمد) • وقد قدم فتحي الرملي ، سكرتير عام الحزب الديموقراطي اخطار تكوين الحزب ، متضمنا لائحة الحزب الأساسية وبرنامجه وأسماء الأعضاء المؤسسين وهم : فتحي الرملي ، والمهندس علي لبيب ، ومحمد درويش ، ومصطفى محرم ، ومكرم حنا المحامي «(٢٠) •

وقد حرص الوفد على أن يفوت غرض الثورة في ضرب الحياة الديمقراطية ، وأن يكيف نفسه مع الوضع الجديد والعقلية الجديدة، خصوصا فيما يختص بالاصلاح الزراعي ــ فأعاد صياغة برنامجه الأول الذي أصدره يوم أول اغسطس ١٩٥٢ ، ونشره مرة أخرى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، على اسس تقدمية • فقد وصف نفسه بأنه : « هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية » • ولما كانت الثورة لم تعلن في ذلك الحين عزمها على الغاء الملكية ، فلذلك اكتفي بتطبيق المبدأ الدستوري القائل بأن « الملك يملك ولا يحكم » • وتخلي الوفد عن دستور ١٩٢٣ ، فرأى وجوب الغائه ، لأنه صدر كمنحة من الملك ، ورأى اصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية تاسيسية • وقد تحدث الوفد في برنامجه عن اقامة « نظام اشتراكي اجتماعي » ، على الرغم من أن الثورة لم تكن في ذلك الحين قد رفعت شعار الاشتراكية ، أو أوردته في أي بيان من بياناتها ، ودعا الى « أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع » • ، وألا يؤدي النظام الاقتصادي الى تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة » •

ويهمنا هنا أن نورد برنامج الوفد فيما يتصل بالطبقة العاملة ، لأنه يوضح قصارى ما كانت الليبرالية على استعداد لمنحه لهذه الطبقة فى ذلك الحين • ونلاحظ أن الوفد كان هو الحزب الذى نالت الطبقة العاملة على يديه أهم مكاسبها الاقتصادية والسياسية حتى ذلك الحين • وهذا البرنامج يتضمن :

١ — استصدار قانون التأمين الاجتماعى للعمال ، وذلك بمساهمة الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال •

٢ — تعميم هذا النظام فى جميع أنحاء البلاد لمقاومة البطالة •

٣ — العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا ، الحكوميين منهم وغير الحكوميين •

٤ — استكمال التشريعات العمالية التى تكفل للعامل المحافظة على حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل •

٥ — استصدار قانون التأمين الصحى للعمال وأفراد أسرهم تيسيرا لعلاج هذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحى بينهم بما يكفل رفع مستوى الانتاج الصناعى •

وقد حاول الوفد أن يركز على السياسة الخارجية فى مواجهة اهتمام الثورة باعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى الداخلى • فشدد على انهاء الاحتلال من أراضى مصر والسودان ، وتحقيق الوحدة بينهما ، ورفض أى صورة من صور الدفاع المشترك ، وتأييد شعوب افريقيا فى جهادها لنيل استقلالها، ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية ، والتمسك بعروبة فلسطين وجامعة الدول العربية(٢١) •

وكان من الطبيعي أن ينير هـذا التركيز على المسـائل الخـارجية غضب اسرائيـل وبريطـانيا • فقـد علق راديو اسرائيـل على هذا البرنامج قائـلا ، ان الوفـد قد بذل محاولة كبرى ببرنامجه الجـديد للتدليـل على أنه غير حزب سراج الدين وصلاح الدين ومن لف لفهما ، ولكن البرنامج في شـكله وفي نصـه وفي روحه أظهر ان المحاولة لم تنجح ، وأن حزب الوفـد ما زال حزب التطرف السـياسي والتعصب الأعمى في أكثرية المسائل التي لا تخص المصريين ولا تتعلق بحيـاتهم وظروف معيشـتهم ! » •

ثم أضاف : « نعم ان حزب الوفد لم يقم بشن حملة مكشوفة على النظام الجديد في مصر ، ولم يتهجم على سياسة الاصـلاح وانعاش الفـلاح ، بل انه حاول السير في التيـار في هذا الصـدد ، وربما كان ذلك خوفا من الاعتقال وليس ايمانا بالاصـلاح ومقتضياته ـ غير أن هجمته على النظام الجديد جاءت في شـكل كلام مزوق ومعايير منمقة وعواطف جياشـة حول التمسك بأماني مصر القومية والعمل على تغيير الأوضاع في الديار المقدسـة وما شـاكل ذلك » •

كمـا علقت محطـة الشرق الأدنى على برنامج الوفـد ، وما أعلنه من رفضـه اشتراك مصر في الدفاع المشترك بأية صـورة من الصـور ، فقالت ان النحـاس يحـاول أن يغطي فشـله في السـياسة الداخلية ، بتوجيه أنظار الرأى العـام الى المسـألة الخارجية • وأن النحـاس في ذلك لا يعبر الا عن رأى الأقلية المتطرفة في الشرق العربي • وهذا التعصب لا يفيد مصر لأنه يثير الذعر في نفوس الأجانب(٢٢) •

وفي الوقت الذى أعاد الوفـد فيه صياغة برنامجه ، أعاد أيضا صياغة تكوينه ، فقد قرر أن تكون جمعيته العمومية مكونة من جميع أعضاء الهيئة الوفدية ، يستوى في ذلك البرلمـانيون ، وغير البرلمـانيين ، ويبلغ عددهم

٥٥٠ عضوا ، ويكون من اختصاص هذه الجمعية اختيار الرئيس وهيئة المكتب وأعضاء الوفد الذين سيكونون بمثابة الهيئة التنفيذية(٢٣) ثم حل النحاس الهيئة الوفدية وأعاد تكوينها من الأعضاء القدامى وممن يريد الانضمام اليها من المصريين(٢٤) ، وحتى لا يعطى للثورة مبررا للاعتراض على التكوين الجديد، استبعد من التنظيمات الجديدة « بصفة مؤقتة » فؤاد سراج الدين ، لأنه كان معتقلا فى ذلك الحين • وقد قدم فؤاد سراج الدين من معتقله استقالته من الوفد ومن الهيئة الوفدية « نهائية غير مشروطة »(٢٥) •

على ان الثورة كانت — كما ذكرنا — تدبر التخلص من الوفد ومن النظام القديم كله • وقد اتبعت فى ذلك الأسلوب التقليدى لضرب الوفد ، وهو ضرب زعامته • فقد كانت زعامة الوفد على مدى تاريخه تمثل مركز العصب الحساس الذى اذا ضرب شلت جميع الأطراف • وقد بدأت المعركة التاريخية حين أبلغ سليمان حافظ الدكتور محمد صلاح الدين أنه يجب استبعاد اسم مصطفى النحاس من كل التنظيمات الوفدية الجديدة ، على اعتبار أنه « دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع » ! وقد فهم الوفديون بطبيعة الحال هذه الاشارة وما تعنيه للحزب ، فاهتزوا فى جميع انحاء القطر بالاجتماعات والاتصالات التى أسفرت عن نتيجة اجماعية هى : « أن يكون مصطفى النحاس رئيس الوفد ، أو لا يكون هناك وفد »(٢٦) • على أن هذه النتيجة لم تؤثر فى قرار سليمان حافظ ! فأعلن الوفد تحديه السافر لهذا الاعتراض ، وقرر فى اجتماع عقده يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، ووقع هذا القرار مع مصطفى النحاس ، عبد السلام فهمى ، وعلى زكى العرابى ، وعبد الفتاح الطويل ، وأحمد حمزة ، ومحمد محمد الوكيل ، ووافق الأعضاء المعتذرون لمرضهم على هذا القرار تليفونيا وهم : محمد محمد المغازى ، وسيد بهنس ، وفهمى ويصا • كما حضر الجلسة بعض الوزراء الوفديين السابقين وهم : محمد صلاح الدين ،

وابراهيم فرج ، وعبد المجيد عبد الحق ، والدكتور عبد الجواد حسين ، واشتركوا في المناقشة ، ووافقوا بالاجماع على ذلك القرار(٢٧) ٠

وقد اعتقد الوفد بوقفته السلبية أنه سوف يحمل الثورة على التفكير مرتين قبل أن تقبل منازلته ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فقد ابدى « مصدر رسمي » في ذلك الحين أسفه لأن يلجأ الوفد الى مثل هذه « المناورة » ، وهذا « التهايل الأجوف » ! لا لشيء الا لرغبته في استثناء رئيسه وبعض أعضائه من تطبيق قانون الأحزاب الذى وافقوا عليه » ، وقال انه « كان الأجدر بهم ألا يحتموا من الاتهام وراء الوسائل الرخيصة ! لأن مصر اليوم لا تعرف الاستثناء ولن تعرفه »(٢٨) ٠

ثم لم يلبث مجلس قيادة الثورة أن تحدى النحاس في شعبيته في الوجه البحرى ، وفي بلدته سمنود بالذات ، فقام اللواء محمد نجيب برحلة الى الأقاليم استقبل فيها استقبالا حماسيا لم يحظ به من قبل سوى زعيم الوفد وحده ٠ ثم صرح بعد ذلك بان هذه الجولة قد اشعرته « بان الشعب قد سئم الساسة الذين يعدونه ولا يفون بما سكبوا في سمعه من الوعود » ، واستطرد : « ان الأحزاب السياسية التى رأيناها فيما مضى وخبرناها في مصر قد ماتت ، ولفظت الأنفاس ، وقامت مكانها رغبة غامرة في رؤية مصر حرة متخلصة من هذه الأحزاب التى كانت تتنازع السلطان ولا شيء غير السلطان » !(٢٩) ٠

على هذا النحو كان الوفد يواجه أعظم تحد واجهه في حياته : قوى ثورية من نوع جديد قدمت للشعب انجازات لم يستطع أن يحققها في تاريخه : طرد الملك ، قانون الاصلاح الزراعى ، الغاء الرتب والألقاب ٠ ولم ير الوفد مفرا من التراجع ، خصوصا بعد أن حرم من أمواله وقدرها ١٢٠ الف جنيه وضعها في أحد البنوك خضوعا لقانون تنظيم الأحزاب

السياسية(٣٠) ، فقرر الرجوع عن قراره السابق بألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، لأن هذا القرار كان يتضمن انهاء وجوده السياسى ، وقدم اخطاره لوزير الداخلية يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، وجعل النحاس رئيسا فخريا له مدى الحياة ، وأصبح أعضاؤه المؤسسون هم : عبد السلام فهمى جمعة رئيسا ، وعبد الفتاح الطويل ، وزكى العرابى ، ومحمد الوكيل ، وأحمد حمزة أعضاء(٣١) . وازاء هذا التراجع الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ الوفد ، قدم كل من أحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت وصلاح الدين محمد تهامى وحسن صبرى غنام استقالتهم من الهيئة الوفدية(٣٢) .

على أن الثورة لم تقبل ما اعتبرته تراجعا صوريا من جانب الوفد ، فاعترضت الحكومة على رياسة النحاس الشرفية ، واستندت فى مذكرتها لمحكمة القضاء الادارى الى ان الوفد ، فى الوقت الذى وصف فيه رياسة النحاس بأنها شرفية ، فانه أعلن أنه « سيستلهم منه التوجيه ، ويستمد من اخلاصه ومن قوته ومن وطنيته وصلابته فى الحق سراجا منيرا ، ويقرر أنه سيمضى فى مستقبل أيامه على نهجه الواضح وطريقه المستقيم وخطته القويمة التى رسمها فى تحرير وادى النيل ، معتبرا اياه ركنه الركين وحصنه الحصين ومرجعه فى الملمات » . وقالت المذكرة ان هذا القول « من شأنه أن يضع حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس فى منصب حزبى يعلو فى سلطانه ونشاطه الرئيس الفعلى ، اذ يستلهم منه التوجيه ويقرر أنه الركن الركين والمرجع فى الملمات . كما أنه يبيح له ما لا يجيزه القانون للرئيس الفعلى ، اذ عين مدى الحياة ، فى أن القانون يوجب انتخاب الرئيس الفعلى بطريق الاقتراع السرى ولمدة لا تزيد على ثلاث سنوات » . واستندت المذكرة الى نصوص القانون التى ذكرت أنها تنفى صراحة امكان تعيين رئيس شرفى ، وذلك لما وضعه القانون من شروط لرئيس الحزب وسرية انتخابه

وتوقيت مدة رياسته(٣٣) ·

وقد دفع الوفد بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وبطلانه(٣٤) · وحشد فحول محاميه وقانونييه في القضية التى نظرت أمام محكمة القضاء الادارى وشهدت أعظم مناظرة قانونية بين الوفد والثورة · وقد أثار الوفد في مذكرته التى قدمها في هذا الشأن مسألة الخلاف حول قيام دستور ١٩٢٣ وسقوطه فقال ان هذا الموضوع أثير جديا في مستهل حركة الجيش وتناوله رجال الفقه الدستورى وغيرهم من المفكرين بالشرح والتعليق ، وكان في رأى فريق من هؤلاء ان الدستور قد انهار كله أو بعضه مباشرة في أعقاب حركة الجيش التى بدأت في صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وانتهت مساء السبت ٢٦ منه بنزول الملك السابق عن عرشه · ورأى فريق آخر أميل الى الاعتدال ان الثورة بمعناها الدستورى وما ينبنى عليها من آثار ، كانهيار الدساتير القائمة ، لم تستكمل جميع عناصرها الا بعد ذلك التاريخ ، وبعد توالى صدور التشريعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى غيرت أسس المجتمع المصرى تغييرا جوهريا ، وأرست الأسس التى يقوم عليها اليوم العهد الجديد · فكانوا يرون ان الدستور لم يعد قائما بعد ذلك التحول · على ان الرأى الرسمى قد ظل حائرا بين هذه الآراء · ومنطق الثورة كان يقتضى من قادتها اعلان سقوط الدستور في حينه ، ولكن هذا الاعلان تأخر لأكثر مما ينبغى · وأن مسلك الحكومة في الاستناد الى أحكام دستور ١٩٢٣ يجعل الحكم على ما صدر من تدابير ، لتقصى دستوريتها أو عدم دستوريتها ، انما يكون لزاما بالرجوع الى أحكام دستور ١٩٢٣(٣٥) ·

وقد ذهب الدكتور محمد صلاح الدين في مرافعته الى القول بأن الثورة

« لم تكن ثورة على دستور ١٩٢٣ ، وانما كانت الثورة من أجل هذا الدستور، وانما كانت ثورة على الأوضاع التى اعتدى بها على دستور ١٩٢٣ ، فالذى يهدم هو هذه الأوضاع وليس الدستور · فالثورة الأخيرة لم تكن ثورة الجيش وحده ، لأنه ثار باسم الشعب ، فهى ثورة الشعب كله فى سبيل رد الطغيان ومن أجل عزل الملك لأنه كان يعتدى على الحياة الدستورية · وهذا صريح غاية الصراحة فى بيانات القائد العام » · واستطرد قائلا : « ان الأمر أشبه بتعاقد بين الشعب وبين الجيش ، كان ضمنيا فى أول الأمر ، ثم أصبح تعاقدا صريحا على الاحتفاظ بالحياة الدستورية ودستور ١٩٢٣ بالذات حتى يحل محله دستور جديد »(٣٦) ·

وفى أثناء نظر القضية ، تبدى واضحا ان الوفد قد نسي تماما أنه يواجه ثورة عسكرية ، وانه ما يزال يحكم على الأمور بمعايير ما قبل ٢٣يوليو ١٩٥٢ · فعندما تفوه محامى الحكومة أمام مجلس الدولة بالعبارة الآتية : « اذا حل حزب الوفد ، فهو كشخصية معنوية تئول امواله ·· » — قاطعه ابراهيم فرج قائلا فى احتداد : « الوفد لن يحل — ولا تستطيع أنت ولا سليمان حافظ حله · الوفد تحله الأمة وتبقيه الأمة » !(٣٧) ·

بيد ان الوفد كان مخطئا فى هذا التصور ، لأن الثورة كانت قد اخذت بالفعل فى هدم أسس النظام القديم · ففى ١٠ديسمبر كانت قد أعلنت سقوط دستور ١٩٥٣ ، وتولى حكومة الثورة جميع مهام السلطة فى الدولة من تشريعية وتنفيذية فى فترة الانتقال وحتى يتم وضع الدستور الجديد · فاستكملت الثورة بذلك كل مقومات مدلولها القانونى(٣٨) · وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ أصدرت مرسوما بتأليف لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع دستور جديد « يتفق وأهداف الثورة »(٣٩) · وفى يوم ١٦ يناير أهوت بسيف الحل على عنق أكبر حزب جماهيرى فى البلاد ، وذلك بصدور

مرســـوم بقانون نص على حــل الأحزاب ومصـــادرة أموالها لصالح الشعب ، وقيام فترة انتقال لمــدة ثلاث سنوات([٤٠]) . وفى يوم ١٨ يناير ، ولحماية الثورة من رقابة القضــاء ، أصدرت الثورة مرســوما بقانون باعتبار التدابير التى اتخذها « **رئيس حركة الجيش** » لحماية الحركة ونظامها ، « **من أعمــال السـيادة العليا** » (لا تخضع لرقابة القضــاء) اذا اتخذت فى خلال ســنة من تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — بعد أن كانت هذه المــدة ستة أشهر بمقتضى مرسوم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ . وفى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ أذيع بيان عن اعتقال ١٠٣ ، منهم ٤٨ شــيوعيا ، و١٥ لهم علاقات بالأحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وابراهيم طلعت ، و٣٩ صرح وزير الارشاد أنه ثبت اتصالهم بعناصر أجنبية يهمها اثارة الخواطر !([٤٢]) .

وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، أكملت الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دســتور فترة الانتقال ، الذى جعل الســيادة العليا فى الدولة فى يــد « قائد الثورة » ، وبصــفة خاصــة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وجعل له حق تعيين الوزراء وعزلهم . ثم ركز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يــد مجلس الوزراء . وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ومحاسبة الوزراء ، من حق **مؤتمر مشترك** من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء([٤٣]) .

ولقد كان معنى هذا الدســتور المؤقت ، الذى نقل أعمال الســيادة العليا من يــد الوصى على العرش ، وهو الأمير محمد عبد المنعم ، الى يــد قائد الثورة ، وجعل الســلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء خاضــعة لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك المشــار اليه — أن مصر قد وضعت من الناحية الفعلية تحت نظــام جمهورى رئاسى من قبل أن يعلن

هذا النظام رسميا . وفى هذا النظام الذى خضعت له مصر ، تجمعت كل السلطات ، بما فى ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثورى ، فى يد واحدة هى يد قائد الثورة(٤٤) .

وكانت الخطوة الطبيعية التالية هى الغاء النظام الملكى واسقاط حكم أسرة محمد على رسميا واعلان الجمهورية يوم ١٨ يونية ١٩٥٣ ، مع تولى « **قائد الثورة** » رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت(٤٥) . وبهذه الخطوة التاريخية الهائلة تكون الثورة قد أتمت هدم النظام القديم ، وتغيير أسس المجتمع المصرى ، وتقويض المؤسسات السياسية والدستورية البورجوازية الحاكمة القديمة . ولكن بقيت جماعة المسلمين التى كانت محل معالجة خاصة .

حواشي الفصل السادس :

(١) تصريح الدكتور محمد حسين هيكل يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ·

(٢) أنظر قرارات شباب الأحرار الدستوريين في المصرى يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ·

(٣) تصريحات حامد جودة (المرجع المذكور في ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ·

(٤) المصرى في ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ·

(٥) بيان سامح موسى وشوكت التونى (نفس المصدر يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ·

(٦) بيان محمود غالب في المصرى يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ·

(٧) قرارات الوفد المصرى (نفس المصدر يوم ٥ أغسطس) ·

(٨) بيان أحمد حمزاوى في المصرى ٨ أغسطس ١٩٥٢ ·

(٩) تصريحات الدكتور محمد صلاح الدين (نفس المصدر في ١١ أغسطس ١٩٥٢) ·

(١٠) أنظر تعليق « المانشستر جارديان » على حركة التطهير في الوفد (المصرى في ٧ أغسطس ١٩٥٢) ·

(١١) الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ·

(١٢) تصريحات اللواء محمد نجيب في المصرى يوم ٩ أغسطس ١٩٥٢ ·

(١٣) الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٤١ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩) ·

(١٤) أحمد أبو الفتح : الى أين (المصرى يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢) ·

(١٥) الرافعي : المرجع المذكور ص ٤٧ ·

(١٦) نفس المصدر ص ٥٤ ·

(١٧) الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، أنظر أيضا تصريحات على ماهر للمصرى يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ·

(١٨) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ص ٤٢ (بيروت : منشورات المكتب التجارى) ·

(١٩) أحمد أبو الفتح : المرجع السابق ·

(٢٠) المصرى في ٩ أكتوبر ١٩٥٢ ·

(٢١) أنظر : برنامج الوفد المصرى ونظام هيئته فى المصرى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٢) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٣) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٤) نفس المصدر فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٥) نفس المصدر فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٧) نفس المصدر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٨) نفس المصدر ٠

(٢٩) حديث محمد نجيب مع أحد المراسلين الأجانب فى المصرى فى ٣ أكتوبر ١٩٥٢ ٠

(٣٠) المصرى فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣١) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣١) نفس المصدر فى ٧ أكتوبر ١٩٥٢ ٠

(٣٢) نفس المصدر ٠

(٣٣) مذكرة الحكومة الى مجلس الدولة عن أخطار الوفد (الأهرام ف ٢ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٤) مذكرة الوفد فى قضية الاعتراض على اخطاره (الأهرام فى ١٠ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٥) أنظر نص مذكرة الوفد السالفة الذكر أيضا فى المصرى ٩ يناير ١٩٥٣ ٠

(٣٦) أنظر مرافعة الدكتور محمد صلاح الدين أمام مجلس الدولة فى قضية اخطار الوفد (المصرى فى ١٤ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٧) أنظر محضر جلسة ١٠ يناير ١٩٥٣ (المصرى فى ١١ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٨) دكتور طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى ص ٢٦٤ — ٢٦٥ (مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩) ٠

(٣٩) الأهرام فى ١٣ يناير ١٩٥٣ ٠

(٤٠) نفس المصدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ٠

(٤١) أنظر المذكرة الايضاحية للمرسوم (الأهرام فى ١٨ يناير ١٩٥٣) ٠

(٤٢) أنظر تصريحات محمد فؤاد جلال وزير الارشاد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ (الأهرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣) ٠

(٤٣) أنظر نص الدستور المؤقت فى الأهرام ١١ فبراير ١٩٥٣ ٠

(٤٤) جورج فوشيه : المرجع المذكور ٠

(٤٥) ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة : العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العام الأول للثورة ص ١٤ ٠

الفصل السابع

إنشاء هيئة التحرير

وحل جماعة الاخوان المسلمين

الفصل السابع

انشاء هيئة التحرير وحل جماعة الاخوان المسلمين

رأينا فى الفصل السابق كيف عدلت الثورة عن فكرة تسليم السلطة للبورجوازية المصرية القديمة الحاكمة ، وقررت الاستمرار فى الحكم ، وأخذت فى هدم المؤسسات السياسية والدستورية للبورجوازية ، فاسقطت دستور ١٩٢٣ ، وحلت الأحزاب السياسية ، وأصدرت القوانين اللازمة لحماية تدابير الثورة ، ووضعت السيادة العليا فى الدولة فى يد قائد الثورة بمقتضى دستور فترة الانتقال ، وأخضعت السلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك ، ثم ألغت نظام الحكم الملكى وأقامت نظام الحكم الجمهورى مكانه •

وفى ذلك الحين ، كانت الثورة قد أخذت فى اقامة تنظيمها السياسى ليسد الفراغ الذى سينجم عن حل الأحزاب السياسية • فانشأت **هيئة التحرير** فى أواخر عام ١٩٥٢ ، واحتفلت بافتتاح فرعها الأول بالمنصورة فى أول يناير ١٩٥٣ ، وتلا ذلك افتتاح المراكز الاقليمية فى مديرية الدقهلية وفى المديريات المختلفة(١) • وفى يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ ، أى فى اليوم السابق على اذاعة قرار حل الأحزاب السياسية مباشرة ، أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهاجها فى السياسة الداخلية والخارجية(٢) • وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسميا فى احتفال أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على حركة الجيش ، وكانت جريدة « **المصرى** » قد أعلنت قبل ذلك أنه انضم الى الهيئة عدد من

الشخصيات المعروفة من المستقلين ورجال الهيئات والأحزاب المختلفة وأساتذة الجامعات المصرية الثلاث(٣) كما ذكرت «**الأهرام**» ان الهيئة اتصلت بالأحزاب العمالية الثلاثة ،وبكثير من نقابات العمـــال وهيئاتهم لتوحيد صفوف العمال فى كتلة واحدة داخل الهيئة(٤) ٠

وبمقتضى التنظيم الداخلى لهيئة التحرير انقسم الأعضاء الى «منضمين» و « عاملين » و « منتسبين » ، وأدرج الفتيان الذين هم أقل من ١٨ عاما فى منظمات باسم منظمات الشـباب ٠ وانتخب جمـال عبد النـاصر سكرتيرا عاما للهيئة ، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق ، وحسن ابراهيم مراقبا عاما ، وابراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما مساعدا ، وأحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لادارة التنظيم ، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب ٠ وفى خلال عام ١٩٥٣ بلغ عـدد فروع الهيئة نحو ١٢٠٠ فرعا فى أنحـاء المديريـات والمحافظات(٥) ٠

وقد تضمن برنامج هيئة التحرير ان أغراضها التحرر من جميع أنواع الاسـتعمار ، واجـلاء القوات الأجنبية عن وادى النيـل ، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خـارجى ، ودعم الصـلات مع الشعوب العربية للوصـول الى تحقيق التعـاون الفعال بينها فى شـتى الميـادين ، وتعزيز ميثاق جـامعة الدول العربية ٠ وبالنسبة للميـدان الداخلى تضمن البرنامج « توجيه النظام الاقتصـادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسـائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشييد الصـناعات على نطاق واسع وتشـجيع اسـتثمار رءوس الأموال فيها » ، و« كفالة الحقوق والحريات الأسـاسية من النـاحيتين السـياسية والاجتمـاعية » ، و« تـأمين المـواطنين ضـد البطـالة والمرض والعجـز والشيخوخة »(٦) ٠

ونلاحظ ان البرنامج كان متواضعا جدا بالنسبة لما استطاعت الثورة أن تنجزه بالفعل فى المجالين الخارجى والداخلى ، وعلى نحو يثير الدهشة ! فلا نجد فى البرنامج شيئا عن فلسطين ولا عن سياسة باندونج ولا عن قناة السويس ، بل ولا عن الثوره الاجتماعية ممثلة فى الاصلاح الزراعى ، كما لانجد برنامجا محددا للعمال والفلاحين . اى أنه كان على العكس تماما من برنامج الوفد الذى نشره يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، والذى تحدث عن كل هذه الشعارات — كما مر بنا — فقد وصف الوفد نفسه فى برنامجه بأنه « هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية » ، وتحدث عن اقامة نظام اشتراكى اجتماعى » ، « ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية » — حتى ليكاد يصدق القول بأن الثورة كانت تطور اثناء حكمها برنامج الوفد وليس برنامج هيئة التحرير !

وهذا القصور فى برنامج هيئة التحرير مبعثه عدة أمور : **أولها** ، أن الثورة قامت بدون نظرية كما ذكرنا من قبل ، وظلت لفترة طويلة تعتمد على التجريب فى ممارسة الحكم . **ثانيا** : انها تحاشت عند تاليفها هيئة التحرير أن تكون هذه الهيئة شبيهة بالأحزاب القديمة . فعندما سأل احمد أبو الفتوح جمال عبد الناصر قبل قرار حل الأحزاب : لماذا تكونون هيئة التحرير ؟ ألا ترى أن هذه الهيئة قد تدعو الأحزاب الى الشعور بانها تقوم لتنافسها أو لتحل محلها ؟ . أجاب عبد الناصر قائلا : « ان هيئة التحرير لا تعدو كونها هيئة يراد بها تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن » !(٧) . ومعنى ذلك أنها لم تقم لتعبر عن مصالح طبقة معينة — وهو أساس تاليف الأحزاب — وبالتالى فلم تستهدف ببرنامجها أن يكون برنامج حكم ، وانما برنامج تعبئة . **ثالثا** : أن الثورة فى ذلك الحين لم تكن قد اتقنت صنع الشعارات التى تطلقها الأحزاب لاجتذاب الجماهير حولها حتى

ولو كانت لا تنوى تحقيقها ، وانما كانت الثورة تخطو خطواتها فى الحقل التجريبى حسبما تتطلبه ظروف استمرارها فى الحكم ٠

على كل حال ، فيعتبر قصور برنامج هيئة التحرير فى مواجهة البرامج الليبرالية والاسلامية والاشتراكية الموجودة من قبل على المسرح السياسى المصرى فى ذلك الحين ، مسئولا لحد كبير عن موقف الجماهير أثناء الثورة المضادة التى كانت تتجمع نذرها فى تلك الأثناء ، والتى قادتها البورجوازية المخلوعة ٠

فى تلك الأثناء كانت سياسة الثورة فى الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فى الحكم تقوم على التخلص أولا من حزب الوفد الذى كان يلح فى طلب استعادة الحكم ، ثم التحول بعد ذلك لتصفية اليسار واليمين ممثلا فى الشيوعيين والاخوان المسلمين ٠ ولقد رأينا كيف تم تنفيذ المرحلة الأولى بنجاح ، أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، وفيما يختص باليسار ، فان الثورة قد اعتقلت فى يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ ، أى بعد ثلاثة أيام من حل الأحزاب ، ٤٨ شيوعيا من بينهم فتحى الرملى ومحمود سامى العدوى واسماعيل الهنيدى(٨) ٠ ثم مضت فى خطة اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم خلال عام ١٩٥٣(٩) ٠ وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٤ وجهت ضربة كبرى للحزب الشيوعى المصرى باعتقال ٤١ من أعضائه فى طنطا وكفر الزيات وشبرا الخيمة(١٠) ٠

أما بالنسبة للاخوان ،ونظرا لما كانوا يتمتعون به من ضخامة التنظيم وقوته وتغلغله فى أعماق الريف ، بل وفى صفوف الجيش ، فان الأمر كان يتطلب معالجة من نوع آخر ٠ فقد عملت الثورة على تحييدهم عن طريق ابداء رغبتها فى اشتراكهم معها فى الحكم ، وحانت الفرصة لذلك حين تقرر اسناد رئاسة الوزارة الى اللواء محمد نجيب خلفا لعلى ماهر ، فقد عرضت الثورة

على المرشد أن يشترك الاخوان فى الوزارة الجديدة بثلاثة أعضاء ، فقبل المرشد من جانبه هذا العرض ورشح ثلاثة هم : منير دلة ، وحسن العشماوى، ومحمود أبو السعود • كما اقترح حسن العشماوى اسم الشيخ أحمد حسن الباقورى ، وقد قبله عبد الناصر وتحمس له • على أنه كان على المرشد العام حسن الهضيبى أن يعرض الأمر على مكتب الارشاد ، الذى له وحده حق البت فى هذه الأمور • ولكن المكتب رأى أن اشتراك الاخوان بهذا العدد القليل يقوى الثورة ويضعف الاخوان ، فقرر عدم الاشتراك فى الوزارة(١١) •

رفض مكتب الارشاد الاشتراك فى الوزارة ، ولكن الباقورى قبل الاشتراك فيها ، فاتخذ المكتب قرارا بفصله من هيئة الاخوان ، واكتفى بهذا الفصل ، فلم يهاجم الثورة ، والتزم موقف الحياد ــ وهو المطلوب • على أن الثورة مضت فى سياستها خطوة أخرى ، وذلك عن طريق ابعاد الاخوان عن المسرح السياسى وحصر نشاطهم فى مجال الدعوة الاسلامية والشئون الدينية وحدها • فحين طلبت الثورة من الأحزاب أن تقدم اخطارات اعادة تكوينها ، قدم الاخوان اخطارهم بوصفهم حزبا سياسيا • ولكن عبد الناصر نصح لهم بالعدول عن ذلك والاكتفاء بممارسة دعوتهم الاسلامية بعيدا عن الحزبية والمعارك السياسية • وقد قبل الاخوان ذلك بعد خلافات داخلية ، وتم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية منهم تفسيرا عما اذا كانوا سيعملون على تحقيق أهدافهم عن طريق الحكم والاشتراك فى الانتخابات ، على أن يكون رد الجماعة بالنفى ، حتى لا ينطبق عليها القانون(١٢) • وقد اعتقدت الثورة أنها نجحت بذلك فى ابعاد الاخوان عن السياسة وتوجيه نشاطهم الى الوجهة الدينية البحتة • ولكن هذا الظن لم يلبث أن خاب سريعا وعلى نحو أوجب الصدام •

فحين وجهت الثورة ضربتها الكبرى للأحزاب فى يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ ،

بقرار الحل ، واعتقلت الشيوعيين بعد يومين — أحس الاخوان المسلمون أن فرصتهم قد دنت ، اذ لم يبق من مؤيد للثورة في الميدان غيرهم • لذلك ففي صبيحة يوم صدور قرار الحل ، وكما يقول بيان مجلس قيادة الثورة في هذا الشأن ، حضر الى مكتب جمال عبد الناصر كل من صلاح شادى ومنير الدلة ، ودار بينهما وبينه حديث مثير بدأه الاثنان بقولهما : « الآن ، وبعد حل الأحزاب ، لم يبق من مؤيد للثورة الا هيئة الاخوان • ولهذا فانهم يجب ان يكونوا في وضع يمكنهم من أن يردوا على كل أسباب التساؤل ! » وقد سألهما عبد الناصر عما هو الوضع المطلوب ، فأجابا بأنهما يقصدان الاشتراك في الوزارة • فرد عليهما عبد الناصر قائلا : « اننا لسنا في محنة ، واذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هــو ظرف المطالب وفرض الشروط ، فأنتم مخطئون » • فاقترحا عليه حلا آخر يشركهم في الحكم من وراء ستار ، ويقضي بأن تتكون لجنة من هيئة الاخــوان تعرض عليها القوانين قبل صــدورها للموافقة عليها ، واعتبرا هذا الحل « هو سبيلنا لتاييدكم ان أردتم التأييد »• ولكن جمال عبد الناصر اجابهما بأنه قد سبق أن قال للمرشد : « اننا لن نقبل الوصاية » ، وأنه يكررها اليوم مرة أخرى « في عزم واصرار »(١٣) •

وقد كان ذلك نقطة التحول في موقف الاخوان ، فقد أدركوا بما لا يدع مجالا للشك ، أن الثورة تنوى الاستئثار بالحكم لا شريك لهـا فيه ، وأن الآمال التي عقدوها على توجيه مركب الثورة نحو تحقيق أهدافهم هي آمال خائبة لا سبيل لتحقيقها • فأخذوا عن طريق تصريحـات المرشد يهاجمـون الثورة وحكومتها في الصحافة الخارجية والداخلية ، كما صــدرت التعليمات شفويا الى هيئات الاخوان بأن يظهروا في المناســبات التي يعقـدها رجال الثورة بمظهر الخصم والتحـدى ، ثم دفعوا بنشاطهم داخــل قوات الجيش والبوليس ، كما صدرت التعليمات للعمال المنضمين للجمـاعة بالتغلغل في

نقابات العمال والسيطرة عليها • حتى اذا ما كان يوم ١٢ ينـاير ١٩٥٤ ، عمدوا الى استعراض قوتهم داخل الجامعة بمناسبة الاحتفال بذكرى شـهداء القناة ، فحضروا ومعهم « نواب صفوى » الزعيم الايرانى ، حيث وقع صدام خطير بينهم وبين منظمات الشباب التابعه لهيئة التحرير ، أسفر عن عـدة اصابات وحريق سيارة • وعند هذا الحد قررت الثورة « ألا تكرر فى مصر مأساة رجعية باسم الدين » ، فأصدرت فى يوم ١٤ ينـــاير ١٩٥٤ قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين ، واعتقلت فريقا كبيرا منهم على رأسه المرشد العام وزعماء الاخوان فى القـاهرة والأقاليم(١٤) •

وبقرار حل جماعة الاخوان ، تكون الثورة قد ألبت عليها كافة القوى السياسية فى مصر : الوفد ، والأحزاب الصغيرة ، والشيوعيين ، والاخوان المسلمين • ولمـا كانت الليبرالية تهيىء لهذه القوى المناخ المناسب لممارسة نشاطها الذى منعت من مزاولته ، فلذلك سرعان ما تكتلت للدفاع عنهـا • وفى ذلك الحين كانت الظروف تهيىء لها القيام بثورة مضادة ناجحة ، بعد وقوع الانقسام بين الضباط الأحرار ، وتمرد اللواء محمد نجيب على الدور الذى كان يلعبه كواجهة لمجلس قيادة الثورة • وبذلك اصبح مصير الثورة مهددا بالفناء •

حواشي الفصل السابع :

(١) الأهرام في اول يناير ١٩٥٣ ·

(٢) نفس المصدر في ١٦ يناير ١٩٥٣ ·

(٣) المصرى في ١٠ يناير ١٩٥٣ ·

(٤) الأهرام في ١٤ يناير ١٩٥٣ ·

(٥) احمد عطية الله . قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٤) ·

(٦) أنظر برنامج هيئة التحرير (المصرى في ٢٣ يناير ١٩٥٣) ·

(٧) حديث أحمد أبو الفتوح مع جمال عبد الناصر في المصرى ٩ يناير ١٩٥٣ ·

(٨) الأهرام في ٢٠ يناير ١٩٥٣ ·

(٩) فوشيه ، جورج : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ص ١٤٠ (بيروت · منشورات المكتب التجارى ١٩٦١) ·

(١٠) المصرى في ٧ مارس ١٩٥٤ ، الأهرام في ٨ مارس ١٩٥٤ ·

(١١) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ ·

(١٢) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٧٧ ·

(١٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل الاخوان المسلمين (الأهرام في ١٥ يناير ١٩٥٤) ·

(١٤) نفس المصدر ·

الفصل الثامن

إنقسام الثورة

الفصل الثامن

انقســـام الثـــورة

تعتبر الانقسامات والصراعات الداخلية التى تعرضت لهـــا ثورة ٢٣ يوليو ، من الأمور المعتادة فى الثورات · وقد اعترف بها فى مناسبات عديدة كل من الرئيس الراحل جمـــال عبد النـــاصر ، والرئيس أنور السادات · ويرجع السبب فى هذه الانقسامات الى عاملين رئيسيين : العـــامل الأول ، ما قرره عبد الناصر من أن « الأفكار السياسية عند الضباط الأحرار كانت تختلف وتتفاوت وفقـــا لاختلاف الوسطين الاجتماعى والعائلى اللذين خرج منهما الضباط ، ثم وفقا لمزاج كل منهم الخاص »(١) · اما العامل الثانى ، فهو ان الضباط الصغار ، باعتبارهم قوة وطنية نبعت من أصول اجتماعية مختلفة تغلب عليهـــا البورجوازية الصغيرة بعـــد معاهدة ١٩٣٦ ، كانت تتوزعهم نفس التيارات والتنظيمات السياسية الوطنية الرئيسية التى كانت تتوزع القوى الوطنية فى الأربعينيات وهى : الليبرالية ، والاســـلامية ، والاشتراكية العلمية - وكان من الطبيعى أن تنشأ داخل محيط الضـــباط الصغار تشكيلات او مجموعات تمثل هذه التيارات والتنظيمات · وعندما بدأ جمال عبد الناصر فى تكوين تنظيم الضباط الأحرار ، قاده عدم انتمائه لأى حزب او تنظيم معين خارج الجيش ، الى عدم التعصب لتيار فكرى أو سياسى معين ، كما قادته رغبته فى الاستفادة من كافة العناصر الثورية المخلصـــة بين المجموعات ، الى تكوين تنظيمه من عنـــاصر تنتمى لمختلف التيارات ، فكان تنظيم الضباط الأحرار على هذا النحو بمثابة جبهة(٢) ·

على أنه بعد نجاح الثوره أخذت الايديولوجيات المختلفــة التى ينتمى اليها الضباط الاحرار ، تدفع بأصحابها نحو أهداف متشعبة • وقد بدأ أول خلاف ـ حسب روايه الرئيس السادات نفسه ـ حول نظام الحكم ، وهل يكون ديموقراطيا أو دكتاتوريا • وقد وقفت الغالبيه الساحقة من الضباط (٧ : ١) الى جانب الدكتاتوريه ، بينما أصر عبد الناصر على الديموقراطية ، وأعلن سحبه عن رئاسه الهيئه التأسيسيه ثم رضخ لحكم الأغلبية بحكم علاقات القوى(٣) •

وفى الحقيقه أنه بعد قيام الثورة وخلع الملك كان هنـاك رأيان : أحدهما يرى دعوة البرلمـان الوفـدى المنحـل ليباشر سلطته الشرعية • والآخر يرى عـدم دسـتوريه هذا الاجراء • وقد اسـتقر الرأى على استفتاء قسـم الرأى بمجلس الدوله مجتمعـا لهـداية مجلس قيـادة الثورة الى التصرف الدستورى السليم • فافتى بأغلبية تسعة أصـــوات ضد صــوت واحد ، هو صوت الدكتور وحيد رأفت ، بعدم دستورية دعوة البرلمان(٤)• وكانت هذه الفتوى القانونية أخطر الفتاوى القانونية فى تاريخ مصر المعاصر، لأنها حولت مسار ثورة ٢٣ يوليو ، ووضعتها على طريق الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فى الحكم •

ومنذ ذلك التاريخ ، أخذت الأفكار السياسية والاجتمـــاعية المتباينة للضباط الأحرار تتشعب بكل فريق الى وجهة مختلفة • ويمكن تمييز عـدة مجموعات فى ذلك الحين ، أولاها وأقواها مجموعة عبد الناصر ، التى فرضت اتجاهها على المجمـوعات الأخرى ، وقادت الثـورة وسـط مختلف العقبات والعراقيل • وكانت الفكرة الأساسية فى ذهن عبد الناصر ومجموعته ، بعد أن نجحت فى شق صفوف الأحزاب حول مسألتى التطهير والاصلاح الزراعى، هو أن الوقت قد حان لهــدم البناء القديم كله ، وتشييد بنـاء سـياسى

واجتماعي واقتصادي حديث ينقل مصر لعهد جديد · ومن المحقق أن احساس عبد الناصر الغامض بأن دورا بطوليا ينتظره في عملية بناء مصر الحديثة ، كان يقوده ويوجه خطواته ويساعده على التغلب على جميع التيارات التي كانت تعالب مركب الثورة وتريد لها أن تنقلب على عقبيها · وقد اشار عبد الناصر الى هذا الاحساس في كتابه « فلسفة الثورة » ، بقوله :

« لست أدري لماذا أذكر دائما قصة مشهورة للشاعر الايطالي الكبير « لويجي بيراندللو » أسماها : ست شخصيات تبحث عن ممثلين · ان ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها في ظروف حاسمة على مسرحه · وان ظروف التاريخ أيضا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التي لم تجد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه · ولست ادري لماذا يخيل الى دائما ان في هذه المنطقة التي نعيش فيها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ·· »(٥) ·

أما المجموعات الأخرى داخل مجلس قيادة الثورة ، التي انقلب موقفها مع الخوف من قيام دكتاتورية عسكرية ، ومع تزايد المقاومة الشعبية للثورة ، فكانت ترى أنه يمكن احداث التغيير الاجتماعي ، واعادة البناء ، في ظل الليبرالية ، ومع عودة القوى السياسية القديمة · ومن أجل ذلك وقفت هذه المجموعات تساند الليبرالية في وجه النزعة الدكتاتورية ، التي أخذت تقود غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة تحت تأثير المصالح الجديدة التي تأسست لهم في الادارة والحكم · واذا كان موقف رشاد مهنا من الليبرالية مفهوما ، لصلة النسب بينه وبين فؤاد سراج الدين ، حتى لقد دفعه ذلك لمعارضة الاصلاح الزراعي(٦) ، فان موقف مجموعة الضباط اليساريين (يوسف صديق وخالد محيي الدين) كان متشابكا لحد كبير ، فقد تحمس خالد محيي الدين للنظام الليبرالي ، حتى لقد دعا الى أن يضمن الدستور لجميع المواطنين

« حرية الرأى والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين مع اخطار السلطات قبل ذلك بوقت كاف » . ولكنه فى الوقت نفسه هاجم المضمون الاقتصادى للنظام الليبرالى فكتب يقول : « ان النظام الاقتصادى الذى كان شعاره : « اتركه يعمل ، اتركه يمر » ، هذا النظام فى طريقه الآن الى الانقراض ، ويزحف بدلا منه نظام اقتصادى موجه ، أو اقتصاد منهجى يتوقى قدر المستطاع ديموقراطية الجماعة ، هذه الديموقراطية التى تحتم أن يكون الانتاج من الجميع وللجميع » . ثم أخذ يدعو الى « اخضاع الجهاز الاقتصادى الصناعى لاشتراكية تعاونية تحد من طغيان المشروعات الفردية الجشعة التى تتجه نحو الاحتكار »(٧) . والتناقض الأساسى هنا هو أن النظام الليبرالى ليس نظاما سياسيا فحسب ، وانما هو نظام اقتصادى فى الأساس يقوم على الحرية الاقتصادية ، وهو ما يتناقض مع الاقتصاد الموجه الذى تفرضه الاشتراكية ، كما يتناقض مع وجود الجيش فى الحكم .

ونعتقد أن هذا الموقف المؤيد لليبرالية من جانب الضباط اليساريين ، مسئول عن حرمان الثورة فيما بعد من عناصر كانت كفيلة باخصابها ، لأن عبد الناصر كان عليه أن يتخلص من كل من يوسف صديق وخالد محيى الدين مع عزمه على البقاء فى الحكم ، وهو ما قام به بالفعل .

ويعتبر موقف اللواء محمد نجيب من الليبرالية ذا طابع شخصى بالدرجة الأولى ، بمعنى انه يتصل بالصراع على السلطة باكثر مما يتصل بالخلافات الايديولوجية . وقد كتب اللواء نجيب قصة حياته فى كتاب بعنوان : « مصير مصر » ذكر « مايلز كوبلاند » رجل المخابرات الامريكى ، — ان حقا أو باطلا — أنه كتب بقلم أحد الامريكيين هو « ليه وايت » ، بعد

أن حصل على موافقة نجيب على مشروع الكتاب ومكث فى القاهرة سنة من الزمن يعنمي أثره فى أوقات طعـــامه ويشاركه فى العـــديد من اجتماعاته ويحوض معه فى أحاديث ومناقشات طويله · وقد وصف « كوبلاند » الجانب الفلسفى من الكتاب بأنه لم يكن يعبر عن نجيب وانما كان يعبر بدون أى التباس عن « ليه هوايت » الذى كان يبدو وكأنه ليبرالى اصيب بخيبة أمل ولم يجد مصرفا لطاقاته منذ انتهاء الحرب الأهلية الأسبانية · وقد ذكر أن « ليه هوايت » حاول مره أن يجر اللواء نجيب الى احـــدى مقطوعات حكمه البالغه وسرعان ما ظهرت له الحقيقة وهى أن نجيب ليس لديه « حتى فكرة بسيطة عما كان يتكلم فيه » !(٨) ·

وكان هناك سبب هام دفع عبد الناصر وزملاءه الى اختيـــار نجيب ، هذا السبب هو أن نجاح الثورة كان يتطلب وجود قائد كبير معروف عـــلى رأسها يمكنه أن يحظى بولاء الضـــباط الكبار الآخرين القائمين عـلى فرق الجيش والوينه المختلفة · وبعد نجـــاح الثورة برزت مشكلتان : المشـــكلة الأولى ، وهى خاصـــة بالضباط الأحرار ، مشـكلة التخلص من نجيب · والمشكلة الثانية ، وهى خاصة باللواء نجيب ، مشكلة التخلص من الضباط الأحرار · وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فلم يكن الأمر بالسهولة المطلوبة ، بعد أن انقلب اللواء نجيب بين يوم وليلة الى بطل قومى وطنى يحظى بعبادة الجماهير له كما يحظى باحترام العالم الخـــارجى ، ثم ان الأمر كان يتعلق بتماسك الثورة أو تفككها · أما بالنسبة للأمر الثانى فهناك دليل قوى على أن حاجة الضباط الأحرار للتخلص من نجيب قد نشأت كرد فعـل لحاجـة نجيب الى التخلص من الضباط الأحرار · فقد قبل عبد النـــاصر وزملاؤه زعامة نجيب وأولوه احترامهم وتقديرهم واعتبروه أبا ، وأصدروا تعليماتهم الى الصحف بعدم ذكر اسم أى واحد منهم حتى تظل الأضواء مسلطة عـــلى اللواء نجيب وحده · ولكن جملة عوامل دفعت باللواء نجيب الى تصـــفية

الثورة :

أولا : ان الضباط الأحرار في مجلس قيادة الثورة كانوا هم حكام مصر الفعليون ، فقد كان مجلس قيادة الثورة هو الذى يتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ، وهو الذى يبسط هيمنته على البلاد · بينما كان اللواء نجيب يمارس زعامته من الناحية الشكلية وحدها ·

ثانيا : ان اللواء نجيب ، باعتباره رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ، كان بحكم هذه المناصب الخطيرة يتحمل المسئولية عن كل قرار يتخذه الضباط ، بينما كانت مشاركته في صنع القرار أقل بكثير من المستوى العظيم للمسئولية المترتبة على صدوره ·

ثالثا : ان اللواء نجيب ، وقد أدهشته عبادة الجماهير له ، لم يلبث أن اعتقد أنه الزعيم الحقيقى للثورة ، فأراد أن يلبس الشكل المضمون ، ويستولى على الصلاحيات التى تمكنه من ممارسة الحكم ممارسة فعلية · ولما كانت مثل هذه الصلاحيات على النحو الذى تضمنه الدستور المؤقت وقوانين حماية تدابير الثورة ، تجعل من الرجل على الفور دكتاتورا فعليا ، وهو أمر كانت تنكره عليه بقية المجموعة فى مجلس الثورة ، فلذلك رأى اللواء نجيب أن البديل الوحيد هو عودة الديموقراطية الليبرالية ، حيث كان يمكنه فى ظل هذا النظام أن يحظى بتأييد جميع زعماء العهد القديم ويبقى رئيسا للجمهورية لأى عدد من السنين ·

وهذا هو السبب في أن اللواء نجيب انقلب من مهاجم شديد الوطأة على الأحزاب في الأشهر الأولى للثورة ، حتى اعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » ، الى مدافع عنها شديد البأس فى مارس ١٩٥٤ · كما أن هذا هو السبب في أنه أصبح يستقطب اليه كافة القوى السياسية القديمة التى

رات أنها تستطيع بواسطته تحطيم سلطة مجلس قيادة الثورة ، وتصفية الثورة ، وسارعت الى اتخاذه مرتكزا قويا للثورة المضادة .

وقد برزت مشكلة التخلص من اللواء نجيب في مجلس قيادة الثورة منذ منتصف عام ١٩٥٣ ، عندما اقترح - على حد قوله فى كتابه : « مصير مصر » - « أن يفسح لى جمال عبد الناصر المجال كيما أصرف الأمور لسنوات معدودة الى أن يكتسب الخبرة الضرورية له كيما يخلفنى فى الحكم . ولقد أكدت له أننى سوف أستقيل عند ذلك لمصلحته بكل سرور ، والا - كما قلت له - فاننى مضطر الى الاستقالة فى الحال ، حتى ولو تسبب ذلك فى احداث أزمة » .

وكانت الطلبات التى تقدم بها اللواء نجيب - حسب بيان مجلس قيادة الثورة فى شأن استقالته - أن تكون له سلطة حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه أعضاء المجلس ، وأن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم . أى انه طالب اجمالا بسلطة فردية مطلقة(٩) .

وكان رد مجلس قيادة الثورة على هذه الطلبات أن اخذ يباعد بين اللواء نجيب وبين السلطة عن طريق التجاهل المتعمد(١٠) . وعند ذلك آثر اللواء نجيب أن ينتقل الى المعسكر الآخر : معسكر القوى السياسية المضروبة والمعادية للثورة .وكان عربون التقارب الطبيعى هو تبنى قضية الديموقراطية الليبرالية . فقد اكتشف اللواء نجيب ضرورة عودتها فى ذلك الحين ، بعد أن كان قد وافق على ارجائها لمدة ثلاث سنوات فى يناير عام ١٩٥٣ . وسنحت الفرصة له للضغط على مجلس قيادة الثورة حين اتخذ المجلس قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ١٥ يناير ١٩٥٤ ، وهو القرار الذى

صدر دون استشارته كما يقول « فوشيه »(١١) • فقد تدعم المعسكر المعادى للثورة بهذا القرار وأصبح يضم كافة القوى السياسية فى مصر • وعنـــد ذلك ، وبعد شهر واحد ، وضـــع اللواء نجيب مجلس قيادة الثورة بـين خيارين : اما عودة الحياة النيابية ، واما قبول استقالته • وقد قبل مجلس قيادة الثورة التحدى ، وقبل استقالة اللواء نجيب فى جلســة عاصفة يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، وعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة •

حواشى الفصــل الثامن :

(١) فوشسيه المرجع المذكور ص ٧ ـ ٨ .

(٢) أنظر المحاولة الجديدة لكتابة قصة الضبـاط الأحرار لأحمـد حمروش « قصـة عبد الناصر مع الضباط الأحرار » (روز اليوسف فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧١) .

(٣) خطاب الرئيس أنور السادات يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ (الأهرام فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ . أنظر أيضا للرئيس السادات : « يا ولدى هذا عمك جمال » ، حديثى مع خالد محيى الدين يوم ١٤ فبراير ١٩٧٥ .

(٤) أنظر حديث القائمقام يوسف صديق المصرى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ .

(٥) جمـال عبد النـاصر : فلسفة الثوره ص ٦١ ـ ٦٢ (سلسلة اخترنا لك عدد ٣ مايو ١٩٥٣) .

(٦) صلاح سالم . « من هو رشاد مهنا » (التحرير فى ٢٥ فبراير ١٩٥٣) ، « لماذا عين رشاد مهنا وصيا على العرش » (١١ مارس ١٩٥٣) .

(٧) أنظر خالد محيى الدين « الأمة مصدر السلطات » (مجلة التحرير فى ١٤ يناير ١٩٥٣) ، « الطريق الى ديموقراطية اقتصادية » (نفس المصدر فى ١١ مارس ١٩٥٣) ، « النقابة مدرسة السياسة » (نفس المصدر فى ٨ ابريل ١٩٥٣) .

(٨) مايلز كوبلاند . لعبة الأمم ، تعريب مروان خير (بيروت الانترناشيونال سنتر ١٩٧٠) .

(٩) بيان مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ (الأهرام فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤) .

(١٠) توم ليتل : المرجع المذكور .

(١١) فوشـيه . المرجع المذكور ص ١٤١ .

الفصل التاسع

معركة الليبرالية الأخيرة

(الجولة الأولى)

الفصل التاسع

معركة الليبرالية الأخيرة

الجـــولة الأولى

قدم اللواء محمد نجيب استقالته تحت شعار عودة الحياة الديموقراطية فهل كانت الثورة ترفض عودة الحياة الديموقراطية اطلاقا • أم كان الخلاف حول نوع هذه الحياة الديموقراطية التى تعود الى مصر ؟! • يبدو أن مجلس قيادة الثورة كان ، منذ أن أخذ يتزايد ضغط اللواء نجيب عليه فى أواخر عام ١٩٥٣ ، قد بدأ يفكر جديا فى اعادة الحياة الديموقراطية ، ولكن بشكل يختلف عما كان سائدا قبل الثورة • ففى خلال الأشهر الثلاثة السابقة على الأزمة ، أجرى المجلس اتصالات موسعة مع عدد كبير من السياسيين القدامى بلغ عددهم نحو سبعين • وعندما أثار أحد المراسلين مسألة هذه الاتصالات مع صلاح سالم بعد استقالة نجيب ، وسأله عن حقيقـــة أسبابها ، أجاب بأنها كانت « بشأن تشكيل لجنة استشارية تضم عددا كبـــيرا من رجالات البلد لتقديم المشورة فى الخطوات التى تتبع لاعادة الحياة النيابية والموضوعات الأخرى الحيوية التى تهم البلاد » • وأضاف صلاح سالم أن جدول أعمـــال جلسة المؤتمر المشترك يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، كان يشـــمل بحث هذا الموضوع وبقية الخطوات التى تسبق اعادة الحياة البرلمانية • وأنه لولا الظروف المؤلمة (استقالة نجيب) التى حدثت ، لتقرر فى هذه الجلسة كل الموضوعات المذكورة(١) •

ولمـا كانت الاستقالة التى قدمها اللواء نجيب هى خاصة بعودة الحياة

البرلمانية ، وكان جدول أعمال جلسة المؤتمر المشترك فى ذلك اليوم يشمل بحث هذا الموضوع ، فيبدو أن سبب قبول استقالة محمد نجيب فى ذلك اليوم هو أن الخلاف كان يدور فى الحقيقة حول نوع الحياة البرلمانية التى تعود : هل هى تلك الحياة النيابية نفسها التى كانت سائدة قبل الثورة ، أم أنها نوع صورى يكفل عدم رجوع القوى السياسية القديمة ، ويضمن استمرار مسيرة الثورة - نوع كذلك الذى اتخذه مجلس قيادة الثورة يوم٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد ضرب القوى الديموقراطية والتقدمية (تشكيل مجلس وطنى استشارى) أو نوع كذلك الذى قام فى مصر على أساس دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ .

على كل حال ، فان تقديم اللواء نجيب استقالته تحت شعار عودة الليبرالية ، كان بمثابة اشارة البدء للقوى الليبرالية المضادة للتحرك والعمل . وكانت هذه القوى تنقسم الى قسمين :

١ - الأحزاب الليبرالية ، وتضم الوفد وأحزاب الأقلية ، وكانت المحنة قد علمتها كيف تنسى خلافاتها وتتضافر ضد الثورة فى جبهة متحدة .

٢ - الشيوعيون ، وكانوا ينقسمون فى ذلك الحين الى أربعة تجمعات رئيسية :

(أ) الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حديتو) .

(ب) العمال والفلاحون .

(جـ) الحزب الشيوعى المصرى .

(د) نواة الحزب الشيوعى المصرى .

٣ - الاخوان المسلمون : وكان الموقف التقدمى الذى اتخذه الاخوان من المسألة الزراعية وتحمسهم لمشروع الاصلاح الزراعى ، وتنديدهم

بالملكيات الكبيرة « التي أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وصيرتهم الى حال أشبه بحـال الأرقاء » قـد دعمت شعبيتهم وقربتهم من الشيوعيين • وان كان كل من الطرفين المتباعدين أيديولوجيا يعتقد أنه الوريث الوحيـد للقوى الليبرالية القديمة التى قامت الثـورة بتصفيتها لصالحه • وكانا قد دخلا فى مرحلة تحالف تكتيكى ضـد الثورة • وسنرى أن هـذين الطرفين كانا أسبق فى التحرك ضـد الثورة من القوى البورجوازية القديمة ! •

وقد بدأ أول رد فعل لاستقالة اللواء نجيب من جانب الفريق المؤيد لعودة الليبرالية داخل مجلس قيادة الثورة • واستطاع الجنـاح اليسارى منه ـ دون خوض فى تفصيلات كثيرة(٢) ـ أن يحرك القسـوات الموالية له فى سلاح الفرسان ويهدد الثورة بأكبر خطر واجهته الى ذلك الحين • ولكن عبد النـاصر استطاع بفضل دهائه أن يخمد هذه الفتنة قبل أن تتحول الى قتال مسلح ، فقد سارع بنفسه ليحاج الضباط ويسعى لاقناعهم بأن القوى السياسية القديمة سوف تعود حتما لتولى الحكم وستخون مبادىء الثـورة وتصفى انجازاتها • ولكن الضباط تحت خوف انحراف الثورة الى دكتاتورية عسكرية تحل محل أوتوقراطية فاروق تمسكوا بضرورة عودة اللواء نجيب الى رئاسة الجمهورية وعودة الحيـاة النيابية • ولـما كان التمسك بالرأى المضاد يهدد بتحويل النزاع الى قتال مسلح كمـا ذكرنا ، فقـد استجاب عبد الناصر لهذين المطلبين ، بصفة المناورة أغلب الظن ، حتى يملك الوقت الكافى لاستعادة قيادة الثورة •

فقد أعلن لضـباط سلاح الفرسان ان مجلس قيادة الثورة قرر عودة محمد نجيب ، وتنحى مجلس قيادة الثورة ، وعودة الضباط الى ثكناتهم ، وتولى خالد محيى الدين رياسة الوزارة ، وعودة الحياة النيابية •

على أن نبأ تصفية الثورة أثار ثائرة ضباط الصف الثاني من الضباط الأحرار ، فاجتمعوا تحت قيادة البكباشي أحمد أنور ، قائد البوليس الحربي، والصاغ مجدي حسنين ، وقائد الجناح وجيه أباظة ، واليوزباشية كمال رفعت ، وحسن التهامي ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوي ، والصاغ سعد زايد . وتوجه بعض ضباط المدفعية المضادة للدبابات ، وحاصروا سلاح الفرسان، وقلبوا الموقف رأسا على عقب ، وبدلا من أن يواجه خالد محيي الدين مهمة تأليف الوزارة ، وجد نفسه يواجه الاعتداء والتهديد بالاعتقال أو الابعاد خارج القطر ، بينما كان محمد نجيب يواجه الاعتقال أيضا .

على أنه في ذلك الحين كانت تتحرك جموع شعبية هائلة من الاخوان المسلمين والوفديين والشيوعيين والاشتراكيين ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الدكتاتورية ، بينما كان ضباط الاسكندرية يدلون بأصواتهم في صف اللواء محمد نجيب . فعادت كفة الميزان تترجح لصالح الليبرالية ، واضطر عبد الناصر الى الموافقة على اصدار بيان في السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يعلن فيه : **أن المجلس قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة الى رياسة « الجمهوريه البرلمانية المصرية » . وقد رد اللواء نجيب على هذه الدعوة بكتاب وجهه الى مجلس قيادة الثورة قال فيه : « قبلت رياسة الجمهورية البرلمانية »(٣) . وهذا يوضح مدى الخطأ الذى وقع فيه جمهرة الكتاب والمؤرخين دون استثناء الذين عالجوا هذه النقطة ، سواء أكانوا مصريين أم اجانب(٤) .**

وفي خطاب محمد نجيب في ميدان عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ذكر أن الاتفاق بينه وبين مجلس الثورة قام على أساس النقاط الآتية :

١ ـ تأليف جمعية تأسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة تؤدى وظيفة البرلمان مؤقتا وتراجع نصوص الدستور بعد أن يتم وضعها .

٣ - اجراء انتخابات بعد ذلك لاعادة الحياة النيابية فى مدى أقصاه نهاية فترة الانتقال(٥) وكانت فترة الانتقال قد أعلنت فى ١٧ يناير ١٩٥٣ لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦.(٦) .

ويعتبر غلبة عناصر الاخوان المسلمين على عناصر الوفد واحزاب الأقلية في هذه المظاهرات التاريخية ، التى وقعت فى يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ دليلا على أن الضربة التى اصابت البورجوازية الزراعية الكبيرة ، والخوف الذى كانت تحس به الراسمالية المصرية ، وحل الأحزاب التقليدية واعتقال قادتها وتقديمهم للمحاكمة - كل ذلك كان له تاثيره فى شل مقدرة هذه القوى على العمل ، وجعل اشتراكها فى الجولة الأولى من الثورة المضادة محدودا للغاية .

يدل على ذلك المقارنة بين عدد المعتقلين المنتمين لمختلف الأحزاب فى مظاهرات ٢٨ فبراير ١٩٥٤ - فقد بلغ عدد المعتقلين من الاخوان ٤٥ ، ومن الوفد ٥ ، ومن الشيوعيين ٤ ، ومن حزب أحمد حسين الاشتراكى ٢٠(٧) . أى أن عدد المعتقلين من الوفديين كان يساوى تقريبا عدد المعتقلين من الشيوعيين ، وكان يعادل ربع عدد المعتقلين من حزب أحمد حسين الاشتراكى، كما كان يعادل ١ : ٩ من الاخوان المسلمين . وهو أمر لا يتناسب مع الحجم الفعلى لجماهير الوفد بالمقارنة مع جماهير الأحزاب الأخرى .

ومن المحقق أن التنظيم الدقيق الذى كانت تتمتع به جماعة الاخوان المسلمين وجماعات الشيوعيين كان له تاثيره فى سرعة تعبئتها لجماهيرها والدفع بهم فى مواجهه الثورة عندما سنحت الفرصة . فمع أن عدد الشيوعيين - كما وصفهم جمال عبد الناصر فى ذلك الحين - « لم يكن كبيرا ! » ، الا انهم كانوا - على حد قوله - « منظمين تنظيما جيدا »(٨) .

وكان التقارب بين الاخوان المسلمين والشيوعيين قد وقع لأول مرة فى معسكرات الاعتقال قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وأصبح كثير من الشيوعيين على مودة مع بعض قادة الاخوان المسلمين . وظهر هذا التقارب فى أعقاب الثورة . فقد وقف سيد قطب فى مؤتمر الاخوان الصحفى بشأن المسجونين السياسيين فى أغسطس ١٩٥٢ يطالب للشيوعيين « بالحرية كغيرهم ممن كانوا يكافحون الطغيان » . ووصفهم فى هذا المؤتمر بأنهم « من الشرفاء الذين ينبغى أن نقارعهم الرأى بالرأى والحجة بالحجة ، ولا نلقاهم بالحديد والنار »(٩) .

على أن حوادث كفر الدوار ، التى وقعت بعد ثلاثة أيام فقط من مؤتمر الاخوان المسلمين ، لم تلبث أن انتكست بالعلاقات بين الفريقين . فقد تملكت الريبة الاخوان فى أن الشيوعيين كان لهم ضلع فى هذه الحوادث التى قام بها العمال ، فسارع سيد قطب الى كتابة مقال نشر بجريدة « الأخبار » القاهرية هاجم فيه أولا الرجعية ممثلة فى « الاقطاعيين » و « المستغلين » و « الاستعماريين » ، ثم انتقل الى مهاجمة الشيوعيين متهما اياهم بانهم « انضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » . وقال ان دعاة الشيوعية « لا يعنيهم أن يصل الخير الى الشعب . وانما يعنيهم أولا وبالذات أن تنتصر الشيوعية . وهم كانوا يجدون فى عهد الطغيان والفساد تربة صالحة لنمو البذرة الخبيثة ، لأنها لا تنبت الا فى المستنقعات . فما أن بدا أن عهدا من التطهير والاصلاح والعدالة قد طلع فجره ، خافوا على البذرة الخبيثة ألا تجد المستنقع ، فانضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » . ثم استطرد قائلا انه « لم يكن غافلا عن طبيعة الفكرة الشيوعية ، ولا عن اتجاهها الأصيل ، ولكنى كنت أحترم الضمير البشرى عن أن يكون من الدنس الى حد أن يحارب عهدا كالعهد الذى أشرق فجره منذ أيام ..

ولكن كم يخطىء الانســان في تقدير مدى الدس الكامن في بعض قلوب الناس » !(١٠) .

على أن تطور العلاقات بين الاخوان المسلمين والثورة لم يلبث أن دفع بالاخوان وبضميرهم البشرى الى الوقوع فى نفس « الدس » الذى اعتقد سـيد قطب أن الشـيوعيين وقعوا فيه : « دس » محاربة العهد الجديد وبلغت محاربة الاخوان المسلمين دروتها على النحو الذى أدى بالثورة الى اصـدار قرارها بحـل جماعة الاخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ . وعند ذلك عادت العلاقات بين الاخوان المسلمين والشيوعيين الى مرحلة التقارب من جديد .

ففى اثناء أزمة مارس ١٩٥٤ أدلى القائمقام يوسف صديق ، المعروف بميوله الماركسية بحديث للصحف أبرز فيه تصريحا أدلى به « الهضيبى » قال فيه « ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين ، وانه لا مانع لديه من أن يكون لهم حزب ظاهر ، وان الاســلام كفيل بضمان ســلامة الطريق التى تسلكها البلاد » . وقد ساق القائمقام يوسف صديق هذا الحديث للتدليل على أن « الشيوعيين » الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا أردنا الهرب من الواقع ، وانهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين »(١١) .

على كل حال ، فقد نجحت المظـاهرات والاضـطرابات التى أطلقتها جبهة الاخوان والشيوعيين والاشتراكيين والوفديين ، لمناصرة اللواء نجيب ، وما أثارته من ردود فعـل فى البورجوازية الكبيرة بجميع أجنحتها ، فى تثبيت النصر الذى أحرزه اللواء نجيب بصـفة مؤقتة . ففى يوم ٤ مارس ١٩٥٤ ، اجتمع مجلس قيـادة الثورة حيث قرر اتخاذ الاجراءات « الفورية » لعقـد جمعية تأسيسية « تنتخب عن طريق الاقتراع العـام المباشر » على أن تجتمع

خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمتان : الأولى ، مناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره · والثانية ، القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذى يتم عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى سيقره الجمعية التاسيسية · وحتى تجرى الانتخابات للجمعية التاسيسية فى جو تسوده الحرية التامة ، قرر مجلس قيادة الثورة أن تلغى الأحكام العرفيه قبل اجراء الانتخابات للجمعية التاسيسية بشهر · كما قرر أيضا الغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من يوم ٦ مارس ، فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى · ثم أعلن جمال عبد الناصر أنه قد تحدد يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ لعقد الجمعية التاسيسية(١٢) ·

كانت هذه القرارات تمثل تنازلا من الثورة للمطالب الجماهيرية أكبر مما أعلنه محمد نجيب يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٣ · فقد نصت على أن تكون الجمعية التاسيسية عن طريق «الاقتراع العام المباشر» ، بينما كانت النقاط السابقة التى أعلنها اللواء محمد نجيب تقضى « بتاليف » جمعية تاسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة · كما حددت القرارات الأخيرة موعد اجتماع الجمعية التأسيسية فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، ولم تنص النقاط السابقة على موعد محدد · كذلك أغفلت القرارات الأخيرة ذكر الموعد الذى حددته النقاط السابقة كحد أقصى لعودة الحياة النيابية ، وهو « نهاية فترة الانتقال » · ذلك أن فترة الانتقال كانت تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ — أى بعد عامين من ذلك التاريخ — ولعل بسبب طول هذه الفترة الباقية أن كان هذا الاغفال ·

على أن أخطر التنازلات التى قدمتها الثورة ، والتى تضمنتها هذه القرارات ، هو قرارها بالغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى ، ووعدها بالغاء الأحكام العرفية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التاسيسية (حددت لهذا الالغاء يوم ١٨ يونية

١٩٥٤) ٠ فقد هيأ هذا القرار لجميع القوى السياسية فى مصر الفرصة كاملة لكشف مواقفها وانجاهاتها المعادية للثورة بشكل سافر وصريح لا مواربة فيه ٠ ولكنه ، من جانب آخر هيأ للثورة نافذة عريضة نطل منها على القوى المعارضة لها بعد أن نزعت عن وجهها نقاب النفاق والخوف ، واخذت تجاهر بالخصومة والعداء فى معركة كانت تحس بأنها المعركة الأخيرة ٠

وعلى كل حال ، فقد بدا أن الثورة قد ألقت عصا الاستسلام ، حين اجتمع المؤتمر المشترك (المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء) يوم ٨ مارس ١٩٥٤ ، ورأى أن التعديلات التى طرأت على منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والتى كانت ثمرة الأحداث التى اجتازتها البلاد فى الأيام القليلة السابقة ، قد وجب أن يزال كل أثر لها بعد أن انطوت صفحة هذه الأحداث ٠ « ولهذه الأسباب » — كما صرح صلاح سالم فى البيان الذى ألقاه فى هذا الشأن — « قدم رئيس مجلس الوزراء البكباشى جمال عبد الناصر الى مجلس قيادة الثورة رغبته فى أن تعود الأوضاع الى سابق عهدها ٠ وعلى ذلك قرر مجلس قيادة الثورة اسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، بجانب منصب رئاسة الجمهورية ٠٠ الى اللواء أركان حرب محمد نجيب »(١٣) ٠

وبعودة جميع السلطات ليد اللواء محمد نجيب الذى أصبح مرتكزا لجميع القوى السياسية الديموقراطية والتقدمية ، بدأت الجولة الثانية فى معركة الليبرالية الأخيرة ٠

حواشي الفصـل التاسع :

(١) أنظر تصريحات صلاح سالم في الأهرام ٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢) فوشسيه . المرجع المذكور ص ١٤٢ وما بعدها ، ولتن وين : عبد الناصر ، قصة البحث عن الكرامة ص ١١٩ وما بعدها (بيروت دار العلم للملايين) ٠

(٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة والكتب المتبادلة بينه وبين اللواء محمد نجيب بشأن عودته الى رياسة الجمهورية (الأهرام في ٢٨ فبراير ١٩٥٤) ٠

(٤) على سبيل المثال ، فان فوشسيه (ص ١٤٥) يعتقد أن اللواء نجيب قد فاجأ عبد الناصر وأحرجه حين وعد في خطابه يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ في ميدان عابدين بعودة الحياة النيابية ، وانه لم يكن في أستطاعة عبد الناصر أن يحتج على هذا الوعد ! ٠ كما أن « توم ليتل » قد أورد معلومات غير صحيحة عن المصالحة لا تتفق مع ما ورد في بيان مجلس قيادة الثورة بخصوص دعوة نجيب الى رئاسة الجمهورية وما جاء في خطاب اللواء نجيب يوم ٢٨ فبراير بخصوص نقاط الاتفاق التي عاد على أسسها الى الحكم ٠ فقد ذكر أن اللواء نجيب تلقى بلاغين من مجلس قيادة الثورة للتوقيع عليهما فوقع عليهما معتقدا أن شروطه قد قبلت ، ولم يعلم الا بعد أذاعة بلاغ مجلس قيادة الثورة مع رسالتيه من راديو القاهرة في صباح ٢٨ فبراير بأن هذه الشروط لم تقبل كاملة فيما يختص برئاسة الوزارة التي كان يشترط اسنادها الى خالد محيي الدين ٠ وهذا الكلام يتناقض مع ما ذكره « ولتن وين » من انه كان من شروط عودة محمد نجيب أن يكون عبد الناصر رئيسا للوزراء ، وأن محمد نجيب قبل هذا الشرط بسرور (ص ١١٩) ٠ أما ما أورده الرافعي في معالجته لهذه النقطة فهو غير دقيق وناقص وحافل بالأخطاء (ثورة ٢٣ يوليو . تاريخنا القومي في سبع سنوات ص ١١٧ — ١١٨ — مكتبة النهضة ١٩٥٩) ٠

(٥) خطاب اللواء نجيب في عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ (الأهرام أول مارس ١٩٥٤) وقد ذكر فيه أن هذه القرارات هي « أساس » الاتفاق بينه وبين مجلس قيادة الثورة ٠

(٦) أنظر الأهرام ١٧ يناير ١٩٥٣ ٠

(٧) المصري في ٣ مارس ١٩٥٤ ٠

(٨) تصريحات جمال عبد الناصر لوكالة « أنسا » للأنباء الايطالية (المصري في ٢٢ مارس ١٩٥٤ ٠

(٩) سيد قطب : « حركات لا تخيفنا » مقال بجريدة الأخبار القاهرية في ١٥ أغسطس ١٩٥٢) ٠

(١٠) نفس المصدر ٠

(١١) حديث للقائمقام يوسف صديق المصري يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(١٢) بيان جمال عبد الناصر عن قرارات مجلس قيادة الثورة (الأهرام ٦ مارس ١٩٥٤) ٠

(١٣) أنظر بيان صلاح سالم وزير الارشاد يوم ٨ مارس ١٩٥٤ (الأهرام ٩ مارس ١٩٥٤) ٠

الفصل العاشر

معركة الليبرالية الأخيرة

(الجولة الثانية)

الفصل العاشر

معركة الليبرالية الأخيرة
الجولة الثانية

كان على أثر صدور قرارات مجلس قيادة الثورة فى ٤ مارس ١٩٥٤ ان أخذت القوى السياسية والاجتماعية القديمة تتاهب لاستلام السلطة ، كما أخذ مجلس قيادة الثورة أيضا من جانبه يعد نفسه لمواجهة الحياة السياسية الجديدة فى ظل الحياة النيابية . ولما كانت الثورة قد حلت الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، كما صادرت أموالها ، فقد كان واضحا بعد قرارات مجلس الثورة بعودة الديمقراطية الليبرالية ، ان الأحزاب القديمة سوف تعود الى الظهور من جديد ، وهذا ما فهمته هذه الأحزاب على كل حال . فعلى الرغم من أننا لا نجد فى البيانات التى ألقاها جمال عبد الناصر أو صلاح سالم أو محمد نجيب أثناء الأزمة اشارة ما الى السماح بعودة الأحزاب ، الا أن أحمد أبو الفتح ، عندما كتب يرحب بقرارات مجلس قيادة الثورة ، أدرج هذه المسألة بين القرارات ، فكتب يقول : « أعلن المسئولون عن : اطلاق حرية الصحافة ، ورفع الرقابة على الصحف ، وانتخاب جمعية تاسيسية تراجع الدستور وتعتمده ، وأن الأحزاب السياسية ستعود ، وأن الحياة الديموقراطية الصحيحة بات من الحق عودتها »(١) .

على أن المشكلة التى برزت فى ذلك الحين هى كيفية اعادة الحياة الحزبية . هل تعود الأحزاب بأسمائها القديمة وبأشكالها القديمة وبتشكيلاتها

القديمة ، أم تتكون أحزاب جديدة تماما ، أم تعود الأحزاب القديمة وتتكون الى جانبها أحزاب جديدة ؟ • حول هذه المسألة دارت مناقشات ممتعة اشترك فيها أطراف من قيادة الثورة ومن رجال القانون ومن الأحزاب وغيرهم •

فقد كان من رأى **خالد محيى الدين** ان الأحزاب القديمة « قد أدت رسالتها ، وانتهت مهمتها ، وأن الشعب الآن يريد أحزابا تتقدم له ببرامج جديدة » • وانطلاقا من هذه الفكرة فلم يكن يرى أى خطر من عودة هذه الأحزاب التى — كما كان يعتقد — قد فقدت جماهيرها • وكان من رأى خالد ان « رجال الثورة سيكونون أكثر شعبية من الزعماء القدامى ، لأن الحائل الوحيد الذى كان بينهم وبين الشعب ، وهو ما ظنه الشعب من أن اتجاهاتهم دكتاتورية ، قد تلاشى ، ولهذا فسيمنحهم الشعب ثقته[٢] •

أما **الدكتور السنهورى والدكتور السيد صبرى** ، فقد أبديا رأيهما بضرورة تكوين أحزاب جديدة تماما • على أن الخلاف دار بينهما حول الأساس الذى تقوم عليه هذه الأحزاب ، هل يكون أساسا سياسيا أم اقتصاديا ؟ فبينما كان الدكتور السنهورى يرى أن تتألف ثلاثة أحزاب على النحو الآتى : الحزب الجمهورى الاشتراكى ، وحزب الأحرار الديموقراطى ، وحزب اليمين (والأساس الغالب هنا سياسى) — فقد اعترض الدكتور السيد صبرى على هذا الرأى « لعدم ضبط الفوارق بين أهداف هذه الأحزاب » ، ورأى أن تقوم هذه الأحزاب الجديدة على النحو الآتى : حزب يمين ، ويمثل الاتجاه الراسمالى ، وحزب يسار ، ويمثل الاتجاه الاشتراكى ، وحزب الوسط ، ويمثل الطبقة الوسطى ، ويماثل — فى رأيه — حزب الأحرار فى النظام الانجليزى[٣] •

على أن الأحزاب القديمة لم تكن من رأى اجراء أى تغيير أو تجديد فى سس قيامها ، أو فى أهدافها ، أو فى تشكيلاتها • فقد أعلن عبد السلام همى جمعة أنه « لا بد من عودة الأحزاب »(٤) • ومعنى ذلك أن تعود كما كانت • كما كان هذا أيضا رأى رجال حزب الأحرار الدستوريين ، الذين شغلوا أنفسهم باختيار مقر جديد مؤقت لحزبهم بدلا من المقر القديم الذى كانت الثورة قد حولته الى مدرسة !(٥) • وكذلك كان من نفس الرأى الحزب لوطنى • ومن الطريف أن حافظ رمضان كان قد دعا فى ٢١ مارس الى عدم قيام الحياة النيابية ، بحجة أن البلاد المحتلة لا يجوز أن يكون فيها لا حزب واحد ورأى واحد(٦) — فلما أثار هذا الرأى الاستياء الشديد بين لأحزاب ، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ٢٦ مارس برياسة حافظ رمضان نفسه ، وحضور عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على وفكرى باظة وعلى منصور وعبد المقصود متولى ، وفسرت تصريحات حافظ رمضان أن « الحزب الواحد » يعنى « الجبهة الوطنية » ، وقررت أن موقف البلاد بما يحف به من ملابسات خارجية وداخلية ، يستدعى توحيد جهود الأمة ى جبهة وطنية تجمع كل الأحزاب والهيئات لصيانة الهدف الأعلى ، وهو تحقيق الجلاء بدون قيد ولا شرط ، كما قررت « دعوة الأحزاب والهيئات جميع المشتغلين بشئون هذا البلد الى الاجتماع والتشاور فى تحقيق وحدة وما يستتبعه ذلك من تنظيم وتنسيق للخطى الواجب اتخاذها(٧) •

على أن هذه الدعوة الى تكوين « جبهة وطنية » كانت فى ذلك الحين تمضى الفعل فى طريق التنفيذ • فقد كشفت الأهرام أن طائفة من رجال الأحزاب لنحلة أخذت فى تنظيم اتصالات بينها للاتفاق على خطة موحدة • وفى يوم ٢٠ مارس أعلنت الأهرام ان هذه الاتصالات قد انتهت الى الاتفاق على

تأليف جبهة من رجال الأحزاب القديمة تتفق على رأى فى المسائل العامة ، وتخوض المعركة الانتخابية المقبلة ببرامج معينة وترشيحات معينة(٨) .

وعلى هذا النحو كانت الأحزاب تتشبث بموقفها ، ولا تتحرك تنظيميا الا فى اطار ما يضمن تماسك صفوفها وتكتل جهودها . ومن الطريف أن بعض الآراء قد اتجهت فى ذلك الحين الى احتواء الثورة ذاتها فى الوفد ، بل ودعوتها الى الذوبان فيه . ففى مقال كتبه أحمد الألفى عطية تساءل : « لو أعيد تنظيم الوفد - الوفد الذى يرعاه روحيا الرئيس مصطفى النحاس - لو أعيد تنظيمه ، وبين أعضائه نلمع أسماء جمال عبد الناصر وصلاح سالم ومن اليهما من رجال الثورة ، ويستبعد منه من مسد من أعضائه القدامى ، فماذا يكون الحال ، وكم تكون فرحة البلد وتأييدها الخالص العميق ؟(٩) .

وقد دار نقاش هام حول قيام حزب شيوعى فى مصر فى العهد الليبرالى الجديد . وكان الدكتور وحيد رافت قد أبدى رأيه فى حديث صحفى بأنه وان كان « لا يمكن الحجز على حريات الأفراد والجماعات فى تكوين الأحزاب السياسية التى تلائمهم لتعبر عن مقاصدهم وبرامجهم » الا أنه لا يجب أن يسمح بقيام حزب شيوعى . لماذا ؟ لأن مصر ليست دولة شيوعية ، بل ان الأمر على النقيض من ذلك . ومن ثم « فعلينا أن نهتدى فى هذا الصدد بما فعلته دول غيرنا ، كدول أوروبا الغربية ، فلقد تسامح بعضها فى تمثيل الشيوعيين فى برلماناتها ، ثم عادت فندمت على ما فعلت . وما دام النشاط الشيوعى ما زال معتبرا مهددا لأمن الدولة ، فلا نفهم كيف يمثل أصحاب هذا النشاط الآن فى البرلمان ؟ ورأى الدكتور وحيد رافت أن الذى يمكن السماح به هو تمثيل الاشتراكية الوطنية فى البرلمان ، على أساس أنها ممثلة فعلا فى المجالس التابعة لدى غيرنا(١٠) .

على أن هذا الرأى لم يوافق عليه القائمقام يوسف صديق • فقد ذكر ان « الشيوعيين الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا أردنا الهرب من الواقع • وانهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من الوطنين • وان انجلترا وأمريكا فيهما شيوعيون ، وفى الأولى حزب معترف به » • ثم استشهد يوسف صديق بحديث الهضيبى - مرشد الاخوان المسلمين - الذى وصفه بأنه « يمثل أكبر معسكر اسلامى فى الشرق ، صرح فيه قائلا : « ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف وبالقوانين ، **وانه لا مانع** لديه من أن يكون لهم حزب ظاهر ، لأن الاسلام كفيل بضمان سلامة الطريق التى تسلكها البلاد »[١١] •

فى ذلك الحين ، كان مجلس قيادة الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول اليه هذا المجلس فى ظل النظام الليبرالى الجديد • وقد استقر الرأى على أن يكون هذا الشكل هو حزب باسم : « الحزب الجمهورى » ، أو « الحزب الاشتراكى الجمهورى » • وقد أعلن الباقورى أنه سينضم الى هذا الحزب الجديد عند تاليفه ، وأنه سيرشح نفسه عن دائرة الخليفة • وقال ان هذا الحزب هو حزب الثورة ، وان على كل مؤيد لمبادىء الثورة أن ينضم الى هذا الحزب ، لأنه مظهرها الحقيقى[١٢] • وفى يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ أعلنت الأهرام أن العمل فى اعداد مشروع برنامج الحزب قد أوشك على الانتهاء • ووصفت البرنامج بأنه يختلف عن برامج الأحزاب التى عرفتها مصر فى الماضى ، فى انه مبنى على « مبادىء اشتراكية معتدلة » تتفق الى أبعد مدى مع ظروف البلاد ومصالحها • وأنه يتضمن أهدافا واضحة وواقعية فى السياستين الخارجية والداخلية تتمشى مع أهداف الثورة وروح العصر الحديث ومطالب التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى تنشده البلاد • وذكرت أن مذكرة تفسيرية اضافية لشرح كل بند من بنود البرنامج ، قد أعدت لتعرض على

البكباشي جمال عبد الناصر في وقت قريب • وكشفت ان هذا البرنامج من وضع الدكتور راشد البراوى يعاونه فى ذلك البكباشي سمير حلمى والبكباشي محمد صدقى سليمان من رجال المجلس الدائم للانتاج القومى ، ولفيف من كبار المدنيين المشتغلين بالأبحاث السياسية(١٣) • ومن هذا الخبر الذى أوردته الأهرام ، يتضح أن الثورة كانت تستعد لمواجهة الحياة الليبرالية الجديدة على أساس برنامج نظرى تقدمى يختلف عن برامج الأحزاب الأخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادىء الاشتراكية المعتدلة » — كما قالت الأهرام •

على ان خطوات تأليف هذا الحزب الاشتراكى الجمهورى الجديد لم تلبث أن توقفت فجأة يوم ٢٣ مارس • فقد أعلن اللواء محمد نجيب فى ذلك اليوم — وكان ذلك بعد أربعة أيام فقط من نشر الخبر السابق فى الأهرام — أنه « ليس فى نيته انشاء حزب جديد »(١٤) • وفى اليوم التالى ، أى فى يوم ٢٥ مارس ، اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا رسميا بعدم تأليف حزب(١٥) •• ولكن ذلك يرتبط بتطور الأحداث التى حملت الثورة الى مرحلة جديدة •

فمنذ أن تنازل جمال عبد الناصر عن رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء للواء محمد نجيب ، ورفعت الرقابة على الصحف ابتداء من ٦ مارس تنفيذا لقرارات مجلس قيادة الثورة ، أخذت **القوى الوطنية الديموقراطية ، ممثلة فى الوفديين ، وقوى اليسار واليمين ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين والاخوان المسلمين ، وبالارتكاز على اللواء محمد نجيب** — تتصرف على أساس أنها قد حققت انتصارا حاسما يهيىء لها الفرصة لطرد الثورة من الساحة السياسية كلها ، فلا يبقى من آثارها الا ما يمثله اللواء نجيب • وقد أرادت أن يبدو الأمر فى صورة هزيمة صارخة منيت بها الثورة ، حتى لا تتهيأ لها الفرصة للعودة للمشاركة فى

الحياة العامة فى ظل النظام النيابى الجديد الذى كانت تزمع اقامته • وحتى يتحقق هذا الهدف ، رفعت الشعارات الآتية :

أولا : عودة الجيش الى تكناته • والجيش فى ذلك الحين كان مرادفا لكلمة الثورة ، وبالتالى فان المعنى الحقيقى لهذا الشعار هو انسحاب الثورة من الحياة العامة وليس مجرد انسحاب الجيش • وقد شجع اللواء محمد نجيب القوى السياسية السالفة الذكر على اطلاق هذا الشعار عندما بدأ هو نفسه باطلاقه • ففى يوم ٦ مارس دعا الشعب الى التمسك بالحياة النيابية ، زاعما أن « الوصول الى الحياة الدستورية الكاملة كان وما زال سياستى التى ظللت أعمل لها فى الفترات الماضية ، ولم اغفل عنها يوما واحدا ، ايمانا منى بأن اشراك الشعب فى أمور بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان »(١٦) ـ ولم يكن ذلك صحيحا كما رأينا من تتبع مواقف اللواء نجيب السابقة ، فقد هاجم الأحزاب علنا واعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » ـ ثم دعا اللواء نجيب ، فى المؤتمر الكبير الذى عقد فى نادى القوات المسلحة يوم ٩ مارس ، ضباط الجيش الى ترك السياسة « لاخوانكم » فانهم يسعون للهدف الذى تسعون اليه ونسعى اليه جميعا ، وهو تحقيق عزة البلاد وحريتها »(١٧) •

وقد سارع الوفد الى المناداة بتحقيق ذلك فورا • ففى مقال لأحمد أبو الفتح يوم ١٥ مارس كتب يقول : « فى اعتقادى أن حركة الجيش لن تؤتى ثمارها ، ولن تكون قد أفادت الشعب الفائدة المرجوة ، الا يوم أن تجرى فى مصر انتخابات حرة نزيهة ، مكفول للشعب فيها كافة حقوقه ، دون أن يكون عليه أى قيد أو حتى شبه قيد • وفى اعتقادى أن حركة الجيش ستكون قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد

انتهت ، وان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته الحرة الطليقة(١٨) .

وقد توالت الصيحات بعودة الجيش الى ثكناته ، واشتد الهجوم على صفحات الجرائد المعارضة ، حتى بلغ الأمر أن كتب القائمقام أحمد شوقى ، الذى كان من الضباط الأحرار وأكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب ، يتهم الثورة بالانحراف عن مبادئها قائلا : « هل كان من أهداف الثورة أن تحكم البلاد ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكتم الأفواه وتقيد الحريات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين الجانى منهم والبرىء فى السجون وأن تملأ المعتقلات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش فى السياسة وفى كل مرفق من مرافق البلاد ؟ وأليس من أبناء مصر من يستطيع القيام بالأعمال المعهد بها الآن لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط الى النهوض بجيشنا المفدى لكى يتمكن من القيام برسالته .. اذن عودوا الى صفوفكم فى الجيش(١٩) .

ثانيا — اعادة الحياة النيابية فورا :

وقد اتخذت هذه الدعوة شكل المطالبة باجراء انتخابات « للبرلمان » ، لا « لجمعية تأسيسية » . وقد أطلق هذه الدعوة من المثقفين الليبراليين احسان عبد القدوس فى مقال يوم ١٦ مارس ١٩٥٤ تساءل فيه : لماذا تنحصر كل الجهود فى تكوين جمعية تأسيسية منتخبة ؟ ولماذا لا ننتخب برلمانا كاملا ؟ ثم قال ان قانون الانتخابات للجمعية التأسيسية هو نفسه يصلح لانتخاب البرلمان . واذا كانت مهمة الجمعية التأسيسية تنحصر فى اقرار الدستور الجديد ، فان البرلمان المنتخب يستطيع أن يقوم بنفس المهمة : مهمة اقرار الدستور أو تعديله !(٢٠) . وسرعان ما تبنى الوفد هذه الدعوة . ففى تصريحات عبد السلام فهمى جمعة يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ ،

طــالب بأن تكون الانتخــابات التى تجرى ، « للبرلمـا ن» وليس « لجمعية تاسيسية »(٢١) • وفى يوم ٢٥ مارس وعلى الرغم من ان الأحزاب لم يكن قد سمح بعودتها بعد ، الا أن جريدة « المصرى » نشرت تصريحا لمن وصفته بانه « مصدر يستطيع أن يتحدث باسم الوفــد » أبدى فيه رأيه فى الموقف القائم • وقد أعلن تمسك الوفــد بالنظام الجمهورى البرلمــانى ، والاصــلاح الزراعى ، وعودة الحياة النيابية فورا ، حتى تستقر الأوضاع » • وفى هذا التصريح وصف « المصــدر » الســالف الذكر اللواء محمــد نجيب بأنه : « يستحق تقدير الوطن ، فقد عمل لصالح مصر الكثير(٢٢) •

وقد أفلحت هذه الدعوة فى احداث التأثير المطلوب فى مجلس قيادة الثورة • ففى التصريحات التى أدلى بها اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، صرح بان « ما وعدنا به من قيام الجمعية التاسيسية فى تاريخ غايته ٢٣ يولية القادم ، لتراجع الدستور وتتولى أعمال البرلمــان ـ هو أقل صــور الحيــاة النيابية التى سنصل اليها البــلاد حتى ذلك التاريخ ، أى الجمعية التأسيسية • وان كان ثمة تغيير فالى الأحسن ، **وقد يكون ذلك بقيام برلمــان مباشرة** • ونحن جميعا نعمل فى دراسة متواصلة لتحقيق هذا الغرض »(٢٣)•

ثالثا ـ اســقاط وزارة الثورة وتاليف وزارة مدنية :

وكان القائمقام يوسف صديق هو الذى أطلق هذه الدعوة يوم ٢٣مارس ١٩٥٤ • **فقد اقترح اقامة وزارة ائتلافية برياسة الدكتور وحيد رافت تمثل التيارات السياسية المختلفة القائمة فعلا فى البلاد ، وهى : الوفد ، والاخوان المسلمون ، والاشتراكيون ، والشيوعيون** ، على أن تكون مهمة هذه الوزارة « اجراء الانتخابات للبرلمان الجديد » • وقد بنى اختياره لوحيد رافت على أنه كان العضــو الوحيد فى قسم الرأى بمجلس الدولة الذى أفتى بدستورية عودة البرلمــان الوفدى القديم المنحل ليباشر ســلطته الشرعية فى أعقاب

قيام الثورة ، بينما أفتى نسعة ضده بعدم دستورية دعوة ذلك البرلمان ٠ وكان رأى القائمقام يوسف صديق هو : اما دعوة البرلمان الوفدى المنحل لتولى حقوقه الشرعية ، أو تأليف الوزارة الائتلافية السالفة الذكر(٢٤) ٠

على أنه لما كانت عودة البرلمان الوفدى القديم أمرا متعذرا فى ذلك الحين ، اذ سبق أن رفضه قسم الرأى بمجلس الدولة بأغلبية ٩/١ ، فقد تبنت نقابة الصحفيين فكرة تأليف الوزارة القومية لاجراء الانتخابات ضمن مطالبها المشهورة التى قررتها يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤(٢٥) ٠

رابعا - الافراج عن المعتقلين :

وكان عبد الناصر قد أعلن يوم ٥ مارس أنه ينوى الافراج عن المعتقلين بعد بحث سريع لحالاتهم ، وأن المحكوم عليهم من محكمة الثورة سيعاد النظر فى الأحكام التى صدرت ضدهم ، أما الذين لم يحاكموا بعد فلن يقدموا للمحاكمة(٢٦) ٠

وفى ذلك الحين كان قد صدر عفو صحى عن **ابراهيم عبد الهادى** ، وكان يقيم فى منزله ٠ كما كان **فؤاد سراج الدين** يقيم بمستشفى الدكتور مجدى بناء على قرار مجلس الثورة(٢٧) ٠ وكان قد أفرج عن **البكباشى مصطفى راغب** الذى سبق أن قررت محكمة الثورة الحكم عليه فى قضية القائمقام رشاد مهنا بالسجن ١٥ سنة ، كما افرج عن اليوزباشى محمد عبد الله المحكوم عليه بخمس سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى سعد عبد الحفيظ المحكوم عليه بـ ٧ سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى محمد عبد الخالق المحكوم عليه بـ ١٥ سنة فى هذه القضية ٠٠ وقد ذكرت « الأهرام » أن هؤلاء الضباط كانوا من الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة الجيش ثم اتهموا بأنهم حاولوا احداث انقلاب ٠ وكان قد سبق ذلك الافراج عن **الصاغ عبد العزيز**

هنيدى بعد أن أمضى مـدة العقوبة وهى سـنة ٠٠ ولم يكن قد أفرج بعد عن **البكباشى ابراهيم حافظ عاطف والصاغ السيد ابراهيم والملازم محيى الخولى**(٢٨) ٠

وفى ذلك الحين كان ما يزال فى الاعتقال **مصطفى النحاس** ، **واحمد حسين ورشاد مهنا**(٢٩) كما كانت تجرى محاكمة **السيدة زينب الوكيل**(٣٠) ٠ وكان **الهضيبى** وكبار رجال الاخوان المسلمين ما يزالون بعد فى الاعتقال ٠ كما أعلن عن محاكمة **اليوزباشى مصطفى كمال صدقى** وآخرين أمام المحكمة العسكرية العليا فى قضية الشيوعية التى اتهموا فيها ٠ وكانت محكمة الثورة قد أرسلت ملف التحقيق الى نيابة أمن الدولة(٣١) ٠

وفى يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ اجتمع **مجلس نقابة الصحفيين** واتخذ قراراته التاريخية التى طالب فيها بالغاء الأحكام العرفية فورا ، والغاء الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء العادى ، والافراج عن المعتقلين ومن بينهم أعضاء نقابة الصحفيين(٣٢) ٠ ثم عقد المحامون جمعيتهم العمومية فى نفس اليوم ، **وقرروا الاضراب يوم ٢٨ مارس** استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين ، كما قرروا تسجيل هذا الاحتجاج فى محاضر الجلسات بالمحاكم(٣٣) ٠ وفى يوم ٢٧ مارس اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية وأصدرت بيانا طالبت فيه بالغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير واجراءات استثنائية فورا ، وحل مجلس قيادة الثورة « منذ اليوم » ، وتأليف وزارة مدنية تتحمل المسئولية عن رئيس الجمهورية لحين اجتماع الجمعية التأسيسية(٣٤) ٠ وفى اليوم التالى اجتمع مجلس ادارة جمعية التدريس فى كل من جامعتى القاهرة وابراهيم (عين شمس حاليا) واتخذ قرارات بالغاء الأحكام العرفية ، واطلاق الحريات فورا ، وعودة الحياة الدستورية(٣٥) ٠ وهكذا بلغت معركة الليبرالية أشدها ٠

خامسا : في ذلك الحين كان التحدي من جانب بعض الضباط الأحرار لدور جمال عبد الناصر قد بلغ مبلغه . ففي حديث **للقائمقام يوسف صديق** نشرته « المصري » كشف عن أنه كان « على رأس الضباط الأحرار » يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأنه قام بالدور الرئيسي الذي مكن للضباط الأحرار من تنفيذ سياستهم . ثم قال ان دوره يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « سيتركه للتاريخ » ، « وان كان الرئيس اللواء محمد نجيب لم يبخل على الحق في مذكراته التي نشرها على الناس حين قال انني كنت الشرارة الأولى التي اندلعت في هذا التاريخ » . واستشهد يوسف صديق بجمال عبد الناصر ، فقال انه يفضل أن يسأل ايضا البكباشي جمال عبد الناصر عن هذا الدور ، وأنا راض بتقريره (٣٦) . أما **القائمقام احمد شوقي** ، فقد أعلن أنه كان أكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب « عندما قام معهم بتنفيذ الحركة »(٣٧) .

وقد افاد ابراز كل من يوسف صديق واحمد شوقي لدوريهما على هذا النحو ، في التقليل من دور عبد الناصر ، الذي كان قد عرف في ذلك الحين بانه كان الرأس المدبر وراء الحركة . وربما كان ذلك ردا على ما أوردته مجلة « لايف » الأمريكية ، التي كانت قد نشرت خمس صفحات عن عبد الناصر باعتباره الزعيم الحقيقي للثورة ، وقالت انه كان يحكم مصر بالفعل منذ عزل فاروق ، من خلال الشخصية التي اختارها لتقف في الصف الأول ، وهي شخصية اللواء محمد نجيب .

سادسا : وفي يوم ٢٤ مارس ١٩٥٤ خاضت البورجوازية المصرية المالية المعركة ضد الثورة بالخطاب الخطير الذي القاه « **علي الشمسي** » رئيس مجلس ادارة البنك الأهلي ، في ذلك اليوم ، والذي كان قاطعا في ابراز عجز السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الثورة عن قيادة التقدم الاقتصادي في البلاد . فقد أبرز حالة الركود الاقتصادي الذي أخذ يسود البلاد منذ قيام

الثورة ، ونسبه الى الخوف من تدخل الدولة المتعالب ، والقلق ، والخوف من وقوع انكماش ، وقال ان الانعاش الاقتصادى يتطلب جوا من الطمانينة على مستقبل الاستثمار ، كما ان النمو الاقتصادى يصعب تحقيقه اذا ظلت رؤوس الأموال معطلة • وتحدث عن نتائج تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، فاعطى صورة قاتمة قائلا : « لقد أسفر الاصلاح الزراعى فضلا عن تخفيض الايجارات الزراعية • ولهذا اثر لا ينكر من ناحية العدالة الاجتماعية ، ولكن مما يؤسف له ان البطالة المزمنة بين العمال الزراعيين آخذة فى الازدياد ، هذا الى أن الظروف الاقتصادية السائدة ، وبعض العوامل المترتبة على تنفيذ الاصلاح الزراعى ، قد أدت الى زيادة طلاب العمل ، ونتج عن ذلك انخفاض فى مستوى الأجور الزراعية » ثم قال ان الجمود النسبى فى ايراد المشتغلين بالزراعة يؤدى الى الحد من مقدرتهم الشرائية ويعوق التقدم »(٣٨) •

حواشي الفصل العاشر :

(١) أنظر مقال أحمد أبو الفتح في المصرى يوم ٧ مارس ١٩٥٤ .

(٢) تصريحات خالد محيي الدين لجريدة « فرانس سوار » الفرنسية ، وقد نقلته المصرى في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

(٣) أنظر حول تكوين الأحزاب المصرية : الأهرام في ١٥ ، ١٨ مارس ١٩٥٤ .

(٤) تصريحات عبد السلام فهمي جمعة في المصرى ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

(٥) المصرى في ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(٦) تصريحات حافظ رمضان في الأهرام ٢١ مارس ١٩٥٤ .

(٧) قرارات الحزب الوطني (المصرى في ٢٧ مارس ١٩٥٤) .

(٨) الأهرام في ٢٢ مارس ١٩٥٤ .

(٩) مقال أحمد الألفي عطية في (الأخبار في ٢٣ مارس ١٩٥٤) .

(١٠) حديث الدكتور وحيد رأفت للمصرى في ١٢ مارس ١٩٥٤ .

(١١) حديث القائمقام يوسف صديق للمصرى في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

(١٢) الأخبار والمصرى في ١٨ مارس ١٩٥٤ .

(١٣) الأهرام في ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

(١٤) الأخبار في ٢٤ مارس ١٩٥٤ .

(١٥) المصرى في ٢٦ مارس ١٩٥٤ .

(١٦) المصرى في ٧ مارس ١٩٥٤ .

(١٧) المصرى في ١٠ مارس ١٩٥٤ .

(١٨) المصرى في ١٥ مارس ١٩٥٤ .

(١٩) المصرى في ٢٧ مارس ١٩٥٤ .

(٢٠) المصرى في ١٦ مارس ١٩٥٤ .

(٢١) المصرى في ٣٠ مارس ١٩٥٤ .

(٢٢) المصرى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٣) المصرى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٤) نفس المصــدر ٠

(٢٥) نفس المصدر فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٦) تصريحات البكباشى جمـال عبد النـاصر (المصرى فى ٦ مارس ١٩٥٤) ٠

(٢٧) المصرى فى ٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٨) الأهــرام فى ٧ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٩) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤

(٣٠) نفس المصـدر فى ٥ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣١) الأهــرام فى ٢١ مارس ١٩٥٤ ، المصرى فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣٢) أنظر قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣٣) قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (نفس المصدر) ٠

(٣٤) بيان هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية (نفس المصدر فى ٢٨ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣٥) بيان مجلس ادارة هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، وكذا بيان مجلس ادارة هيئة التدريس بجامعة ابراهيم (عين شمس) (نفس المصدر فى ٢٩ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣٦) حديث القائمقام يوسف صديق للمصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣٧) حديث القائمقام احمد شوقى للمصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣٨) خطـاب على الشمسى رئيس مجلس ادارة البنـك الأهـلى (المصرى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤) ٠

الفصل الحادى عشر

سقوط الليبرالية فى مصر

الفصل الحادى عشر

سقوط الليبرالية فى مصر
٢٦ — ٢٩ مارس ١٩٥٤

فى ذلك الحين كان جمال عبد الناصر يرقب قوى الديموقراطية الليبرالية وهى تحقق أعظم انتصاراتها على الثورة ، يراها وهى تسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبى الذى حصل عليه بقراراته التى أطلق بها حرية الصحافة ووعد فيها باعادة الحياة النيابية والغاء الأحكام العرفية ، وكان يتصور ما تعنيه عودة الليبرالية فى ذلك الوقت من عودة عقارب الساعة الى الوراء ، ومن رجوع كل القوى الاجتماعية والسياسية القديمة الى مواقعها السابقة · وكان يحس بالتالى بأخطار تهدد الآمال الكبيرة التى كان يزدحم بها صدره فى بناء مصر جديدة تنفض عنها تراب القديم · وكان ، وهو اعرف بطاقاته الكامنة ، يرى هذه الثورة المضادة وهى توشك أن تلتهم كل ما بنته الثورة ، وكل ما يمكن أن تبنيه · ولم يكن بغريزته المقاتلة العنيدة ينوى الاستسلام · ولم يخف نواياه فى أحرج الظروف · ففى المؤتمر الوطنى الكبير للقوات المسلحة الذى عقد يوم ٩ مارس ١٩٥٤ ، والذى وقف فيه اللواء نجيب يدعو الضباط الى ترك السياسة والعودة الى ثكناتهم ، وقف عبد الناصر بعده يقول فى عبارات خطيرة :

« لقد أشاع المغرضون أن وحدتنا قد تفككت ، وأذاع المضللون أن قوتنا

قد تحللت . فخرجت الرجعية من جحورها يسندها الاستعمار ، متحدين متكاتفين ضد الوطن العزيز وأبنائه ، وضد الثورة وأهدافها . قام الرجعيون يضللون ويخادعون ويطالبون بالاستبداد ، ويناشدون الاستغلال ، ويتهمون هذه الثورة بالزور والبهتان ، ولكنكم أنتم يا رجال الجيش تؤمنون ايمان قويا بأهداف الثورة ، وتحسون احساسا قويا بآلام الشعب ، وتعلمون يقينا آمال الشعب ، وانتم الذين قمتم بثورة ٢٣ يوليو ، وأنتم الذين سترغمون الرجعية على النكوص على أعقابها ، والانزواء فى جحورها ، وتحطمون الاستعمار وتقضون عليه .. واذا كانت الرجعية تحطم الأشخاص ، فانها لن تقوى أبدا أن تحطم المبادىء السليمة والأهداف العظيمة والمثل العليا . لن تستطيع الرجعية ذلك أبدا ما دمتم مؤمنون بها . ان أمامنا رسالة صعبة تحتاج منا جميعا جهدا جبارا تقاوم به الرجعية التى تزعم زورا وبهتانا أنها تنادى بالحق ، وما هو الا الباطل ، ولهذا فان الرجعيين لن يخدعوكم أنتم أيها الرجال ، وانني فى هذا المكان المقدس أعاهدكم أنني لن أضلل ، ولن أخادع ولن أستخذى مهما قالوا ، لأنى أؤمن ايمانا قويا بالمبادىء والأهداف والمثل العليا التى لا بد أن تنتصر . سأحارب الرجعية والاستعمار بكل ما أوتيت من قوة ، وستحقق الثورة باذن الله وبقوة ارادتكم الأهداف العظيمة كلها كاملة طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين ، وطالما أنتم تقدرون الأمور .. قالوا ان الثورة تصفى أعمالها . ولكنى أقول ان الثورة تسير فى طريقها بقوة وشجاعة وحزم وعزم ، وان هذه الثورة ممثلة فيكم ، وستحقق كل شىء ، ولن نخاف أبدا ولن نرهب أحدا ، واننا الآن أقوى مما كنا عليه فى الماضى »(١) .

بهذه العبارات الخطيرة لم يخف عبد الناصر نواياه . ولكن لأنه ضابط عسكرى ، وقد سبق أن قام بحركته بواسطة الجيش ، فان تقديره لفكرة

المقاومة لم يكن يبعد كثيرا عن الجيش الذى كان يراه الأداة الوحيدة القادرة على ضرب الثورة المضادة ، والذى كان يرى أن الثورة ممثلة فيه ، ومن هنا فقد حذر الضباط من الانخداع بكلام الرجعيين ، وأعرب عن يقينه بأن الثورة تستطيع تحقيق أهدافها « طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين وطالما انتم تقدرون الأمور » •

ولقد أزعج هذا الخطاب القوى السياسية القديمة كل الازعاج — خصوصا بعد أن أخذت جريدة الجمهورية ، لسان حال الثورة ، تعزف على نفس النغمة • فكتب أحمد أبو الفتح مقالا تحت عنوان : « سيادة الشعب » ، قال فيه : « منذ بات معروفا ان الجمعية التأسيسية على وشك التكوين عن طريق الانتخاب المباشر ، وهناك نوع من « الواغش » من الكتاب يحاول التشكيك فى مقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه • تارة يشككون باسم «الرجعية» ، وتارة باسم « سماسرة الاستعمار » ، وتارة باسم « الاقطاعيين » •• ان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته الحرة الطليقة »(٢) • على ان اللواء محمد نجيب لم يكن من رأى عبد الناصر فى مفهوم كلمة « الرجعية » أو « الرجعيين » ، فبينما كان الأخير يعنى بها جميع القوى السياسية والاجتماعية القديمة التى تسعى لاعادة عقارب الساعة الى الوراء ، فقد أعلن اللواء نجيب أنه حين يتحدث عن الرجعية والرجعيين « فانما أقصد عددا قليلا ، هم المفسدون فى حق هذا البلد »(٣) •

على كل حال ، فلما كانت سيطرة اللواء محمد نجيب والضباط الأحرار الموالين له شبه كاملة على الجيش فى ذلك الحين ، فقد كان ذلك كافيا لبث اليأس فى قلب عبد الناصر من احتمال استخدام الجيش فى الثورة على الثورة المضادة • وقد بدا أنه لم يبق مفر من القاء عصا المقاومة ، وهو ما حدث يوم ٢٥ مارس ، وتمثل فى حدثين خطيرين :

الأول : الافراج عن الهضيبى وعبد القادر عودة وجميع المعتقلين من الاخـوان(٤) • وقد حدث هـذا الافراج بعد أقل من أسبوع على تصريح لعبد النـاصر لوكالة « انسـا » للأنباء الايطالية ، قال فيه ان « اعادة هذه الجماعة لا تفكير فيها فى البرهة الحاضرة ، وعندما نسـمح لها بذلك ستكون حرة فى اختيار الشكل الذى تفضله ، سـواء كحزب اسـلامى ، أو جمعية اسـلامية »(٥) • وكان للملك سـعود الذى كان يزور القـاهرة منذ يوم ٢١ مارس دور فى التسوية • ففى حديث لعبد الرحمن عزام لجريدة المصرى فى يوم ٢٥ مارس صرح بان « الملك سـعود هو الذى تكلم مع البـكباشى جمـال عبد النـاصر شخصيا ، وقال له : ان مصر ، وهى زعيمة الدول العربية والاسـلامية ، لا يجدر أن يكون الاخوان المسلمون فيها فى المعتقلات، وألا يباشروا نشـاطهم(٦) ولذلك ففى اليوم التالى أعلنت جريدة «الجمهورية» أنه « قد تقرر اعادة جماعة الاخوان المسلمين ، وزوال كل أثر لقرار حـل الجماعة الصادر فى يناير الماضى »(٧) •

ثانيا : أما الحـدث الخطير الثانى ، فهو ان مجلس قيـادة الثورة اجتمع فى نفس اليوم ليقرر تصـفية الثورة بالقرارات الآتية :

١ — يسـمح بقيام الأحزاب •

٢ — مجلس قيـادة الثورة لا يؤلف حزبا •

٣ — لا حرمان من الحقوق السـياسية حتى لا يكون هنـاك تأثير على حرية الانتخابات •

٤ — تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، بدون أن يعين أى فرد وتكون لها السـيادة الكاملة والسـلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمـان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة •

٥ — حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، **باعتبار الثورة قد انتهت** ، وتسلم البلاد لممثلى الأمة ٠

٦ — تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها(٨) ٠

على هـذا النحو انتهت ثورة الجيش أمام هجوم الثورة الليبرالية المضادة ، وبدا لعبد النـاصر أن عقارب الساعة قد دارت الى الوراء بالفعل ٠ ولكن هل كان ذلك واضحا فى عين السواد الأعظم من الشعب فى ذلك الحين ؟

للاجابة على هذا السـؤال نقول ان المعركة من أولها الى آخرها كانت تحكمها العناصر الثلاثة الآتية :

العنصر الأول : الضباب الأيديولوجى الكثيف الذى كان يلف الثورة فى ذلك الحين ٠ لقد قامت بلا أيديولوجية — باعتراف عبد النـاصر نفسه كما أوضحنا ٠ وحتى مارس ١٩٥٤ لم تكن قد صاغت أيديولوجيتها بعد ٠ وفى غياب مثل هذه الأيديولوجية ، فان اجراءات تصفية القوى الاجتمـاعية والسياسية القديمة كانت تبدو بالمنظار الليبرالى اجراءات تقوم بها دكتاتورية عسكرية ٠ وتلك مأساة الثورة فى ذلك الحين ٠

اما العنصر الثانى : فهو وضوح أيديولوجية القوى السـياسية التى خاضت المعركة ضـد الثـورة ، وهى : الوفـد ، والاخوان المسـلمون ، والشيوعيون ٠ وهو وضوح كان يستقطب اليه بالحتم ولاء جماهير من كافة الطبقات الاجتماعية ٠

اما العنصر الثالث فى المعركة ، فيكمن فى ان الليبرالية التى كانت تمثل المناخ الوحيد فى ذلك الحين لتعايش جميع القوى السياسية السالفة الذكر ، بعد أن عجزت الثورة عن توفير المنـاخ البديل لهذه القوى بغموضها الأيديولوجى — هذه الليبرالية كانت تهيىء المناخ الوحيد أيضا للبورجوازية

الزراعية الكبيرة الحاكمة القديمة للانقلاب على كل منجزات الثورة الديموقراطية واعادة عقارب المجتمع المصرى الى الوراء • وتلك هى ماساة القوى التقدمية التى ارتبطت بالليبرالية فى ذلك الحين •

فى خضم هذه المعركة المحتدمة ، كانت هناك قيادات عمـالية ترقب الصراع التاريخى الدائر بين الليبرالية والثورة ، وتدرك بحسها البروليتارى الخطر الذى يمكن أن يتعرض له كفاحها ونضالها ومكاسبها لو نجحت الثورة المضادة وعاد عهد سيطرة أصحاب الشركات • وقد كانت الفرصة التاريخية التى تهيأت لها هى ان وقوفها الآن الى جانب الثورة قد يحقق لها النصر ، وقد يضمن لها ميزة الحليف أو الشريك ، بينما أن وقوفها الى جانب القوى الليبرالية لن يهيىء لها هذه الميزة ، لأن البورجوازية التجارية والصناعية لن تدعها تشـاركها مغانم النصر ، اذ سيتغلب عنصر التناقض على عنصر التحالف فى علاقاتهما •

ويتضـح من التحقيق التاريخى الذى أجريته لهذه الحركة باتصالاتى بالقيادات العمـالية التى لعبت الدور الرئيسى فيها ، وبالرجوع الى المصادر الأصلية ، ان التسـابق على كسب القوى البروليتارية كان قائما بين قوى الديموقـراطية الليبرالية وقوى الثورة المؤيـدة لعبـد النـاصر • فطبقـا لمـا ذكره الصاوى أحمد الصاوى ، رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك، الذى نفـذ اضراب واعتصـام ٢٦ مارس المؤيد لاسـتمرار الثورة ، فان القائمقام يوسف صديق قد اتصـل به مرتين ، وتم لقاؤه به مرتين فى أعقاب كل اتصـال ، وكانت المقابلة الأولى فى اللواء السابع مشـاة بالعباسية ، حيث كان يجتمع حينذاك ببعض الضباط بينهم خالد محيى الدين • أما المقابلة الثانية فتمت فى بيت يوسف صديق نفسـه بضاحية الزيتون • وكان الاتفاق على أن يقوم عمـال النقل المشترك باضراب مؤيد لتصـفية الثورة عند حلول

ساعة الصفر . على أن هذه الاتصالات كانت خاضعة لرقابة جماعة عبد الناصر . ففي صباح اليوم التالى للمقابلة الأولى ، كان الضابط عبدالعظيم شحاتة يزور الصاوى أحمد صاوى ليستفسر منه عن أسباب ذهابه الى اللواء السابع . أما بعد المقابلة الثانية ، فكان الصاوى هو الذى ذهب - على حد قوله - الى هيئة التحرير ليبلغ كلا من الصاغ ابراهيم الطحاوى ، السكرتير العام المساعد للهيئة ، والصاغ عبد الله طعيمة ، مدير النقابات ، ينبأ هذه المقابلة !(٩) . وعلى كل حال ، فقد كان معروفا لدى القيادات العمالية الأخرى، ان موقف اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو مؤيد لتصفية الثورة ، وان هذا الاتحاد سوف يشترك فى الاضراب الذى قررت نقابة المحامين القيام به يوم الأحد ٢٨ مارس استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين . وقد لعبت الظروف دورها فى انتقال هذا الاتحاد من فريق الليبرالية الى فريق الثورة فى آخر لحظة(١٠) .

وقد تهيأت الفرصة للقيادات العمالية الموالية للثورة للعب دورها فى المعركة الناشبة بين الليبرالية والثورة ، عندما اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات يوم ٢٥ مارس بتصفية الثورة . فقد استدعى الصاغ أحمد عبد الله طعيمة هذه القيادات الى هيئة التحرير يوم ٢٦ مارس ، لابلاغها بهذه القرارات . ولعل الغرض من هذا الاستدعاء هو جس نبض القيادات فيما يمكن أن تقدمه لمساندة الثورة . على أنه من الثابت - لو كان هذا الاستنتاج صحيحا - أن ذلك قد تم بمبادرة من كل من طعيمة والطحاوى دون اشتراك عبد الناصر فيه . فلم يكن عبد الناصر فى ذلك الحين يعتقد فى امكانية نجاح هذه الحركة لو تمت ، بل كان يرى أنها قد تعرض فاعليها لأخطار لا يستطيع دفعها عنهم . لقد كان عبد الناصر ، كما ذكرنا ، يعتقد - بعقليته العسكرية - ان الجيش وحده هو الأداة التى يمكنها هزيمة القوى اللبرالية .

وفي الواقع ان تقدير القيادات العمالية نفسها ، لنجاح الحركة التى قامت بها ، لا تتجاوز نسبة ١٠٪ — كما قال لى كامل العقيلى !

على كل حال ، ففى هيئة التحرير فى ذلك اليوم ٢٦ مارس ولدت فكرة الاضراب والاعتصام تأييدا لاستمرار الثورة • ويقول محمد محمد أحمد العقيلى الشهير بكامل العقيلى ، وهو رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات ، أنه كان صاحب الفكرة • وكما ذكر محمد نوح ، رئيس نقابة مستخدمى ترام القاهرة فى ذلك الحين ، فقد كان الاتجاه العام داخل القاعة بين القيادات العمالية مؤيدا لاستمرار الثورة ومضادا لقرار عودة العسكريين الى ثكناتهم » ، « لايمان الجميع » — كما قال — « بأن الثورة سوف ترفع مستوى العمال وسوف تستجيب لمطالبهم • ولذلك فعندما أبلغ الصاغ أحمد طعيمة القيادات العمالية بقرار تصفية الثورة أبدوا اعتراضهم على الفور ، واقترح كامل العقيلى عمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة • وقد أعجبت الفكرة طعيمة، ووافق على الفور(١١) • على أنه عندما نقل الى عبد الناصر **هذه الفكرة ، أبدى هذا معارضته الصريحة لها • وطلب اليه ابلاغ القيادات العمالية بألا تقدم على شيء ، « لأن محمد نجيب » — على حسب قوله — « فى أوج مجده ، وسيشنقكم فى ميدان التحرير دون أن أستطيع أن أعمل لكم شيئا » !** على ان الصاغ طعيمة رد قائلا : « لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورءوسنا على أكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك سوى أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا » !(١٢) •

وقد كانت الخطوة التالية هى مناقشة كيفية تنفيذ الفكرة • وقد دارت مناقشات طويلة لتحديد من يتزعم الاضراب ، ومكان تنفيذ الاعتصام • وقد استبعد سيد خلاف ، رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية ، من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب ، كما استبعد كامل

العقيلى لقلة فاعلية اضراب سيارات التاكسى ونقل البضائع وغيرها . واختير الصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك لتزعم هذا الاضراب، كما اختيرت دار الاتحاد مكانا للاعتصام ، وكانت أسباب هذا الاختيار (**أولا**) ان اتحاد النقل المشترك يسيطر على شريان القاهرة الحيوى وهو المواصلات ، (**ثانيا**) الرغبة فى احتواء الاتحاد نظرا لما كان شائعا من أنه سوف يشترك فى اضراب ٢٨ مارس المزمع عقده تأييدا لتصفية الثورة .

وقد ذهب بالفعل كل من كامل العقيلى ، وسيد خلاف ، وزكى مخيمر (رئيس نقابات عمال الترام) الى جراج بولاق ، الذى كان يموج بالاضطراب فى ذلك اليوم نظرا لمعارضة العمال فى نقل جراجهم الى مصر القديمة ، واخطروا الصاوى بقرار القيادات العمالية بتزعمه الحركة واختيار دار الاتحاد مقرا للاعتصام ، فوافق ، وتوجه الجميع الى دار الاتحاد حيث بدأ الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وتم استدعاء مجالس ادارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالاضراب والاعتصام ، وبذلك دخلت الحركة فى دور التنفيذ الفعلى .

وطبقا للتنسيق الذى جرى مع هيئة التحرير ، فقد أخذت دار الاذاعة المصرية فى اذاعة قرارات النقابات بالاضراب حتى من قبل اتخاذها فعلا ! وقد تضمنت هذه القرارات نصا شبه موحد ، بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام ، وعن العمل ، والاعتصام ، حتى تجاب المطالب الآتية :

١ - عدم السماح بقيام الأحزاب .

٢ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر .

٣ — قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات الى جانب مجلس قيادة الثورة ، بمثابة جمعية وطنية ! تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى اصدارها ٠

٤ — عدم الدخول فى معارك انتخابية(١٣) ٠

على ان عمال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة ، واستمروا فى عملهم بشكل طبيعى وعادى ٠ على الرغم من أن رئيس النقابة ، زكى مخيمر ، كان بين المعتصمين بدار الاتحاد ٠ ويرجع السبب فى ذلك الى تشجيع القيادات العمالية الأخرى للعمال على الاستمرار فى العمل ٠ وكان على رأس هؤلاء محمود فرغلى ، الماركسى الذى كان يتخذ بطبيعة الحال نفس موقف القيادات الماركسية الأخرى من الثورة — وهو ضرورة تصفيتها باعتبارها دكتاتورية فاشية تريد فرض حكمها العسكرى على البلاد ٠ وكان من الضرورى ايقاف مركبات الترام بالقوة ، وهو ما تم عن طريق الاعتداء على هذه المركبات بواسطة جماعات عمالية نظمت لهذا الغرض ، كما ضرب محمود فرغلى ضربا مبرحا بواسطة عناصر عمالية وبوليسية ٠ وفى الساعة الثامنة صباحا كان الشلل قد شمل جميع وسائل المواصلات ٠

على هذا النحو حققت الحركة نجاحها الذى كان نقطة تحول فى ثورة ٢٣ يوليو ، وهو نجاح يجب أن نعترف بأنه لم يكن ليتحقق لولا ما تم مسبقا من تنسيق هيئة التحرير ٠ ولقد رأينا ان الحركة كانت قاصرة على العاصمة ، كما أنها اقتصرت فى بدايتها على الطليعة العمالية المؤيدة للثورة دون الطبقة ، وقد اتخذت دون أية تعبئة للقواعد العمالية ، اذ لم يكن ثمة وقت لذلك ، وكان من الممكن فى مثل هذه الحالة أن تنفصل الطبقة العاملة عن قياداتها ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لعمال الترام بالذات ٠

على أن ذلك لا ينفي الحقيقتين الآتيتين : **الأولى** : ان الحركة قد نجحت بوصفها حركة قامت بها الطبقة العمالية وليست بوصفها حركة طلبة او مثقفين أو اى فئة أو طبقة أخرى ٠

ثانيا : انه لولا هذه الحركة لقضى على الثورة قضاء مبرما ، ولعادت الحياة النيابية الى مصر من جديد ، ولتغير وجه تاريخ مصر ٠

على كل حال، فقد كان على يد هذه الحركة نهاية الديموقراطية الليبرالية، **فقد شجعت الحركة ضباط الأسلحة الموالين لعبد الناصر على التحرك ، كما شجعت الضباط المترددين على حسم موقفهم واعلان ولائهم لعبد الناصر** ، وقد اجتمع هؤلاء يوم ٢٧ مارس (اليوم التالى لاضراب العمال) واتخذوا قرارات بالغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس ، وبالاعتصام فى ثكناتهم الى أن تلغى هذه القرارات ، وحملوا مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يقع من حوادث اذا لم تجب مطالبهم !(١٥) ٠ أما الضباط الموالون لمحمد نجيب وللثورة المضادة ، فبعضهم لاذ بالفرار ، مثل القائمقام أحمد شوقى الذى لجأ الى قصر الطاهرة حيث يقيم الملك سعود ضيف مصر فى ذلك الوقت للاحتماء به(١٦) ٠

وفى هذه الظروف ارتدت كثير من الفرق السياسية القديمة المعادية للوفد الى اصولها الأولى ، فأعلن حافظ رمضان ان الثورة يجب أن تستمر حتى تحقق ما وعدت به(١٧) ٠ أما الاخوان المسلمون ، الذين كان عبد الناصر قد اشترى تأييدهم للثورة فى مقابل الافراج عن زعمائهم يوم ٢٥ مارس كما ذكرنا ، فقد انقلبوا على الليبرالية ، ففى المؤتمر الكبير الذى عقدته الجماعة يوم ٣٠ مارس ، وقف المرشد العام ، الهضيبى ، خطيبا قائلا :

« اننى أهنئكم أيها الاخوان بعودة داركم اليكم وبمباشرة نشاطكم على صورة أوسع وأكثر تفانيا ٠ وان كنتم من قبل عامين لم يؤخركم

مؤخر ، ولم يثنكم من عزمكم أحـد ٠٠ **لقد ظهر راى ينادى بعودة الأحزاب القديمة الى الوجود مرة أخرى ، واننى لفى عجب شديد من هذه الجرأة وهذا المنطق !** ان الأحزاب والهيئات النيابية السـابقة عانت منها الدول أشـد العنـاء ، فقد كان والدهم الفسـاد والمحسـوبية وتفشى فيهم حب الذات ، فلم يكن عملهم لوجه الله ولكن كان عملا لوجه الشـيطان » ٠ ثم استطرد الهضيبى يقول : « **أفهم ان شخصا ينادى بعودة الحيـاة النيابية ، ولكن لا ينـادى بعودة الأحزاب القديمة كى تباشر مهامها ٠٠ فنحن اذ نطالب بالحياة النيابية فانما نطالب بحيـاة نيابية نظيفة طاهرة سـليمة مكفولة فى ظلها حرية الصـحافة وحرية الاجتماع وحرية القول** »(١٨) ٠

ولم يسـأل الهضيبى نفسه : كيف يمكن لدكتاتورية عسـكرية ان تفرز حياة نيابية نظيفة طاهرة تكفل في ظلها الحريات العامة ـ كما كان يتوهم؟ وكيف تعود الحياة النيابية دون أن تعود الأحزاب القديمة وتطرح نفسها على الشعب في انتخابات حرة نظيفة لكى يقرر بنفسه بقاءها او فنائها ؟

والمهم هو ما ثبت من عجز الأحزاب القديمة ، وعلى رأسها الوفد ، عن تحريك أى قوة جماهيرية للدفاع عنها، فاثبتت افلاسها السياسى الكبير٠ولقد كانت جريدة «**المصرى**» هى التى تصدت يوم ٢٨ مارس لادانة حركة ٢٦ مارس كحركة سـلطوية ، وحملت مجلس قيـادة الثورة مسئوليتها ٠ فكتب محمود عبد المنعم مراد تحت عنوان : « حقيقة الموقف » يقول :

« ان جميع أعضـاء مجلس قيـادة الثورة مسئولون أدبيا وتاريخيا عن احترام قرارات يوم الخميس الماضى (قرارات تصفية الثورة) والمحافظة عليها والعمل على تنفيذها ٠ فما الذى حدث ؟ حدث ان منشورات كثيرة وزعت بأن تستمر الثورة ولا تلغى الأحـكام العرفية ولا تجرى انتخابات ٠ وحدث أن قامت بعض المظاهرات التى اشترك فيها اشخاص معينون يهتفون ببقاء الثورة

واستمرارها وعدم تنفيذ القرارات التى اتخذها المجلس ورحبت بها جميع طوائف الشعب ، وحدث أن اندس بعض العمال المأجورين وحرضوهم على الاضراب ، فتعطلت السيارات الامنيبوس بعض الوقت ، ثم فطن العمال الى حقيقة الأمر وهاجوا على أولئك الذين دفعوهم الى الاضراب • كل هذا لا يمكن أن يحدث الا اذا كانت هناك بعض العناصر التى تعارض فى قرارات مجلس قيادة الثورة ، وتريد الاخلال بالأمن **واحداث الفتنة بين صفوف الجيش والشعب** ، بدعوى ان البلاد ستسلم للأحزاب ، مع ان الواقع ان البلاد **ستسلم لممثلى الأمة الذين سيختارهم الشعب فى انتخابات حرة** »(١٩) • وفى نفس العدد تساءلت المصرى : « لماذا كل هذه الفتن ؟ ان القرارات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة ، اتخذها بمحض اختياره ورغبته ، والا فما هى القوة التى أرغمته على اتخاذها ؟ ما هى القوة التى أجبرت مجلس قيادة الثورة على تقرير **منح الشعب حريته** ؟ » •

على أن هذه الكلمات كانت صيحة فى واد ونفخة فى رماد • ففى يوم ٢٩ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرر ما يلى :

١ ـ ارجاء تنفيذ القرارات التى صدرت فى ٥ مارس و٢٥ مارس ١٩٥٤ ، حتى نهاية فترة الانتقال •

٢ ـ تشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة •

وفى يوم ١٥ ابريل اجتمع المجلس مرة أخرى لاتخاذ الاجراءات التنفيذية لتصفية القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية ، فقرر :

١ ـ محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وطرق ابعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية •

٢ ــ تطهير الصحافة ·

٣ ــ منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها ·

٤ ــ البحث فى اصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى ·

وفى نفس اليوم قرر أن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ الى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ــ أى فى السنوات العشر السابقة على الثورة ــ وكان منتميا الى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى · أما من لم يكن منهم منتميا الى هذه الأحزاب ، فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة ·

وبموجب هذا القرار حرم من الحقوق السياسية كل من :

(أولا) الوزراء الوفديون : مصطفى النحاس ، على زكى العرابى ، عبد السلام جمعة ، مكرم عبيد ، أحمد نجيب الهلالى ، فؤاد سراج الدين ، مصطفى نصرت ، أحمد حمزة ، عبد المجيد عبد الحق ، محمد محمد الوكيل ، عبد الفتاح الطويل ، عثمان محرم ، محمد صلاح الدين ، محمود سليمان غنام ، حسين الجندى ، ابراهيم فرج ، عبد الفتاح حسن ، عبد اللطيف محمود ، حامد زكى ، يسين أحمد ، عبد الجواد حسين ·

(ثانيا) من الوزراء الدستوريين : محمد حسين هيكل ، أحمد على علوبة ، رياض عبد العزيز سيف النصر ، عبد المجيد ابراهيم صالح ، على عبد الرازق ، أحمد عبد الغفار ، أحمد رمزى ، عباس ابو حسين ·

(ثالثا) الوزراء السعديون : ابراهيم عبد الهادى ، محمود غالب ،

ممدوح رياض ، على ايوب ، عبد الرازق السنهورى ، احمد مرسى بـدر ، الدكتور نجيب اسكندر ، عبد المجيد بـدر .

وفى نفس اليوم ١٥ ابريل ، قرر مجلس قيـادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين ، بحجة أنه ثبت ان سبعة من أعضائها البالغ عددهم اثنى عشر عضوا تقاضـوا فى العهد الماضى مبـالغ جسـيمة من المصروفات السرية ، وان أقلام بعض الصحف اشـتد حقدها على الثورة وظلت تعمل بكل الوسائل للتشكيك فيها ، وأنها عندما رفعت الرقابة على الصحف أخذت تؤلب الجمهور على الثورة وعبت تحاربها(٢٠) .

وقد كانت تلك فى الحقيقة هى نهاية الدور السياسى للطبقة البورجوازية المصرية الكبيرة . فمن الثابت تاريخيا أن الحـكم قد انتقل من يدها نهائيا منذ ذلك التاريخ الى يد العناصر البورجوازية الصغيرة ، العسـكرية والمدنية ، وعلى يـد هذه العناصر تغير وجـه المجتمع المصرى تغيرا جذريا ، وتغيرت معه الحياة السياسية المصرية كل التغيير ، كما تغيرت علاقات مصر الدولية ، وانقلبت علاقاتها بالقوى العظمى ، وتغيرت أيضا علاقاتها بشعوب المنطقة العربية ، وانتقلت الى مستوى جديد .

حواشي الفصل الحادي عشر :

(١) خطاب عبد الناصر فى مؤتمر القوات المسلحة الذى عقد بنادى القوات المسلحة يوم ٩ مارس (المصرى ١٠ مارس ١٩٥٤) ٠

(٢) أحمد أبو الفتوح : « سيادة الشعب » (المصرى فى ١٥ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣) تصريحات اللواء محمد نجيب للمصرى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ ٠

(٤) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٥) تصريحات عبد الناصر لوكالة « أنسا » للأنباء الايطالية (المصرى فى ٢٢ مارس ١٩٥٤) ٠

(٦) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٧) الجمهورية فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(٨) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٩) أنظر الملحق رقم ١ ٠

(١٠) أنظر الملحق رقم ٢ ٠

(١١) نفس المصدر ٠

(١٢) أنظر الملحق رقم ٣ ٠

(١٣) نفس المصدر ٠

(١٤) نفس المصدر ، أنظر أيضا كلمة محمد محمد أحمد العقيل فى الجلسة الثالثة عشرة من جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الصادرة تحت عنوان : «الطريق الى الديموقراطية » ص ٤٨٨ (كتب قومية عدد ١٥٠) ٠

(١٥) الرافعى : ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ص ١١٣ — ١٢٤ ٠

ومن الطريف أن الرافعى اعتقد أن قرارات ضباط الجيش يوم ٢٧ مارس باستمرار الثورة، هى بداية الحركة ، وبنى على ذلك أن هذه القرارات تعتبر ثورة على قرارات ٥ و٢٥ مارس ، وبالتالى فهى استمرار لثورة الجيش فى ٢٣ يولية ٠ وقد أورد اضراب عمال النقل فى المقام الثانى ٠ ومن الواضح أن هذا الكلام لا يتفق مع الحقائق التاريخية التى أوردناها فى المتن ٠ كما أن عبارة عبد الناصر التى سجلها فى دفتر زيارات اتحاد عمال النقل المشترك يوم ٢٩ مارس قاطعة فى اعتباره أن ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو قد انتهت وبدأت ثورة جديدة ٠

(١٦) الجمهورية فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(١٧) نفس المصدر ٠

(١٨) نفس المصدر فى ٢١ مارس ١٩٥٤ ٠

(١٩) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٠) الرافعى : المرجع المذكور ١٢٦ — ١٢٩ ٠

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)
رواية الصاوى احمد صاوى عن
احداث ازمة مارس ١٩٥٤*

كانت لنا علاقة بالقائمقام يوسف صديق منذ قيام الثورة . وبعد قرارات مجلس قيادة الثورة يوم ٥ مارس ١٩٥٤ ، أرسل مندوبا لاستدعائى لمقابلته فى اللواء السابع بالعباسية ، واذكر ان ذلك كان يوم ١٠ مارس . وقد ذهبت ومعى سكرتير النقابة للقائه . وهناك وجدت حركة كبيرة داخل اللواء ، وكان هناك اجتماع موجود به يوسف صديق وخالد محيى الدين . وقابلت يوسف صديق ، فأخبرنى انه قد جهز كل شىء بين طلبة الجامعات وغيرهم من الطوائف ، ولم يبق غير العمال ، وطلب الى التعاون بعمل اضراب ساعة الصفر ، فوافقت . ولكن فى صباح اليوم التالى عند ذهابى الى الجراج، وجدت البكباشى عبد العظيم شحاته منتظرنى ، وسألنى عن أسباب ذهابى الى اللواء السابع ، فانكرت وقلت اننى كنت فى مدينة العمال لحل بعض المشاكل العمالية - وكنت هناك فعلا ولكن قبل ذهابى الى اللواء السابع - ولم اعترف بشىء .

وبعد أيام ، واذكر ان ذلك كان يوم١٧ مارس ، أرسل القائمقام يوسف صديق فى استدعائى مرة أخرى لمقابلته فى بيته فى الزيتون ، فذهبت حذرا ، وكان موجودا عنده بعض الضباط ، وطلب الى أن أكون على استعداد

---

* دار الحوار يوم ١٩٧٤/١١/١٥ .

لعمل اضراب مؤيد لتصفية الثورة وعندما قلت ان الاضراب سوف يترتب عليه خسائر مادية للعمال ، قال أنه سيصرف عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض • وعندما سألته عن نصيب العمال من غنائم الحركة ، قال انه سيتألف حزب للعمال وسيكون لنا فيه النصيب الأوفى • على أنني بعد ان عدت الى بيتي وفكرت فى المسألة ، قررت أن اخبر الصاغ طعيمة بما جرى ، فذهبت ليلا الى هيئة التحرير بعابدين ، وقابلت الطحاوى وطعيمة ، واعلمتهما بالمقابلة ، فشكرانى واتصلا بجمال عبد الناصر وأخبراه بما قلت لهما ، فطلب اليهما أن أستمر فى التظاهر بالعمل مع جماعة يوسف صديق • وفى يوم ٢٦ مارس أعلنا الاضراب تاييدا للثورة •

س ـ من طلب اليك اعلان الاضراب ؟

ج ـ نحن اجتمعنا مساء يوم ٢٦ وقررنا الاضراب والاعتصام تأييدا للثورة وأرسلت فى دعوة مندوبى ٦٤ نقابة تابعة للاتحاد لاتخاذ القرار أيضا •

(لم تسفر المناقشة الطويلة مع الصاوى عن تحديد من طلب اليه اعلان الاضراب أو صاحب الفكرة فى هذا الاضراب) •

س ـ لماذا أيدتم الثورة ولم تؤيدوا جماعة محمد نجيب ؟

ج ـ أيدنا الثورة لما رأيناه من ظلم أصحاب الشركات • وكنا نخشى اذا انتهت الثورة أن تعود سيطرة أصحاب الشركات من جديد •

س ـ هل تحقق أملكم بعد عودة عبد الناصر الى الحكم فى ٢٩ مارس ؟

ج ـ نعم ، بعد هذا الاضراب أصبح الاتحاد صاحب سيطرة على أصحاب الشركات ، واصدرت الثورة القوانين تباعا التى ترد الى العمال حقوقهم وتؤمن حياتهم •

(انتهت المناقشة)

ملحق رقم (٢)
رواية محمد نوح عن دوره في
ازمة مارس ١٩٥٤*

توجهت يوم ٢٦ مارس الى مكتب السيد/طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير ، وكان هناك جميع النقابيين تقريبا : أعضاء الاتحاد العام ورؤساء النقابات . وكانت « هيئة ا لتحرير » قائمة على قدم وساق بمناسبة قرار عودة العسكريين لثكناتهم ، واذا باحمد طعيمة دخل القاعة وتأكد من حضور جميع النقابيين ، وأبلغنا بقرار مجلس قيادة الثورة تصفية الثورة . وكان الجو العام داخل القاعة معاد لهذه الفكرة لايمان الجميع بأن الثورة سترفع من مستوى العمال وستستجيب لمطالبهم ، فأبدى أعضاء الاتحاد العام معارضتهم لعودة العسكريين لثكناتهم ، واقترح كامل العقيلي رئيس اتحاد عمال السيارات عمل اضراب لتبيان شعور العمال وعدم رضاهم عن هذا القرار وتمسكهم بالثورة . فاعجبت الفكرة طعيمة جدا ووافق النقابيون بالاجماع .

وبدأت دراسة كيف ينفذ الاضراب ، وحصلت مناقشات طويلة وصلت في النهاية الى تكليف اتحاد عمال النقل العام بتزعم حركة الاضراب ، حيث ان اتحاد النقل في يده شريان البلد الرئيسي وهو المواصلات . واستبعد سيد خلاف رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب .

كان رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو صاوي أحمد

---

* دار الحوار يوم ٢٣/١١/١٩٧٤ .

صاوى ، فأرسل فى استدعائه ، وذهب كل من كامل العقيلى وسيد خلاف بعربة من العربات لاحضـاره وهو لا يعلم عن دوره شـيئا ، وأسـند اليه الدور .

وفى هذه الليلة حضر مندوب الاذاعة ، واخذ يذيع قرارات الاضراب من مجالس ادارة النقابات كلها .

س — لماذا أيدتم قرار الاضراب والاعتصام ؟

جـ — كنا نؤمن بالثورة ، فقد كانت تستجيب لجميع المشـاكل العمـالية الجماعية والفردية ، لذلك نفذنا الاضراب والاعتصام عن ايمان .

س — قلت ان كامل العقيلى اقترح فكرة الاضراب . فما أدراك أنه كان على اتفاق مسبق مع الصـاغ طعيمة على الفـكرة قبل طرحها فى هـذا الاجتماع ؟

جـ — يسأل كامل العقيلى عن ذلك وهو حى يرزق .

(انتهت المناقشة)

ملحق رقم (٣)

رواية كامل العقيل عن دوره فى اضراب ٢٦ — ٢٩ مارس ١٩٥٤*

فى يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ استدعينا الى هيئة التحرير لنبلغ بقرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش الى الثكنات وانتهاء الثورة . وقد عارضنا الفكرة وطالبنا ببقاء الثورة ، وعرضنا فكرة عمل اضراب واعتصام تأييدا للثورة . وقد دار نقاش حول مكان الاعتصام ، فاقترحت أن يكون دار اتحاد النقل المشترك . وانتقلت أنا وسيد خلاف رئيس اتحاد المحلات التجارية وزكى مخيمر رئيس نقابة عمال الترام الى جراج بولاق لاحضار الصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد النقل المشترك . وكان فى ذلك الجراج تجمهر فى ذلك اليوم بسبب معارضة العمال فى نقل جراجهم من بولاق الى مصر القديمة . وقد أبلغنا الصاوى بقرار القيادات العمالية ، فوافق ، وذهبنا به الى الاتحاد ، وبدأنا الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وبدأنا الاتصالات التليفونية ببقية القيادات العمالية ، وأخذت الاذاعة تذيع بياناتها حتى نجح الاضراب فى الساعة الثامنة صباحا .

س — من استدعاكم الى هيئة التحرير ؟ وكيف تم الاستدعاء ؟

ج — استدعانا الصاغ أحمد عبد الله طعيمة تليفونيا .

س — من الذى اقترح فكرة الاضراب والاعتصام المؤيد لاستمرار الثورة ؟

---

* دار الحوار يوم ١٩٧٤/١١/٢٧ .

جـ ـ أنا صاحب الفكرة ٠

س ـ هل أوعز أحد بها اليك ؟

جـ ـ كلا ، وانما الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال دفعتني للتمسك بالثورة ٠

س ـ هل سبق ذلك اتفاق بينك وبين الصاغ طعيمة أو أحد آخر من ضباط هيئة التحرير ؟

جـ ـ للأمانة والتاريخ لم يكن هناك اتفاق سابق قبل عرض هذه الفكرة ٠ وانما اقترحت الفكرة عرضا ٠

س ـ ما سبب ورود الفكرة بذهنك ؟

جـ ـ كنا قد عرفنا قبل ان نذهب الى هيئة التحرير أن مظاهرة مؤيدة لمحمد نجيب سوف تخرج من الجامعة يوم الأحد ٢٨ مارس وسيشترك فيها عمال اتحاد النقل المشترك ٠ ومن هنا وردت الفكرة بذهني لعمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة ، كما أن هذا هو السبب في اختيار مقر اتحاد النقل المشترك لتنفيذ الاعتصام وقيادة الاضراب ليكون تحت سيطرتنا ٠

س ـ ماذا كان رد الفعل لدى الصاغ طعيمة عندما اقترحت عليه الفكرة ؟ وماذا كان رد الفعل لدى جمال عبد الناصر ؟

جـ ـ لقد رحب الصاغ طعيمة بالفكرة ٠ ولكنه عندما تحدث تليفونيا مع جمال عبد الناصر ليبلغه بالفكرة ، طلب منه عبد الناصر ألا نعمل أى شيء لأن محمد نجيب في أوج مجده ، واذا عملنا شيئا فقد يشنقنا في ميدان التحرير ، ولن يستطيع هو ـ أى عبد الناصر ـ أن يعمل لنا شيئا ٠ وقد رد طعيمة قائلا : لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورؤوسنا

على أكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك إلا أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا .

س - هل كنتم ضامنون نجاح الاضراب والاعتصام ؟

ج - كلا . كانت نسبة نجاح الحركة ١٠ فى المائة فقط ، وكانت مخطرة كبيرة .

س - ما الذى دفعك وزملائك لتاييد الثورة فى هذا الوقت ؟

ج - الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال وفلاحين .

(انتهت المناقشة)

المراجـــع

اولا ـ مصـادر اصـلية

١ ـ وثائق رسـمية :

ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة ـ جمهورية مصر فى عامها الأول ·
(مطبعة التحرير ١٩٥٤)

ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة ـ العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العـام الأول للثورة ·
(القاهرة ـ مطبعة لاباترى ١٩٥٤)

بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة يوم ١٩٥٧/٨/٥ ، الاصلاح الزراعى فى خمس سنوات ·
(القاهرة ـ دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة (اخترنا لك : مايو ١٩٥٤) ·

جمهورية مصر ـ الاصــلاح الزراعى : قانون الاصــلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ، الجزء الأول ·
(دار النيـل للطباعة)

جمهورية مصر ـ المجلس الدائم للانتاج القومى ·
(مطبعة مصر ١٩٥٥)

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : زيادة السكان فى الجمهورية

العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية ٠

(القاهرة — المطابع الأميرية ١٩٦٦)

الدستور المصرى وقانون الانتخاب ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ٠

(المطبعة الأميرية ١٩٣٠)

كتشنر ، فيكونت : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٥٣ ٠

(القاهرة — مطبعة المقطم ١٩١٤)

اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ، اقليم مصر ٠

(المطبعة الأميرية ١٩٦١)

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : الطريق الى الديموقراطية ٠ (كتب قومية عدد ١٥٠)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به ٠

(المطبعة الأميرية ١٩٣٨)

قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ٠

(المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادى التاسع عشر ١٩٤٣ — ١٩٤٤ ٠

محمد فهيم : الموسوعة العمالية الحديثة ٠

(مكتبة نـدا بالقاهرة ١٩٥٥)

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ،

القسم الثالث ، والرابع .

(القاهرة - مصلحة الاستعلامات)

الميثاق ، وقانون الاتحاد الاشتراكي .

(الدار القومية للطباعة والنشر)

نيازى حسب الله - مجموعة قوانين الضرائب .

(الاسكندرية - مطبعة عابدين ١٩٥٠)

وزارة الشئون الاجتماعية - الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر .

(دار الجمهورية للطباعة ١٩٥٦)

٢ - وثائق تاريخية :

أحمد قاسم جودة : المكرميات (خطب وبيانات حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم) .

ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى .

(موسكو - دار التقدم ١٩٦٨)

محمد خطاب : المسحراتى .

(المكتبة السعيدية)

المؤتمر الوفدى : مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفد المصرى .

(عدد خاص من جريدة الحوادث عن المؤتمر الوفدى سنة ١٩٤٣)

مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الأول .

(١٨ - ٢١ ابريل ١٩٤٦)

٣ — مذكرات :

انور السادات : قصة الثورة كاملة . (كتاب الهلال)

انور السادات : يا ولدى هذا عمك جمال . (كتاب الهلال)

٤ — احاديث شخصية :

حديث شخصى مع الصاوى أحمد صاوى يوم ١٥/١١/١٩٧٤ .

حديث شخصى مع محمد نوح يوم ٢٣/١١/١٩٧٤ .

حديث شخصى مع محمد محمد أحمد العقيلى (كامل العقيلى) يوم ٢٧/١١/١٩٧٤ .

٥ — صحف ومجلات :

الاثنين ١٩٤١ .

الأخبار ١٩٥٤ .

الأهرام ١٩٤١ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٧١ .

التحرير ١٩٥٣ .

الجمهورية ١٩٥٤ .

التحرير ١٩٥٣ .

روز اليوسف ١٩٧١ .

الطليعة ١٩٦٩ ، ١٩٧١ .

الفجر الجديد ١٩٢٥ ، ١٩٤٦ .

المصرى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ .

الوفد المصرى ١٩٤١ .

الوقائع ١٩٤٥ .

ثانيـــا — دراســـات

١ — نشرات اقتصادية :

ادارة التعبئة العامة ، نشرة ادارة التعبئة العامة ، ابريل ١٩٦٢ .

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أكتوبر ١٩٤٨ .

بنك مصر : شركات بنك مصر .

٢ — دراسات وبحوث :

ابراهيم الخطيب : نهضة الشعب المصرى الشقيق ، ترجمـــة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد) .

ابراهيم عامر : الأرض والفلاح .
(القاهرة — مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨)

ثورة مصر القومية . (القاهرة — دار النديم ١٩٥٧)

ابراهيم عبده ، الدكتور : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية . (القاهرة — مطبعة التوكل ١٩٤٥)

أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر .
(ا' اهرة — دار القرن العشرين)

أحمد صادق موسى : تاريخ الدين ا مرى العام المـالى والسياسى .
(ا' اهرة — المطبعة الفخرية ١٩٤٤)

أحمد عطية الله : قاموس الثورة المصرية .
(الأنجلو المصرية ١٩٥٤)

البرت شقير : الدستور المصرى والحـكم النيابى فى مصر وتاريخ ذا ، من ١٨٦٦ الى الآن . (ا'تاهر= ١٩٢٤)

أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد يبنيه العسكريون .
(بيروت — دار الطليعة ١٩٦٢)

بارتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حماد
(دار الكاتب العربى ١٩٧٠)

جمال الدين محمد سعيد ، الدكتور : الطريق الى الاشتراكية .

حافظ عفيفى ، الدكتور : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية
(القاهرة — دار الكتب المصرية ١٩٣٨)

حسن ربيع : مصر بين عهدين ، بحث اقتصادى واجتماعى وسياسى ،
الجزء الأول . (القاهرة ١٩٥٤)

حسين خلاف ، الدكتور : تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة .
(معهد الدراسات العربية ١٩٦٦)

حسين الرفاعى ، الدكتور : الصناعة فى مصر .
(القاهرة — مطبعة مصر ١٩٣٥)

خالد محيى الدين : أثر التراث الاشتراكى فى التكوين الفكرى للضباط الأحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر .

دورين وارينر : الاصلاح الزراعى والانماء فى الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد . (اخترنا لك عدد ١٥٩)

ريجين برنو : البورجوازية فى شتى مراحلها ، تعريب انعام الجندى .
(بيروت — منشورات حمد)

سيد قطب : الاسلام والرأسمالية .

سيد مرعي : الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ·
(كتب قومية ١٩٥٨)

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢– ١٩٥٦
(الدار المصرية للكتب ١٩٥٧)

صادق سعد : مشكلة الفلاح · (دار القرن العشرين)

صبحي وحيدة ، الدكتور : في أصول المسألة المصرية ·
(الأنجلو المصرية ١٩٥٠)

طعيمة الجرف ، الدكتور : موجز القانون الدستورى ·
(مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩)

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة جـ ١ ·
(النهضة المصرية ١٩٤٧)

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ·
(النهضة المصرية ١٩٥٩)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر
١٩١٨ – ١٩٣٦ · (دار الكاتب العربي)

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي ، رسالة جامعية ·
(القاهرة — مصطفى البابي الحلبي)

فوشيه ، جورج : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء ، تعريب
نجدة هاجر وسعيد الغز · (بيروت منشورات المكتب التجارى)

لينين : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية ·

ماوتسى تونج : الديموقراطية الجديدة .

مريت غالى : الاصلاح الزراعى .

(القاهرة — دار الفصول للنشر ١٩٤٥)

مايلز كوبلاند : لعبة الأمم ، تعريب مروان خير .

(بيروت — الانترناشيونال سنتر ١٩٧٠)

محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده .

محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق .

(دار الكاتب العربى ١٩٦٧)

محمد عبد المعبود الجبيلى وشهدى عطية الشافعى : أهدافنا الوطنية .

(القاهرة — مطبعة الرسالة ١٩٤٥)

مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التى القيت فى دار الجمعية الجغرافية الملكية ١٩٤٨ . (المطبعة الأميرية ١٩٤٩)

يوسف نحاس ، الدكتور : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية .

(القاهرة — مطبعة المقتطف ١٩٢٦)

Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1953 (Oxford University Press 1962).

The Cambridge Medieval History Vol. II. (Cambridge at the University Press 1929).

Little, Tom Egypt (London 19).

Lloyd, Lord G; Egypt Since Cromer Vol. II (London 1934).

Lutsky, V.; Modern History of the Arab Countries (Moscow, Progress publishers 1969).

Pirenne, H.; Medieval Cities (Prinston University Press 1925).

كتب وأبحاث للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليـــو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وازمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ — المواجهة المصرية الاسرائيليه فى البحر الأحمر (١٩٤٩ — ١٩٧٩) ٠
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) ٠

١٠ — الاخوان المسلمون والتنظيم السرى ٠
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) ٠

١١ — الصراع بين العرب واوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهـــاء الحروب الصليبية ٠
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) ٠

١٢ — حرب اكتوبر فى محكمة التاريخ ٠
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) ٠

١٣ — مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر ٠
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) ٠

١٤ — تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ (مجلدان) ٠
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) ٠

١٥ — الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة ٠
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) ٠

١٦ — مصر فى عصر السادات ٠
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) ٠

١٧ — مذكرات سعد زغلول ، تحقيق (القاهرة — الهيئة المصرية العـامة للكتاب ١٩٨٧) ٠

١٨ — مصطفى كامل فى محكمة التــاريخ ، (القاهرة — الهيئــة المصرية العامة للكتاب — سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) ٠

١٩ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

٢٠ ـ مذكرات سعد زغلول ، الجزء الثاني ، تحقيق (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

مع آخرين :

١ ـ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق .
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ ـ تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د. يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ ـ تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع د. يونان لبيب رزق و د. رءوف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ ـ تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) تأليف جون مارلو .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

فهرس



رقم الايداع : ١٦٢ / ٨٩

الترقيم الدولى : ٦ - ١١١ - ١٣٣ - ٩٧٧